

الأهلى

# الملكية الزراعية بين ثورتين

[ ١٩١٩ - ١٩٥٢ ]

د. على بركات

مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية

(١٤)

## مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في اطار مؤسسة الاهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي والاسرائيلي بصفة خاصة . ويدخل في هذا الاطار :

— التغييرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع المصري بوجه خاص .

● يتكون البناء التنظيمي للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهي : ( ا ) الدراسات السياسية والاستراتيجية ( ب ) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية . ( ج ) الدراسات التاريخية المعاصرة .

● تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التي تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام — شارع الجلاء — القاهرة —  
ت : ٥٩٠١٠ ، ٥٩٥٦٠ ، ٦٤٦٤

رئيس المركز : دكتور بطرس بطرس غالى

..

إهداء 2005

أ/ إبراهيم منصور غنيم

القاهرة

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

الملكية الزراعية بين ثورتين  
[ ١٩١٩ - ١٩٥٢ ]

د . على بركات

ديسمبر ١٩٧٨





## المحتويات

٥	..... تقديم
١١	..... مقدمة
	الفصل الاول
١٧	..... الملكيات الكبيرة والتركيب الاجتماعى للملاك الزراعيين
	الفصل الثانى
٣٣	..... النشاط الأقتصادى للملاك الزراعيين
	الفصل الثالث
٤٩	..... الفلاحون والتدهور فى اوضاع الملكيات الصغيرة
	الفصل الرابع
٦٣	..... سيطرة كبار الملاك على الحكم وفشل دعوات الاصلاح الزراعى
	الفصل الخامس
٧٩	..... الايجار والصراع الاجتماعى فى الريف المصرى
	ملحق
١٠٥	..... مشروع قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٤٨



## تقديم

في نطاق المحاولات التي بذلت لكتابة التاريخ ، أو على الاصح لتأسيس « علم » للتاريخ كان السؤال المطروح على الدوام : « كيف نفسر حدثا من احداث التاريخ أو واقعة من وقائعه ؟ » ولربما بدا السؤال في ظاهره بسيطا للغاية . لكن الاجابات التي قدمت قد تعدت وتناقضت بما يثبت أن المشكلة المطروحة ليست من السهولة كما قد يتبادر الى الذهن لأول وهلة .

واذا استثنينا تلك المحاولة اليتيمة ، وفي الوقت نفسه الاصلية والرائدة بحق والتي بذلها في القرن الرابع عشر ابن خلدون عندما دعا - وهو يؤسس علم العمران ( الاجتماع ) الى فهم جديد لتاريخ المجتمعات الانسانية فان مشكلة تفسير الحدث التاريخي لم يبدأ طرحها بالحاح الا في الفترة التي تلت عصر التنوير الاوربي ، ثم بلغ هذا الطرح اوجه على امتداد القرن التاسع عشر . ففي نصف هذا القرن الأخير ، الذي يسميه البعض وبحق - بعصر الايديولوجية ، ارتبطت مشكلة تفسير الحدث التاريخي « بفلسفة التاريخ » من ناحية ، ومن ناحية أخرى بمحاولة تأسيس « علم للاجتماع » كان يطمح اصحابه الى ان يرتفع الى منزلة العلوم الطبيعية .

وبدون الدخول في تفاصيل لا يحتملها المقام هنا ، فانه على الرغم من التعارض الحاد الذي - نشب بين مختلف المدارس « المثالية » أو « الميتافيزيقية » وبين مختلف المدارس « الطبيعية » و ... « المادية » ، حول النظر الى التاريخ ، فان جميع الفلاسفة والمفكرين الذين حاولوا ان يؤسسوا فلسفة للتاريخ ( منذ كانت وهيغل وكارل ماركس واولجست كونت ، وكروتشه واشبينجلر ... الخ ) قد قاموا

بعمل يتلخص في أنه قد بات مشروعا امام العقل الانساني ان يتجاوز الطابع النسبي لوقائع التاريخ ليركز على الجانب المطلق فيه ، ولكي ينفذ في النهاية الى المبادئ أو القواعد العامة التي تحكم حركة المجتمعات الانسانية .

فهذه المحاولات التي عاصرت بعضها أيضا محاولات تأسيس السوسيولوجيا كعلم انتهت بأن - وضعت موضع الدفاع الاتجاه الرسمي ، أو المدرسة التقليدية في كتابة التاريخ . فهذه المدرسة كانت تبدأ من منطلقات محددة : وهي ان التاريخ علم قد استكمل بنيانه بالفعل وان التاريخ هو علم الحدث أو الواقعة التاريخية . والواقعة هنا هي واقعة متفردة ووحيدة ، يتعذر البحث عن علة لها . ومهمة المؤرخ الرئيسية ان يظهر تسلسل الاحداث وترابطها . وفي هذا ركزت هذه المدرسة اهتمامها اساسا على الوقائع أو الاحداث السياسية والديبلوماسية والعسكرية ، ورفضت ان تكون مهمة المؤرخ ان يحاول اكتشاف قوانين أو ان يستنبط افكارا أو صيغا عامة فلسفية كانت أو اجتماعية ... الخ .

وكما - هو معروف - فقد تعرضت هذه المدرسة لانتقادات جديدة وكان ذلك في نهاية القرن التاسع عشر واولئل القرن العشرين . وجاءت هذه الانتقادات من جانبين : الاول : من المدارس السوسيولوجية المختلفة ، والثاني من جانب هؤلاء المؤرخين الذين اتجهوا الى معالجة قضايا التاريخ معالجة توليفية ( تركيبية ) شاملة تركز على معطيات شديدة التنوع ، وهي معطيات أصبحت متاحة بفضل تقدم العلوم الانسانية .

وفيما يتعلق بالمدارس السوسيولوجية فنحن نذكر على سبيل المثال ان صداما وقع في فرنسا عام ١٩٠٥ بين ممثلي المدرسة التقليدية أو « السربية » في كتابة التاريخ وبين مدرسة اميل بوركايم الاجتماعية وكانت اذ ذاك في اوج ازدهارها . فلقد اخذ بوركايم على المؤرخين التقليديين انهم لم يروا في التاريخ سوى « غبار من الاحداث » ، وانهم اغمضوا اعينهم عن الوظائف الاجتماعية الثابتة ، وعن « المؤسسات » التي تستطيع وحدها ان تقدم التفسير للحدث الواحد أو للمجموعة من الاحداث ، كما اخذ عليهم قناعتهم بوصل الاحداث بعضها ببعض في مسلسل واحد ، وانهم يرفضون أى محاولة للتعميم .

اما الاتجاه الثاني الذي نقد المدرسة التقليدية في كتابة التاريخ فقد انضم اليه عدد كبير من - المفكرين والباحثين الذين تصوروا امكان قيام « علم للتاريخ » يستند بمشروعية تامة الى الفتوحات الجديدة في



علوم السلالات ( الاثنولوجيا ) والبشریات ( الانتروبولوجيا ) وعلم الاجتماع والسياسة وعلم النفس .

وتحت تأثير هذين الاتجاهين نما بالتدريج اتجاه جديد اخذ يثبت اقدمه عاما بعد عام : لقد كان المطلوب باختصار كتابة « التاريخ الاجتماعي » . وهنا قدمت مفهومات جديدة للتاريخ :

ان التاريخ سوف يصبح ، منذ الان ، تاريخ حضارة بأكملها من الحضارات وبهذا ينضم التاريخ - كعلم - الى اسرة علوم الانسان . ولم يعد للتاريخ « اتجاه واحد » ، ولم تعد فيه عوامل أو علل تتفاعل بكيفية آلية . وفيما يتعلق بالمنهج : فقد استبعد الاتجاه الجديد المنهج الانتقائي للوثائق . واصبح من واجب المؤرخ ان يتعامل مع جميع انواع الوثائق : الحجج والاحكام القضائية ، والعقود التي تعبر عن المعاملات بين الناس . بل لابد من الاهتمام ايضا بالوقائع اللغوية وبمستوى التقنية في عصر من العصور ، وبالعلاقات الانتاج ، ونشأة المدن ، وطرز العمارة ، وبالعبادات الاجتماعية والطقوس والافكار الدينية ... الخ وباختصار : اذا كان ثمة اهتمام ينبغي ان يوجه الى الحدث او الواقعة التاريخية فيتعين ان يتجه في الاساس الى تلك الوقائع التي تعكس الضرورات الدائمة للحياة الاجتماعية ، والتي ترتبط بالمؤسسات ، او بأسلوب العمل المتصل بحضارة من الحضارات وهكذا ولد وتدعم الاتجاه الى اعتبار ان التاريخ الحقيقي لجماعة من الناس او لأمة من الامم يحسب ان يكون تاريخها الاجتماعي .

وربما تأخر ظهور هذا الاتجاه في مصر والبلدان العربية الاخرى . فمدرسة ابن خلدون وهي التي كانت مؤهلة بحق لحفز هذا الاتجاه الاجتماعي في كتابة التاريخ العربي ، هذه المدرسة لم تستطع حركة الاحياء التي عرفها الفكر المصري والعربي عموما في القرن التاسع عشر ان تقوم بعمل اصيل يدخلها في نسيج الفكر التاريخي والاجتماعي في البلاد العربية . وكل هذا ادى الى هيمنة كاملة للمدرسة التقليدية - مدرسة السرد - في كتابة التاريخ .

ولم يبدأ انحسار هذه الهيمنة الا في فترة متأخرة جدا ، وبكيفية بطيئة للغاية . واخذ الاتجاه الاجتماعي في كتابة التاريخ يعلن عن نفسه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اي منذ منتصف الاربعينات وواصل تقدمه طوال الخمسينات . وفي تلك الفترة ظهرت كتب ونشرت مقالات في الصحف والمجلات تناولت الازواض الاجتماعية والاقتصادية للفلاحين وتاريخ الحركة النقابية لعمال الصناعة ، وتاريخ النقابات الزراعية ، وتطور تشريع العمل .

وفي تلك الفترة ايضا ، وعلى مستوى الدراسات الاكاديمية صدرت كتب ودراسات نشرت في المجالات المتخصصة عن التطور الاقتصادي : الصناعي والزراعي في مصر كما تناولت تطور نظام الضرائب . ومنذ اوائل الستينات ، وحتى يومنا هذا ، شهدت مصر زيادة ملحوظة في عدد الكتب والرسائل الجامعية والبحوث والدراسات الاكاديمية التي تعرضت لمشكلات تاريخ الطبقة العاملة ، والحركة النقابية وتطور الرأسمالية المصرية ، وحركة صراع الطبقات ، واثار الملكيات الزراعية على المجتمع المصرى ، ودور كبار ملاك الارض الزراعية في الحياة السياسية والاجتماعية ، وفي هذا المقام تجدر الاشارة الى بعض اعمال الاساتذة والدكاتره : حسين خلاف ومحمد انيس وعاصم الدسوقي ومحمود عبد الفضيل ورؤوف عباس وعبد الباسط عبد المعطى ومحمود عودة وعبد العظيم رمضان ، ومحمود متولى ، ونذكر هذا على سبيل المثال - لا الحصر - . ثم نذكر في الوقت نفسه كل الجهود التي بذلتها اجيال باكملها من الباحثين والمثقفين المصريين الذين شغلتهم قضايا بلادهم الاجتماعية . وفي هذا كله بدأ التاريخ الاجتماعى في مصر يجد مآبته الاولى معدة ، ومحققه في كثير من الاحيان .

هنا ، وفي هذا الاطار يدخل العمل المقدم في هذا الكتاب من د . على بركات . بل ان هذا العمل يكتسب اهمية خاصة من ناحيتين : الاولى : هي ان المؤلف - وهو استاذ مساعد التاريخ الحديث بجامعة المنصورة ، اذ يقف على ارض - اكايمية ، ومحيطا بمناهج المدرسة التقليدية ، ومالك لابواتها ، يتقدم ليتجاوز اهتمامات هذه المدرسة ، وليسهم بدوره في ارساء الاسس التى يمكن ان تقوم عليها كتابة التاريخ الاجتماعى للبلاد .

والثانية : هي ان هذا الكتاب الذى يقدمه مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية يعتبر امتدادا لعمل علمى مرموق كان قد قدمه د . على بركات تحت عنوان ( تطور الملكية الزراعية في مصر من ١٨١٢ - ١٩١٤ ) ونشر عام ١٩٧٧ .

وربما يكفى في تقديم كتاب « الملكية الزراعية بين ثورتين : ١٩١٤ - ١٩٥٢ » ان نشير الى ذلك الجهد النبؤوب والمكثف الذى بذله المؤلف في نور الوثائق والمحفوظات ، هناك حيث نقب في الجداول الخاصة بالملكية الكبيرة ، وفي سجلات عمد ومشايخ القرى ، وسجلات حواش الريف ، والمكلفات وفي الملفات الخاصة ببعض الموظفين . واستطاع في النهاية ان يلقي الضوء على نور اصحاب الملكيات الكبيرة ، ووزنهم في توجيه المؤسسات

التشريعية والتنفيذية وفي الأحزاب السياسية . كما تابع نشأة الشريحة المتوسطة من الملاك ، ودرس من خلال الشكاوى اوضاع صغار الفلاحين موضحا كيف كانت قضية الايجارات هي محور الصراع في الريف بين الملاك وبين المستأجرين .

والامر المؤكد ان كتابة التاريخ من هذا المنظور الاجتماعي من شأنها ان تساعد في تفسير العديد من وقائع التاريخ ، بل لعلها – وهذا هو المهم – ان تخضع هذا التفسير لمقاييس موضوعية الى حد كبير .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية





## مقدمة

في دراسة سابقة عن اوضاع الملكية الزراعية بعنوان « تطور الملكية الزراعية في مصر » واثره على الحركة السياسية تناولت بالبحث التطورات التي مرت بها الملكية الزراعية في مصر في الفترة من ١٨١٣ وحتى سنة ١٩١٤ بدءا بمشروعات محمد علي في القطاع الزراعي . ووضحت ان هذه المشروعات قد فتحت الطريق امام نوعية من التغييرات :

اولها : ظهور الملكية الفربية في الأرض من خلال التشريعات بدءا بصور القانون الخاص بتمليك الأبعائيات سنة ١٨٤٢ وانتهاء بالامر العالي الصادر سنة ١٨٩٦ والذي مد حقوق الملكية الفربية لتشمل كل الاراضي الزراعية في مصر .

ووصلت من خلال هذا التطور الى حقيقتين :

- ١ - ان هذا التطور كان تعبيرا عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمصر خلال القرن ١٩ والقوى الاجتماعية المشكلة له . وانعكس ذلك في تحديد اولويات الفئات الاجتماعية التي حصلت على حق الملكية .
- ٢ - ان هذا التطور حدث لغير مصلحة الفلاحين الذين ساهمت هذه التشريعات في تجريدهم من اراضيهم وذلك عن طريق اعطاء الدائنين المرتهنيين - ومعظمهم من الاجانب - حقوقا على الارض تفوق حقوق الفلاحين اصحاب الأرض الأصليين .

ثانيا : ان مشروعات محمد علي الزراعية امت الى ظهور الملكيات الكبيرة بفعل عدد من العوامل هي :

- ١ - منح الارض من الابعائيات والجفالك لكبار معاونيه وافراد اسرته واستمرار خلفائه في هذه السياسة وقد عرفت هذه الارض الممنوحة بالاراضي العشورية ابتداء من عصر سعيد وبلغت مساحتها في سنة ١٨٧٤ م ١,٦١٤,٥٤٣ فدانا . ولم تتوقف سياسة منح الارض هذه الا مع بدء الاحتلال .

- ٢ - نظام العهد : وهو نظام جباية الضرائب الذي طبق ابتداء من سنة ١٨٤٠ لمواجهة المتأخرات على القرى ( الضرائب المتأخرة ) وقد مكن هذا

النظام اصحاب العهد من ان يضعوا ايديهم على مساحات كبيرة من اراضي القرى التي تعهدوا بسداد اموالها عندما الغى هذا النظام بشكل نهائى فى عصر اسماعيل .

٢ - اراضى المسموح : وهى الاراضى التى خصصها محمد على معفاة من الضرائب لمشايخ القرى بنسبة بلغت ٤٪ من مساحة القرية ليتمكن هؤلاء من القيام بأعباء وظائفهم ثم فرض عليها سعيد الضرائب واعطاها لواضعى اليد عليها .

٤ - بيع اراضى الدولة للأفراد وهى ظاهرة بدأت منذ اواخر عصر سعيد ثم طبقت على نطاق واسع فى ظل الاحتلال وكانت اراضى الدولة فى ذلك الوقت تتركز فى ثلاثة قطاعات هى :

أ - اراضى الدائرة السنية : وهى اراضى الخديوى اسماعيل التى رهنّت مقابل الدين الذى عرف باسمها خلال عملية الاستدانة التى تمت فى عصر اسماعيل وطرحت للبيع بمقتضى قانون التصفية الذى صدر سنة ١٨٨٠ . وكانت مساحتها تبلغ فى ذلك الوقت ٥٠٣,٠١٨ فداناً ثم بيعت لشركة الدائرة السنية سنة ١٨٩٨ التى تولت تقسيم ما بقى منها وبيعها للأفراد وانتهت من بيعها فى سنة ١٩٠٥ .

ب - اراضى الدومين : وهى أملاك أسرة الخديوى اسماعيل التى تنازل عنها للدولة وعمل بضمانها قرض مع بيت روتشيلد . وكانت مساحتها تبلغ ٤٢٥,٧٢٩ فداناً ثم طرحت للبيع ابتداء سنة ١٨٨٣ بعد صدور لائحة شروط بيعها . وذلك سداداً لهذا القرض وقد بلغت المساحات التى بيعت منها حتى سنة ١٩١٢ ٢٨١,٠٠٠ فدان بعد ان تم سداد القرض المشار اليه وعانت الاراضى التى بقيت منها الى الدولة .

ج - الاملاك الاميرية الحرة : وهى الاراضى التى كانت مملوكة للدولة والقابلة للاستصلاح وكانت مساحتها تبلغ ١,٠١٧,٤٧٧ فداناً فى سنة ١٨٧٧ . وفى سنة ١٩١٤ كانت هذه الاراضى مطروحة للبيع الى جانب ما تبقى من اراضى الدومين التى آلت الى الدولة . وتشكلت لهما ادارة مشتركة هى مصلحة الاملاك الاميرية وقد ظلت هذه الارض تمثل المصدر الاساسى لنمو الملكيات الكبيرة والمتوسطة فى الفترة التالية .

ولقد ترتب على قيام الملكيات الكبيرة التى وصلت اقصى اتساع لها فى سنة ١٩٠٧ تغييرات واسعة النطاق فى توزيع الملكية لعل ابرزها هو تدهور الملكيات الصغيرة .

ولقد اوضحت هذه الدراسة كيف انعكست هذه التغيرات على البناء الاجتماعى فى مصر خلال تلك الفترة . فاسرة محمد على واليوسرجوازىة الادارية التى تكونت حولها من الاتراك والشراكسة وعرفت بالنوات تحولت

الى كبار ملاك بفعل منح الأرض - التى اشرنا اليها - وظلت تملك اكبر الملكيات على الاطلاق حتى الثورة العراقية حيث دخل المصريون معها في معركة حاسمة .

كما ان البورجوازية المالية والتجارية التى تكونت خلال التطورات الأقتصادية التى مرت بها البلاد في النصف الثانى من القرن التاسع عشر تحولت هى ايضا الى كبار ملاك من خلال مشتريات الارض التى اصبحت متاحة ابتداء من الثمانينات وضمت خليطا من الأجانب والمصريين ومعظمهم من التجار الاقباط الذين استقالبوا من نفس الظروف .

وفي نفس الوقت فان اعيان الريف ، ومعظمهم من عمد ومشايخ القرى ، استطاعوا خلال عدد من العوامل أبرزها اراضى المسموح التى اعطيت لهم في عهد محمد على والسلطات التى تمتعوا بها من تكوين ملكيات كبيرة لهم وانتقل بعضهم الى المدن ليصبحوا ضمن طبقاتها .

كما ان عمليات استقرار البدو كانت مصحوبة بتركز قدر من الاراضى التى منحت لهم في ايدي مشايخ القبائل واصبح هؤلاء بدورهم من كبار الملاك .

وثمة حقيقة هامة يمكن ابرازها حول نشأة طبقة كبار الملاك وهى انها تنتمى اساسا الى طبقات المدن أو الى طبقات اجتماعية غريبة عن الريف مثل مشايخ البدو . والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة هم اعيان الريف غير ان التركيب الاجتماعى لطبقة كبار الملاك بالصورة التى اشرنا اليها قد تعرض لعدد من التغيرات في اواخر القرن التاسع عشر واولئل القرن العشرين يمكن رصدها على النحو التالى :

١ - تدهور النوات الاتراك كشريحة اجتماعية تحتل موقع الصدارة بين طبقة كبار الملاك وتمصرها واندماجها شيئا فشيئا في الحياة المصرية .

٢ - احتلال الشريحة العليا من الاعيان المصريين واغنياء المدن لموقع الصدارة من كبار الملاك .

٣ - استيعاب عناصر البدو في عمليات صهر اجتماعى أدت الى اندماج اصحاب الملكيات الكبيرة منهم في طبقة كبار الملاك بينما انضمت بقية افراد القبائل الى مجموع الفلاحين في الريف .

٤ - التقارب بين الاجنحة المختلفة لهذه الطبقة بعد عمليات الصهر الاجتماعى التى تعرضت لها بحيث اصبح من الصعب التمييز بين اجنحتها المختلفة واصبح الأساس في التفرقة - كما يظهر في الاحصائيات المصرية - هو التفرقة بين المصريين والاجانب وهكذا انتهت البوجوازية المصرية لأن تصبح طبقة ملاك زراعيين وحتى قطاع الملاك الذى نشأ خارج المدن مثل اعيان الريف ومشايخ البدو انتهوا الى أن يصبحوا جزءا من طبقات المدن .

وهكذا نشأت الازبواجية في التركيب الاجتماعى للبورجوازية المصرية الكبيرة وهذا يفسر ثورتها المحدوة وطابعها المحافظ .  
اما الفلاحون وصغار الملاك فقد تكفلت العوامل التى انت الى ظهور الملكيات الكبيرة بتدهور ملكيتهم . كما ساهمت الضرائب المتزايدة وعوامل الاستغلال المختلفة في افقارهم وانتزاع الجزء الاكبر من اراضيهم لحساب المرابين الاجانب وعناصر معظمها من خارج الريف .

وقد انعكس هذا كله على مجتمع القرية الذى تعرض للانقسام بين قلة من الملاك معظمها من المتغيبين تضع يدها على معظم اراضى القرية وغالبية من الفلاحين لا يمتلك الا القليل . وهو الانقسام الذى اصبح واضحا منذ اواخر عصر اسماعيل وفي نفس الوقت تعرضت القبيلة الواحدة لنفس الانقسام الذى تعرضت له القرية واصبحت هناك اقلية من مشايخ البدو تملك اكبر الملكيات بينما اصبحت غالبية افراد القبيلة تعاني الفقر والحرمان .  
ونتيجة لهذا كله ، اصبحت الحركة السياسية حكرا على الملاك الزراعيين . ففي الفترة التى امتدت حتى الثورة العربية سيطر كبار الملاك الاتراك والشراكسة على جهاز الدولة والحكم كما تمتعوا بوضع احتكارى داخل الجيش . وفي نفس الوقت ، فان الاعيان المصريين الذين وضعوا يدهم على مساحات متفاوتة من الاراضى الزراعية حاولوا المشاركة في السلطة . ولما كانت هذه المشاركة لا تزال جزئية حتى نهاية عصر اسماعيل فقد اتخذت حركة الاعيان شكل حركة سياسية ذات جناحين احدهما مدنى عبر عن نفسه داخل مجلس شورى النواب والاخر عسكري تمثل في مجموعة الضباط المصريين المنتمين بالولاء للفلاحين : وهؤلاء حاولوا التصدى لتسلط الاتراك والشراكسة داخل الجيش وتفجرت الثورة العربية من خلال التناقض بين حركة الاعيان - بجناحيها - وبين النوات ومحاوله الاعيان وقف التدخل الاجنبى واقتحام مواقع الطبقة المسيطرة .

اما الفلاحون الذين عانوا من الاستغلال خلال تلك الفترة فان قلقهم اصبح واضحا خلال عصر اسماعيل . وراوا في الثورة فرصة لتسوية حساباتهم مع عناصر الاستغلال القديمة من النوات والاجانب . وعلى ذلك فقد شهدت مناطق الملكيات الكبيرة تحركا عثيفا للفلاحين استهدف في بعض المناطق الملكيات الكبيرة حين قسم الفلاحون بعض هذه الملكيات فيما بينهم وزرعوها لحسابهم وهى التحركات التى ازعجت كبار الملاك للمعسكر المضاد للثورة .

وفي ظل الاحتلال اصبحت السلطة قسمة بين العناصر القديمة من النوات وبين الاعيان وبينك سيطر كبار الملاك على اجهزة الدولة التنفيذية



والتشريعية وعلى الأحزاب وهي ظاهرة سوف نلاحظها بوضوح في الفترة التالية .

وفي نفس الوقت فشلت سلطات الاحتلال في استمالة الفلاحين لاستمرار التناقص الناتج عن سوء توزيع الملكية بل واتساع حدته . وظلت مظاهر سخط الفلاحين تعبر عن نفسها في مناسبات مختلفة لعل أبرزها في هذه الفترة حادثة بنشواي .

وفي الدراسة الجديدة التي نحن بصدها سنواصل التعرف على بعض جوانب هذه الصورة التي أوضحنا ملامحها .

وقد قسمت هذه الدراسة الى مقدمة وخمسة فصول عالجت في الفصل الأول منها العوامل التي أسهمت في استمرار نمو الملكيات الكبيرة والتركيب الاجتماعي للملاك الزراعيين .

وعرضت في الفصل الثاني للنشاط الاقتصادي للملاك الزراعيين في مجال الاستغلال الزراعي وحياسة الأرض وفي المجالات الرأسمالية الأخرى الذي أصبح أسهام الملك فيها واضحا بعد الحرب الأولى .

وفي الفصل الثالث تعرضت بالدراسة لأوضاع الفلاحين واستمرار تدهورها والعوامل التي أسهمت في ذلك .

وفي الفصل الرابع تعرضت لسيطرة كبار الملك على الحكم ومظاهرها وكيف أدت هذه السيطرة الى فشل كل الدعوات التي طالبت بالإصلاح الزراعي .

وفي الفصل الخامس والأخير عرضت لمشكلة الإيجارات والتي شكلت محور الصراع في الريف المصري بين الملك والمستأجرين . ثم للريف المصري في ثورة ١٩١٩ . ولظواهر الصراع الاجتماعي في الريف بعدها والتي وصلت الى حد الاشتباك بين الفلاحين وكبار الملك على أبواب ثورة سنة ١٩٥٢ .

والله ولي التوفيق

د . علي بركات



## الفصل الأول

# الملكيات الكبيرة والتســـركيب الاجتماعى للملاك الزراعيين

على الرغم من ان اوضاع الملكية كانت قد وصلت الى نوع من الاستقرار على ابواب الحرب العالمية الاولى بعد ان تم تصفية الدائرة النسبية وبيع الجزء الاكبر من اراضي « الدومين » على الرغم من هذا واصلت بعض الملكيات الكبيرة نموها في الفترة التالية بفضل ثلاثة عوامل هي :

#### ١ - مبيعات اراضي الدولة من الاملاك الاميرية :

في سنة ١٩١٣ آلت الى الدولة الاراضي التي بقيت من اطيان مصلحة الدومين بعد ان تم تغطية قرض بيت روتشيلد .

ويذكر كتاب الاحصاء السنوي العام الصادر عن سنة ١٩١٥ ان مساحة اراضي الدومين التي آلت الى الحكومة كانت تبلغ ١٥١٥٤٠ فداناً في نهاية سنة ١٩١٣ ونفس العام صدر امر عال بانشاء مصلحة الاملاك الاميرية لتسيير هذه الاراضي الى جانب اراضي الدولة التي كانت تعرف « باراضي الميري الحرة » وقد ظلت اراضي مصلحة الدومين تدار بمعرفة التفاتيش التابعة لها في اطار المصلحة الجديدة بينما ظلت اراضي الدولة الاخرى تدار بمعرفة المديرية التي تقع فيها وفي اطار نفس المصلحة .

وفي عام ١٩١٦/١٥ كانت مساحة اراضي الدومين تبلغ ١٥٢,١٦٣ فداناً بينما كانت مساحة الاراضي الزراعية التي تدار بمعرفة المديرية تبلغ ١٦٣,٧٠٩ أفدنة<sup>٢</sup> .

ويقدر باير أن اراضي مصلحة الاملاك الاميرية كانت تبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ فدان عندما ضمت اليها اراضي الدومين ولا يوضح المساحة المزروعة بها .. وان اجمالي اراضي مصلحة الاملاك الاميرية كانت تبلغ ١,٢٨١,٢١٨ فداناً في سنة ١٩٢٣/٢٢ من بينها ٣٠٥,٤٢٢ فداناً اراض زراعية . وانها ارتفعت الى ١,٥١٩,٥٢٨ فداناً في ١٩٢٩/٢٨ . وكان معظم هذه الزيادة من الاراضي غير المزروعة وانها جاءت كنتيجة لاستكمال مشروعات الري التي تمت في ذلك الوقت<sup>٣</sup> .

وفي سنة ١٩٥٢/٥١ كان اجمالي مساحة الاراضي التي تديرها مصلحة الاملاك الاميرية يبلغ ٢,١٩٥,٤٦٥ فداناً من بينها مساحة ١,٠٦٩,٧٧١ فداناً بوراً لا تزرع والسبب في هذا الانخفاض هو مبيعات الاراضي وتسليم تفاتيش سخا ومطة موسى والسرو الى وزارة الزراعة ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٠<sup>٤</sup> .



ومنذ قيام مصلحة الاملاك الاميرية اخذت الاصوات ترتفع مطالبة بتصفيتها وبيع املاكها لكبار الملاك . بينما كان يرى البعض ان بيعها سوف يزيد من حدة التناقض الاجتماعى القائم فى قطاع الملكية الزراعية لان معظم اراضيها سوف تذهب الى كبار الملاك ويرى ان تظل فى حيازة الدولة لتاجيرها بطريقة عابثة لصغار المزارعين<sup>٥</sup> . ومنذ انشاء مصلحة الاملاك الاميرية لم تتوقف مبيعات اراضيها . فخلال المدة من ابريل سنة ١٩١٥ وحتى سنة ١٩١٨ بيع من اطيان هذه المصلحة ١٦,٤٩٧ فدانا<sup>٦</sup> من بينها ٩١٢٧ فدانا فى عام ١٩١٨/١٧ . وخلال الفترة ما بين عامى ١٩١٩/١٨ و ١٩٢٢/٢١ بيع من اطيان الميرى ١١٤٨٣١ فدانا وكانت اعلى نسبة للمبيعات هى تلك التى حدثت فى عام ١٩٢١/٢٠ حيث بلغت المساحة المباعة عن هذه السنة ٥٧٣٨٢ فدانا<sup>٧</sup> . وفى سنة ١٩٣٢/٣١ بلغت مساحة الاراضى المباعة من اطيان الاملاك الاميرية ٤٠٨٠٨ افدنة وكانت اعلى نسبة للمبيعات فى الفترة التالية هى التى حدثت عام ١٩٤٧/٤٦ حيث بلغت ٣٧٣٢٥ فدانا<sup>٨</sup> .

ومن بين مساحة ١٥٣٧٦٤ فدانا عرضت للبيع خلال الفترة من ١٩٤٩ الى سنة ١٩٥٢ بيع ٧٩٥١٦ فدانا<sup>٩</sup> .

وواضح أن الجزء الاكبر من هذه الاراضى قد ذهب الى كبار الملاك فعندما وضعت حكومة والوفد سنة ١٩٤٥ مشروعا لبيع ٥٠٧١٠٣ افدنة من اراضى الاملاك الاميرية خصصت منها ٣٤٣٥٢١ فدانا لكبار الملاك قسمت الى ٢٨ الف قطعة تتراوح مساحتها ما بين ٢٠ - ١٠٠ فدان<sup>١٠</sup> .

واذا كانت الاحصائيات المتاحة حتى الان لا توضح نوعية المشترين الا انه يمكن التعرف على النوعيات التى نهبت اليها هذه المبيعات من خلال التعرف على الزيادة التى حدثت فى قطاع الملكيات الكبيرة ( اكثر من ٥٠ فدانا ) خلال الفترة من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٩ . وفى سنة ١٩٤٧/٤٦ التى شهدت اكبر مبيعات الاراضى زانت الملكيات الاكثر من ٥٠ فدانا بما يزيد عن ٣٠ ألف فدان بينما زانت الملكيات الاكثر من ٢٠٠ فدان بما يقرب من ٤٧,٥٠٠ فدان . كما يظهر نمو الملكيات الكبيرة فى المديرىات التى تركزت فيها هذه المبيعات وهى البحيرة والغربية والشرقية .

وعلى هذا يمكن القول أن مبيعات اراضى التومين كانت من أهم العوامل التى أسهمت فى نمو الملكيات الكبيرة خلال هذه الفترة<sup>١١</sup> .

٢ - نمو الملكيات الكبيرة على حساب الملكيات الصغيرة والمتوسطة :  
وهى ظاهرة يمكن ملاحظتها منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث أخذ كبار الملاك يوسعون ملكيتهم على حساب اصحاب الملكيات الصغيرة

والمتوسطة وهو عامل استخدم فيه النفوذ السياسى الى جانب المنافسة بين الوحدات الكبيرة والوحدات الصغيرة فى القطاع الزراعى .

فمثلا ارتفعت ملكية احمد مظلوم باشا بناحية ميت عوام بقهلية من ٣٤٠ فدانا فى ديسمبر سنة ١٨٩٣ الى ٣٨٧ فدانا فى مارس سنة ١٨٩٦ عن طريق حالة شراء تمت بينه وبين الفلاحين خلال تلك الفترة باستثناء ثلاثة أفدنة اشتراها من « اطيان الميرى » سنة ١٨٩٣ . وكان احمد مظلوم باشا خلال هذه الفترة ناظرا للمالية<sup>١٢</sup> . وارتفعت ملكية للموم بك السعدى بناحية البسقلون من ٨٩ فدانا فى مارس سنة ١٩١٢ الى ١٣١ فدانا فى سنة ١٩٢٦ عن طريق الشراء أيضا ( ٥ حالات ) .

كما اشترى صالح للموم السعدى بنفس الناحية ٥٤ فدانا خلال الفترة من ١٩١٥ الى سنة ١٩١٨ ( ١٤ حالة شراء )<sup>١٣</sup> .

كما ارتفعت ملكية جميله هانم ابنة مصطفى بك عيسوى بناحية كفر الجرايدة من ٧٧ فدانا فى ديسمبر سنة ١٩١٣ الى ١١٤ فدانا فى نهاية سنة ١٩١٨ عن طريق الشراء من الفلاحين ( ٩ حالات ) .

وفى نفس الناحية حيث عائلة سراج الدين ارتفعت ملكية أحمد افندى سراج الدين من ٨ أفدنة الى ٢٠٦ أفدنة خلال الفترة من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٢٩ عن طريق ٣ حالات شراء بعضها بالمزاد من بنك الاراضى<sup>١٤</sup> .

وارتفعت ملكية جاهين بك سراج من ٩٨١ فدانا فى نهاية سنة ١٩١٢ الى ١١٩٠ فدانا فى أواخر سنة ١٩٢١ عن طريق الشراء ومن هذه المساحة ٥١ فدانا اشتراها على دفعتين من شركة الاراضى والرهونات المصرية وهى أراض كانت منزوعة من بعض الفلاحين نظير ديون رهن عقارى<sup>١٥</sup> . وهنا يجب ان نشير الى الدور الذى لعبته بنوك الرهن العقارى وشركات الاراضى فى نقل الملكية من قطاع الملكيات الصغيرة والمتوسطة الى الملكيات الكبيرة عن طريق نزع الملكية وبيعها بالمزاد .

فقد اشترى جاهين بك سراج الدين ١٣ فدانا فى ٥ مارس سنة ١٩١٧ من بنك الاراضى . كذلك فمن بين المساحة التى اشتراها احمد افندى سراج الدين ٣٠ فدانا من بنك الاراضى فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الى جانب ١١٨ فدانا اشتراها بالمزاد من اطيان آخرين عن طريق البنك أيضا كما اشترى احمد بنوى سراج الدين ٧ أفدنة فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٩ من البنك الزراعى<sup>١٦</sup> .

وخلال هذا التطور لم يكن التدهور قاصرا على الملكيات الصغيرة بل شمل بعض الملكيا المتوسطة أيضا فقد انخفضت ملكية ورثة جاهين جاهين بكفر الجرايدة من ٤٥ فدانا عن طريق ١٦ حالة بيع وبيع وقائى خلال الفترة من سنة ١٩١٦ الى سنة ١٩٢١ .

### ٣ - اغتصاب الاراضى ووضع اليد :

تشير بعض المصادر الى ان بعض كبار الملاك قد وسعوا ملكياتهم عن طريق اغتصاب الاراضى وخاصة اراضى الدولة . فمثلا وضع محمد باشا محفوظ يده على ٣٠٠ فدان من اجود الاراضى بجزيرة منفلوط كما وضع سيد بك خشبة يده على مساحة مماثلة من اراضى ناحيتى نتاليا والمنشأة الكبرى باسيوط . كما وضع عبد العزيز البيراوى يده على ٥٠٠ فدان من اراضى كفر سعد بالغربية سنة ١٩٤١ بعد ان دفع عنها خلو رجل لاجد ابرو الفتوح الذى كان واضعا يده عليها بدوره . كما وضع عبد الحميد سراج الدين يده على مساحة ١٢٨٠ فداناً من اراضى البحيرة خلال حكم الوفد سنة ١٩٥٠<sup>١٧</sup> .

وقد ساهم رأس المال الاجنبى فى نمو الملكيات فى بداية هذه الفترة عن طريقين :

**الاول :** قروض الرهن التى أعطيت لكبار الملاك والتى اتجهت أساساً لشراء الاراضى .

**الثانى :** شركات الاراضى التى تولت استصلاح الاراضى وبيعها لكبار الملاك بشروط ميسرة كان ابرزها التسييط .

تلك هى ابرز العوامل التى نمت عن طريقها الملكيات الكبيرة والتى لم يتورع خلالها كبار الملاك عن استخدام النفوذ أو حتى العنف والجريمة فى بعض الاحيان فى الحصول على الارض . ويظهر أثر هذه العوامل فى النمو الملحوظ الذى حققته بعض الملكيات خلال هذه الفترة . فمثلا ارتفعت ملكية محمود الاتربى من ٧٨٢ فداناً سنة ١٩١٤ الى ٢٣٤٣ فداناً سنة ١٩٥٢ . كما ارتفعت ملكية محمد الشريعى من ٨٠٠ فدان سنة ١٩١٤ الى ٢٦٠٣ افدنة سنة ١٩٥٢ وكما ارتفعت ملكية محمد السيد ابو على من ٦٠٠ فدان سنة ١٩١٤ الى ١٢٣٧ فداناً سنة ١٩٥٢ ومعظم هؤلاء ممن لعبوا دوراً فى السياسة المصرية .

ولا يعنى هذا ان كل الملكيات الكبيرة قد تمت بهذا القدر وان كل كبار الملاك قد حافظوا على ملكياتهم . فالمصادر تشير الى تدهور بعض الملكيات الكبيرة .

فمثلا انخفضت ملكية عائلة ابو ستيت من ٤٥٠٠ فدان سنة ١٩١٤ الى ٨٠٠ فدان سنة ١٩٥٢ كما انخفضت ملكية المصرى السعدى من ٥١٧١ فداناً سنة ١٩١٤ الى ٢٩١٨ فداناً سنة ١٩٥٢<sup>١٨</sup> . لكن الواضح ان الملكيات الكبيرة كانت تتجه نحو التركيز بفعل زيادة عدد السكان .

وبينما انخفضت نسبة كبار الملاك الى بقية الملاك لأكثر من النصف نجد أن المساحة التى كانوا يملكونها لم تنخفض بأكثر من ٣٥٨,٧٤٤ فداناً كما

يتضح من الجدول الآتى<sup>١٩</sup> :

السنة	المساحة المملوكة ملكية خاصة بالفدان	مساحة الملكيات الكبيرة	نسبة الملكيات الكبيرة	مجموع الملاك
١٩١٤	٥,٤٥٧,٩٨٤	٧,٢٩١,٨١٤	٪٤٢,٣	١,٥٦٣,٧٧٣
١٩٥٢	٥,٩٨٢,٢٦١	٧,٠٤٣,٠٧٠	٪٢٤,٢	٢,٨٠١,٩٥٠

  

عدد كبار الملاك	نسبة كبار الملاك	متوسط ملكية الفرد من كبار الملاك بالفدان
١٢,٣٥٣	٪,٨٥	١٩٣,٦٣
١١,٦٩٨	٪,٤١	١٧٥

ويلاحظ أن متوسط ملكية الفرد من هذه الطبقة لم ينخفض كثيرا على الرغم من الزيادة الكبيرة التى حدثت فى عدد السكان وانعكست فى زيادة عدد الملاك . وتفسير ذلك - كما رأينا - أن الزيادة فى مساحة الأراضى المملوكة للأفراد كانت تذهب أساسا الى هذه الطبقة بفعل سيطرتها على جهاز الدولة كما أن عمليات استصلاح الأراضى التى بدأت منذ نهاية القرن التاسع عشر لم يكن يقدر عليها غير الأغنياء .

هذا إلى جانب أن الأزمات الاقتصادية كانت تصيب أصحاب الملكيات الصغيرة والمتوسطة بينما استطاع أصحاب الملكيات الكبيرة اجتيازها بسبب مخدراتهم وبسبب ثقة البنوك العقارية فيهم . هذا بالإضافة إلى أن طبيعة المنافسة فى النظام الرأسمالى الذى زحف على الزراعة كانت باستمرار تقضى على الوحدات الصغيرة لحساب الوحدات الكبيرة<sup>٢٠</sup> . ونستطيع بعد هذا أن نتعرف على التركيب الاجتماعى لكبار الملاك .

#### التركيب الاجتماعى لكبار الملاك :

على الرغم من أن الفئات ذات الأصول الاجتماعية المختلفة لكبار الملاك أصبحت مع بداية القرن العشرين تشكل طبقة اجتماعية لها مصالحها المتميزة والمتعارضة بدرجات متفاوتة مع بقية الطبقات فى المجتمع المصرى بعد أن تعرضت لعمليات صهر اجتماعى قربت بين أجنحتها المختلفة إلا أننا نستطيع أن نميز خلال هذه الفترة بين ثلاث فئات اجتماعية داخل طبقة كبار الملاك هي أسرة محمد على وكبار الملاك المصريين والأجانب .



والاحصائيات المصرية بدورها لا تميز خلال هذه الفترة سوى بين الملاك المصريين والملاك الأجانب وإن كنا نستطيع أن نضيف لهذا التقسيم أسرة محمد علي ، على اعتبار أن هذه الأسرة عاشت طوال وجودها في مصر متميزة ومتفصلة عن بقية أفراد الشعب المصري وإن كانت ملكيتها في الاحصائيات العامة ترد ضمن الملاك المصريين وعلى أساس هذا التقسيم سوف نتناول التركيب الاجتماعي لطبقة كبار الملاك .

#### ١ - أسرة محمد علي :

تحتل أسرة محمد علي المركز الأول بين طبقة كبار الملاك في مصر خلال تلك الفترة وقد تكلمنا في دراسة سابقة عن الوسائل التي تكوَّنت بها ملكية هذه الأسرة وأوضحنا كيف عاد جزء كبير من أملاك اسماعيل وأسرته إلى هذه الأسرة خلال مبيعات الدائرة السنوية وأراضي الدومين في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

وتكاد المصار تجميع على أن اغتصاب الأرض ووضع اليد كان وسيلة حكام أسرة محمد علي لتنمية ممتلكاتهم . فالملك فؤاد الذي لم يكن يملك عند توليه العرش سوى ٨٠٠ فدان وصلت ملكيته إلى ٢٨ ألف فدان سنة ١٩٣٦ . بالإضافة إلى ٤٥ ألف فدان من الأوقاف يقول الأب عيروط أن الملك فؤاد كان يشرف على إدارتها .

وكان فاروق عند تنازله عن العرش يملك ٢٨١٠٩ أفدنة بالإضافة إلى

٢٠٨١٥ فداناً كانت تملكها أمه وأخوته<sup>١</sup> .

وقد بلغت ملكية أسرة محمد علي عند تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ١٧٩١٥٧ فداناً بالإضافة إلى ما يقرب من ٣٠ ألف فدان من الأوقاف وهي أوقاف متعددة منها وقف القصر العالي وتبلغ مساحته ٢٨١٤ فداناً ، ووقف الخديوي اسماعيل بالجيزة وتبلغ مساحته ٢١١٠ فداناً ، ووقف نجية الهامى وتبلغ مساحته ٦٠٣١ فداناً ، ووقف الأمير محمود حمدي وتبلغ مساحته ٤٦٥٧ فداناً وأوقاف دائرة الحلمية ومساحتها ٥٩٤١ فداناً . وفي عام ١٩٥٢ كانت ملكية أسرة محمد علي موزعة على ٤٢٥ فرداً من أعضاء وأمراء الأسرة موزعة على النحو التالي :

١ - فرع إبراهيم بن محمد علي ويملك ١٠٥٢٠٦ أفدنة وهو بذلك يستحوذ على الجزء الأكبر من أملاك أسرة محمد علي .

ومن بين هذه المساحة ٧٢٦٠٠ فدان يملكها فرع اسماعيل ويخص فؤاد وورثته منها ٤٨٩٢٤ فداناً . بينما كان فرع أحمد بن إبراهيم يملك ٢١٦٠٦ أفدنة من بينها ١٥٦٨٥ فداناً كان يملكها الأمير أحمد كمال .

٢ - فرع حليم بن محمد علي ويملك ١٣٤٧٥ فداناً<sup>٢</sup> والباقي لفرع سعيد .

وهنا تظهر قضية السلطة واضحة في استحواد الفرع الحاكم من هذه الأسرة على القدر الأكبر من الملكية .

## ٢ - كبار الملاك من المصريين :

رأينا كيف تعدت وسائل كبار الملاك في الحصول على الأرض وكيف أصبحت الملكيات الكبيرة حقيقة بارزة من حقائق الواقع الاقتصادي والاجتماعي في مصر . وفي الفترة التالية واصلت بعض الأسر عمليات تركيز الملكية الزراعية في يدها . ومع نهاية الحرب الأولى أصبح هناك عدد من الأسر المصرية تحتكر لنفسها ملكية مساحات واسعة من الأراضي . ففي الفيوم كانت عائلة حنا تملك مساحات كبيرة من أراضي مديرية الفيوم وكان من بين أفرادها عزيز بك حنا ويمتلك ٥٠٠٠ فدان . وعائلة الباسل ومنها أحمد باشا الباسل ويملك ١٢٣٩ فداناً . وفي المنيا كانت عائلة شعراوي ومنها علي باشا شعراوي ويملك ٧٣٩٠ فداناً بمديرية المنيا وغيرها . وعائلة جلال بالقيس ومن أفرادها كامل باشا جلال وأخيه وبلغت ملكيتهما ٢١ ألف فدان . ومحمد بك السعدى ويملك ٣٠٠٠ فدان .

كما كانت عائلة سلطان تملك ٥٠٠٠ فدان وكان من زعمائها محمد عمر سلطان . كما كانت عائلة الشريعى بسمالوط تملك ٣٠٠٠ فدان وكان من أعضائها حسن بك الشريعى عمدة سمالوط . وكانت عائلة للموم تملك ١٠٢٠٠ فدان .

وفي أسيوط كانت عائلة ويصا ومن بين أفرادها جورجى بك ويصا ويملك ٥٠٠٠ فدان ورزكى ويصا ويملك ٣٠٠٠ فدان . وعائلة بوس خلة ويملك ٢٠٠٠ فدان . وعائلة خياط ومن أفرادها أمين بك خياط ويملك ٣٠٠٠ فدان وشاكر بك خياط ويملك ٢٠٠٠ فدان . وعائلة خشبة ومنها السيد بك خشبة ويملك ١٠٠٠ فدان وعائلة ابورحاب ومن بين أفرادها مصطفى باشا ابورحاب ويملك ٢٠٠٠ فدان .

وفي قنا كانت عائلة اندراوس ومن بين أفرادها يس بك اندراوس ويملك ١٥٠٠ فدان .

وعائلة حنا ومن بين أفرادها بولس بك حنا ويملك ٤٠٠٠ فدان<sup>٢٣</sup> . وفي الشرقية كانت عائلة موسى تملك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ومن بين أفرادها كان عبدالمسيح بك موسى ويملك ١٥٠٠ فدان وعائلة واكد ومنها عبداللطيف بك واكد ويملك ١٥٠٠ فدان وعائلة شديد التي تنحدر من أصل سورى وتبلغ ملكيتها ٢٠ ألف فدان يملكها سليم شديد وأخوه .

وفي الغربية كانت عائلة جازية من كبار الملاك ومن بين أفرادها موسى

باشا جازية ويملك ١٩٠٠ فدان ومحمد حسن جازية ويملك ١٩٠٠ فدان .  
وعائلة البدرأوى ومن بينها السيد بك البدرأوى ويملك ٢٠٠٠ فدان في  
الغربية وحدها وعائلة سراج الدين ومن بين أفرادها شاهين بك سراج  
ويملك ١٠٢٠ فداناً<sup>٢٤</sup> وفي البحيرة كانت عائلة نوار تملك ١٠٠٠٠ فدان الى  
جانب محليج وعقارات وكان من بين أفرادها خيرى نوار بك .  
وعائلة بليج وتملك ٥٠٠٠ فدان ومحالج من أبرز أفرادها محمد بك بليج  
وموسى بك بليج .  
وعائلة الوكيل وتملك ٥٠٠٠ فدان ومحالج ومن أفرادها أحمد الوكيل .  
وعائلة المغازى وتملك ٤٠٠٠ فدان ومن أفرادها محمد المغازى باشا .  
وعائلة محمود وتملك ٤٠٠٠ فدان ومن أفرادها على محمود بك<sup>٢٥</sup> .  
وإذا انتقلنا الى نهاية الفترة سنجد صورة توزيع الملكية التى تزيد عن  
ألف فدان تسير على النحو التالى<sup>٢٦</sup> .

السنة	١٩٤٨	١٩٥١	١٩٥٢
الملكية	عدد بالملا	الملكية بالملا	عدد بالملا
أكثر من ١٠٠٠ - ١٥٠٠	٦٧	٦١	٦٢
أكثر من ١٥٠٠ - ٢٠٠٠	٢٠	١٨	١٨
أكثر من ٢٠٠٠	٢٣	٢٨	٢٩
	٧٩٢٧٤	١٦٧٦٧٣	١٦٧٢٧١

وهناك ملاحظتان بارزتان على هذا الجدول :  
الأولى : اتجاه الشريحة العليا من الملكيات الكبيرة نحو التركيز . فقد  
ارتفع عدد الأسرة التى تملك أكثر من ٢٠٠٠ فدان . من ٢٣ أسرة تملك  
٧٩٢٧٤ فداناً بمتوسط ٣٤٤٦,٧ فدان للفرد الواحد سنة ١٩٤٨ الى ٢٨  
أسرة تملك ١٦٧,٦٧٣ فداناً بمتوسط ٥٩٨٨,٣ فداناً تقريباً للفرد الواحد  
سنة ١٩٥١ وتفسير ذلك أن هذه الشريحة قد تلقت اضافات للملكيتها من  
مشتريات الأراضى ومن ملكيات الأجانب الذين انخفضت ملكيتهم خلال  
الفترة بحوالى ٨٠ ألف فدان .

أما الملاحظة الثانية : والأكثر أهمية فهى ارتفاع عدد الملاك فى هذه  
الشريحة من ٢٨ مالكا سنة ١٩٥١ الى ٣٩ مالكا سنة ١٩٥٢ دون زيادة فى  
ملكيتها وانخفض متوسط ملكية الفرد نتيجة لذلك من ٥٩٨٨,٣ فدان تقريباً  
الى ٤٢٨٩ فداناً وهو تغيير انقربت به - مديرية كفر الشيخ دون غيرها من  
المديريات حيث كان عدد ملاك الشريحة العليا فى هذه المديرية سنة ١٩٥١ -

٨ ملاك يملكون ٣٩٣١٢ فداناً بمتوسط ملكية يبلغ ٤٩١٤ فداناً للفرد . ثم ارتفع عدد الملاك في السنة التالية ( ١٩٥٢ ) الى ١٩ مالكا بينما بلغت ملكيتهم ٣٩٠١٢ فداناً بمتوسط ملكية ٢٠٥٣,٢٦ فدان وتفسير ذلك هو أن بعض الأسر ربما علمت بقانون الإصلاح الزراعى قبل تطبيقه فاجرت بعض التصرفات بتوزيع الملكية بين عدد أكبر من أفرادها .

وبمراجعة بقية شرائح كبار الملاك في جدول توزيع الملكية الوارد في كتاب الإحصاء عن السنوات من ١٩٥٢/٥١ - ١٩٥٤/٥٣ يتضح أن هناك ٣٨٥٠ أسرة كانت تملك ١,٠٧٦,١٣١ فداناً سنة ١٩٥٢ أى مايعادل خمس أراضى مصر الزراعية تقريبا وهى الأسر التى تزيد ملكيتها عن ١٠٠ فدان<sup>٢٨</sup> .

ومن بين الأسر التى كانت ملكيتها تتراوح بين ١٠٠٠ و ٥٠٠٠ فدان عائلات نامق ببنى سويف والباسل بالفيوم والمصرى السعدى وعبدالرازق وسلطان بالمنيا وخياط ودوس وخشبة بآسيوط وأبو رحاب بسوهاج والوكيل وبلبع وعلوبة بالبحيرة ويكن والسيد ابوعلى بالدقهلية ونايف عماد بكفر الشيخ .

أما العائلات التى كانت تتراوح ملكيتها ما بين ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ فدان فمنها عائلات أباطة بالشرقية وعلى شعراوى بالمنيا وصيدناوى بالشرقية والبحيرة والمغازى بالبحيرة وكانت هناك ثلاث أسر تزيد ملكيتها عن عشرة الاف فدان هى البدرأوى عاشور بالغربية وكفر الشيخ وسراج الدين بكفر الشيخ والغربية وعمرو بآسيوط<sup>٢٩</sup> الى جانب أسرة محمد على .

### ٣ - الاجانب وشركات الاراضى :

على الرغم من أن عدد الاجانب كان قليلا بالنسبة للمصريين حيث لم يزد عن ٢٪ خلال هذه الفترة كما انه لم يزد عدد العاملين منهم في النشاط الزراعى عن ٢٪ فحتى العشرينات كان الاجانب يمتلكون ١٠٪ من الاراضى الزراعية في مصر واكثر من ٨,٥٪ حتى منتصف الثلاثينات واكثر من ٦٪ حتى اواسط الأربعينات .

ويلاحظ ان اليونانيين والايطاليين كانوا اكثر من غيرهم ارتيادا لهذه المجالات وخاصة في فترات ارتفاع اسعار الاراضى فمثلا امتلك كل من جناكليس وبيراركوى اليونانيين حوالى ٧ الاف فدان في البحيرة كما امتلك ارمنت السندرينى الايطالى ٢٤٠٠ فدان كان يزرع منها ١٦٠٠ فدان<sup>٣٠</sup> . وفي اعقاب الحرب الاولى كان الاجنبى برامل يملك ١٠٠٠ فدان من اطيان بنى سويف كما كان عضو المجلس بلديتها . وكان اليونانى برنيدافيل التاجر بالزقازيق يملك ١٢٠٠ فدان من اطيان مركز فاقوس . كما كان



كوسته ابو ستليس يملك ٣٠٠ فدان من اطيان مركز ملوى ومحلا تجاريا يبلغ رأسماله ١٥٠٠٠ جنيه<sup>٣١</sup> .

وقد بلغ الاجانب اعلى ملكية لهم في الفترة السابقة على الحرب حيث بلغت ملكيتهم ٧٢٠٢٣٠ فدانا سنة ١٩١٠ غير انها شهدت انكماشاً حاداً في اعقاب الحرب حيث انخفضت ملكيتهم الى ٥٥٣٢٧١ فدانا غير ان ملكية الاجانب زادت بحوالى ٤٠ الف فدان خلال الثلاثينات كنتيجة لشتريات شركة كوم امبو سنة ١٩٣٠ .

وكان حجم ملكية الاجانب يتأثر بالسياسة العامة للبلاد . ففي اعقاب الغاء الامتيازات الاجنبية بمقتضى اتفاقية مونتريه سنة ١٩٣٧ انخفضت ملكيتهم انخفاضاً كبيراً كما حد قانون الشركات الصادر سنة ١٩٤٦ من نشاطهم في ملكية الارض لدرجة ان شركة كوم امبو اعادت تسجيل نفسها كشركة مصرية<sup>٣٢</sup> .

هذا بالاضافة الى مشروع القانون الذى قدمه عبدالرحمن الرافعى الى مجلس الشيوخ في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بحظر بيع الاراضى للاجانب . وعلى ذلك فقد انخفضت ملكية الاجانب انخفاضاً واضحاً خلال الفترة من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥٢ ففي سنة ١٩٤٨ كان هناك ٤٥٩٢ اجنبياً يملكون ٣٨٥,٠١٤ فداناً انخفض عددهم الى ٣٢٥٨ يملكون ١٦٤,٦٣١ فداناً سنة ١٩٥٢<sup>٣٣</sup> .

وهناك حقيقة هامة يجب الاشارة اليها فيما يتعلق بملكية الاجانب وهى ان ملكيتهم كانت معظمها من الملكيات الكبيرة ففي سنة ١٩١٠ كان هناك ١٥٦١ اجنبياً من كبار الملاك يملكون ٦٧٥,٩١٧ فداناً بمتوسط ٤٣٣ فداناً للمالك الواحد ثم انخفض عددهم الى ١٣٣٠ مالكا يملكون ٥١٢,٧٤٧ فداناً بمتوسط ٣٩٥,٥ فداناً تقريباً سنة ١٩٢١<sup>٣٤</sup> .

وقد كان الجزء الاكبر من نشاط الاجانب مركزاً في شركات الاراضى . وعلى الرغم من ان نشأة هذا النوع من شركات الاراضى كانت ترجع الى ما قبل الاحتلال الا انه ازدهر في عهد الاحتلال بفعل الضمانات التى قدمها الاحتلال لرأس المال الاجنبى .

وخلال الفترة من سنة ١٨٨٨ وحتى سنة ١٩١١ تأسس العديد من شركات الاراضى مثل شركة ابو قير وشركة اراضى البحيرة والشركة العقارية المصرية والشركة المساهمة الزراعية الصناعية والشركة المصرية الجديدة وشركة كوم امبو والشركة المصرية للمشروعات والتنمية وشركة اراضى الغربية وشركة الشيخ فضل<sup>٣٥</sup> .

وكان بعض شركات الاراضى يحصل على اراضيه عن طريق الحجز



والبيع الوفائي نظير الديون ومن هذه الشركات الشركة الزراعية المصرية وشركة ابو قير وشركة الاراضى والرهونات المصرية .  
وقد بلغت شركات الاراضى اعلى استثماراتها سنة ١٩١٠ ثم انخفضت تدريجيا حتى بلغت ١٤ مليوناً خلال عام ١٩٤٦/٤٥<sup>٣٦</sup>  
وعموماً فقد ظل الاجانب يمثلون قطاعاً هاماً من كبار الملاك طوال هذه الفترة ويوضح الجدول الاتى توزيع الملكية بين الشرائح المختلفة لكبار الملاك الاجانب بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٢<sup>٣٧</sup> .

السنة	١٩٤٨	١٩٥٢		
الملكية بالفدان	المساحة بالفدان	عدد الملاك	المساحة بالفدان	عدد الملاك
اكثر من ١٠٠ - ٢٠٠	٣٠٨٨٧	٢٠٤	٢٠٩٨٨	١٥١
اكثر من ٢٠٠ - ٤٠٠	٢٢٥٣١	١١٥	٢٨١٩٦	١٠٥
اكثر من ٤٠٠ - ٦٠٠	٢٢٦٦٦	٤٨	١٧٨٤٩	٣٧
اكثر من ٦٠٠ - ٨٠٠	١٢١٩٣	١٩	٧٠٠٨	١٠
اكثر من ٨٠٠ - ١٠٠٠	٢٢٩٧٧	٢٧	٦٦٣٨	٧
اكثر من ١٠٠٠ - ١٥٠٠	١٨٧٣٦	١٥	١٠٣٢٢	٨
اكثر من ١٥٠٠ - ٢٠٠٠	٢٥٠١٢	١٧	٣٤٦٢	٢
اكثر من ٢٠٠٠	١١٧٦٤٤	١٥	٣٧٩١٩	١٢

ويلاحظ الانخفاض الواضح فى ملكية الاجانب وخاصة الشرائح العليا من كبار الملاك ومن بين اسر كبار الملاك الاجانب التى كانت ملكيتهم تتراوح بين ١٠٠٠ فدان و ٥٠٠٠ فدان ماركومخالى بالمنيا وبنى سويف وجالنتى بالفيوم وكفر الشيخ وبيراكوس بالجيزة وبولاد بكفر الشيخ والشرقية وسلفابو بالبحيرة وفورجوبلو بالبحيرة والشرقية .

بينما كانت هناك اسرتان تتراوح ملكيتهما بين ٥٠٠ وعشرة الاف فدان هما كحيل قسطنطين بالغربية والدقهلية وبفراكس بالغربية والبحيرة<sup>٣٨</sup> .  
وفى النهاية فان طبقة كبار الملاك بشرائحها ومكوناتها السابقة كانت سنة ١٩٥٢ تملك من ارض مصر ٢,٠٤٣,٠٧٠ فداناً على موزعة ١١,٦٩٨ مالكا من بين مصريين واجانب على النحو التالى<sup>٣٩</sup> .

حجم الملكية بالفدان	المساحة بالفدان	عدد الملاك
أكثر من ٥٠ - ١٠٠	٤٢٩٤٩٤	٦٣٧٨
أكثر من ١٠٠ - ٢٠٠	٤٣٦٧٧٥	٣١٨٤
أكثر من ٢٠٠ - ٤٠٠	٣٦٢٨٥٤	١٣٣٤
أكثر من ٤٠٠ - ٦٠٠	١٦٤٨٦٠	٣٤٠
أكثر من ٦٠٠ - ٨٠٠	١١٤١٣٦	١٦٢
أكثر من ٨٠٠ - ١٠٠٠	٩٣٥٦٩	١٠٤
أكثر من ١٠٠٠ - ١٥٠٠	١٢٠١٥٨	٩٧
أكثر من ١٥٠٠ - ٢٠٠٠	٤٩٠٨١	٢٩
أكثر من ٢٠٠٠	٢٧٢١٤٣	٧٠

ولقد زاد من خطورة الموقف سيطرة كبار الملاك على اوجه النشاط الاقتصادي الأخرى . وقبل ان ننهي كلامنا عن التركيب الاجتماعي لكبار الملاك سنتناول بالبحث التركيب الاجتماعي لمتوسطى الملاك :

العامل الحاسم في ظهور هذه الشريحة الاجتماعية من الملاك هو اراضي المستنوح التي خصصها محمد علي بنسبة ٤٪ من اراضي كل قرية معفاة من الضرائب لآعيان الريف من عمد ومشايخ القرى نظير قيامهم باعباء وظائفهم ثم اعطيت لهم عليها حقوق ثابتة في عهد سعيد .

ولما كان زمام القرية المصرية يتراوح في الغالب بين ١٠٠٠ و ٤٠٠٠ فدان وكنتيجة لأن القرية المصرية كانت ولا تزال مقسمة الى حصص يتراوح عددها في الغالب بين ٢ - ٦ حصص على كل منها شيخ فقد تكونت ملكيات من الحجم المتوسط لدى هذه الفئة .

كما ساهمت منح الارض من الحجم المتوسط في تكوين شريحة اخرى من هذا النوع من الملكيات .

ومع ارتفاع اسعار الارض اصبحت حيازتها عملا مربحا مما شجع عناصر من البورجوازية الصغيرة في المدن على شراء وحيازة مساحات من الحجم المتوسط واستغلالها وساعد على ذلك اراضي الدولة التي طرحت للبيع فمثلا طرحت حكومة الوفد ١٩٤٥ بين ما طرحته من اراض للبيع مساحة بلغت ١٣١٥٨٢ فداناً عرضت للبيع في مساحات تقل الواحدة منها عن عشرة افدنة كما قسمت مساحة اخرى تبلغ ٣٤٣٥٢١ فداناً في قطع تراوحت بين ٢٠ و ١٠٠ فدان وبذلك تكونت شريحة اخرى من متوسطى الملاك .

واخيرا فان التدهور في الشرائح الصغرى من الملكيات الكبيرة بفعل الارث أو الديون قد ادى ذلك الى اضافات لا يمكن تجاهلها في تكوين الملكيات المتوسطة

ويوضح الجدول الآتي تطور الملكية المتوسطة بشرائنها المختلفة بين سنتي ١٩١٤ و ١٩٥٢<sup>٤١</sup>

السن	المساحة بالفدان	عدد الملاك	فئات الملكية
١٩١٤	٥٣٠٧٤٦	٧٦٧٢٥	أكثر من ٥ الفضة حتى ١٠ الفضة
	٥٠٧٢٥٢	٣٦٦٥٩	أكثر من ١٠ الفضة حتى ٢٠ فداناً
	٣٦٩٩٩٠	١١٦٠٨	أكثر من ٢٠ فداناً حتى ٣٠ فداناً
	٣٣٥٠٢٥	٨٥٦٠	أكثر من ٣٠ فداناً حتى ٥٠ فداناً
١٩٥٢	٥٢٥٩٠٥	٧٩٢٥٩	أكثر من ٥ الفضة حتى ١٠ الفضة
	٦٣٧٥٥٦	٤٦٨١٨	أكثر من ١٠ الفضة حتى ٢٠ فداناً
	٣٠٩٤٠٩	١٣٠٦٧	أكثر من ٢٠ فداناً حتى ٣٠ فداناً
	٣٤٤٤٥٨	٩١٩٩	أكثر من ٣٠ فداناً حتى ٥٠ فداناً

ولا يختلف التركيب الاجتماعي للملاك المتوسطين كثيراً عن كبار الملاك إلا من حيث كثافة الفئات الاجتماعية بداخلها . ففي الوقت الذي يختفي فيه أفراد أسرة محمد على داخل هذه الفئة يقل الأجانب بدرجة كبيرة بينما تزيد كثافة أعيان الريف حتى تصبح الفئة الغالبة بين متوسطي الملاك كما تحتل الطبقة الوسطى الصغيرة في المدن عدداً لا بأس به بين أفراد هذه الشريحة .

ويوضح الجدول الآتي ملكية الأجانب من متوسطي الملاك وتوزيعهم على فئات الملكية المختلفة بين سنتي ١٩١٤ و ١٩٥٢<sup>٤٢</sup> .

السن	المساحة بالفدان	عدد الملاك	فئات الملكية
١٩١٤	٥٩٨٩	٨٠٤	أكثر من ٥ الفضة إلى ١٠ الفضة
	٩٧٥٩	٦٦٩	أكثر من ١٠ الفضة إلى ٢٠ فداناً
	٨٠٦٦	٣٢٥	أكثر من ٢٠ فداناً إلى ٣٠ فداناً
	١٥٤٩٤	٣٩٣	أكثر من ٣٠ فداناً إلى ٥٠ فداناً
١٩٥٢	١٦٠٥	٢٣٠	أكثر من ٥ الفضة إلى ١٠ الفضة
	٣٦٠٤	٢٥٧	أكثر من ١٠ الفضة إلى ٢٠ فداناً
	٣٩٠٦	١٦٣	أكثر من ٢٠ فداناً إلى ٣٠ فداناً
	٧٢٩٩	١٨٤	أكثر من ٣٠ فداناً إلى ٥٠ فداناً

وهكذا أصبح الجزء الأكبر من أرض مصر الزراعية في حيازة كبار الملاك ومتوسطيهم وزاد من خطورة الموقف سيطرة هؤلاء الملاك على أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى .

## هوامش الفصل الأول

- ( ١ ) **Annuaire Statistique de L'Egypte, 1915.**
- ( ٢ ) **Annuaire Statistique de L'Egypte, 1918.**
- ( ٣ ) **Baer, G. A. History of landownership in Modern Egypt. London, 1962. P 191.**
- ( ٤ ) **كتاب الاحصاء السنوى العام عن السنوات من ١٩٥٤/٥٣-٥٢/٥١**
- ( ٥ ) **د . عاصم السوقي ، كبار الملاك وبورهم في المجتمع المصرى ، القاهرة ٧٥ ص ٤٢**
- ( ٦ ) **Annuaire Statistique de L'Egypte 1918**
- ( ٧ ) **Annuaire Statistique de L'Egypte 1921/1922.**
- ( ٨ ) **Baer, OP cit, PP 98,99,231.**
- ( ٩ ) **الاحصاء السنوى السنوات من ١٩٥٤/٥٣-١٩٥٢/٥١ .**
- ( ١٠ ) **عاصم السوقي ، المرجع السابق ، ص ٤٢**
- ( ١١ ) **Baer, OP cit, PP 98,99.**
- ( ١٢ ) **دار المحفوظات ، مكلفه ابو عوام/بقهلية عن المدة من ١٨٩٢-١٨٩٨ ج ١**
- ( ١٣ ) **دار المحفوظات ، مكلفه البسلقون/المنيا في الفترة من ١٩١٢-١٩٢٦ ج ٤**
- ( ١٤ ) **دار المحفوظات ، مكلفه الجرايدة/غربية عن المدة من ١٩٢٨-١٧ ج ٣**
- ( ١٤ ) **غمكفة كفر الجرايدة ، ج ١٠**
- ( ١٦ ) **المصدر السابق ، ج ٣**
- ( ١٧ ) **د . عاصم السوقي ، المرجع السابق ، ص ٤٧ ، ٤٨**
- ( ١٨ ) **المرجع السابق ص ٥٢ ، ٥٣ .**
- ( ١٩ ) **الاحصاء السنوى عن السنوات من ١٩٥٤/٥٣-١٩٥٢/٥١**
- الاحصاء السنوى العام عن ١٩٢٢/٢١**
- ( ٢٠ ) **د . حسين خلاف ، الجديد في الاقتصادى المصرى الحديث ، القاهرة سنة ١٩٦٢ ، ص ١٠٥ ، ١٠٦**
- ( ٢١ ) **Baer, OP cit, PP 134, 135.**
- نكر في جريدة المصور في عدد ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ان ملكية فاروق كانت تبلغ ٢٤٠٧٣ فداناً تضمها ثمانية تفتيش بخلاف الاوقاف .**
- انظر ايضا : هنرى عيروط ، الفلاحون ، مترجم ص ٣١**
- ( ٢٢ ) **د . عاصم السوقي ، المرجع السابق ، ص ٢٣-٥٠ Ibid,**
- ( ٢٣ ) **كشوف باسماء الاعيان ونوى الحيثية بمبريات الفيوم والمنيا واسيوط وجرجا وقنا محررة في الفترة من ١٩١٨-١٩٢١ - كشف كبار العائلات بالمنيا ( مجموعة اوراق عابدين التى نقلت لدار الوثائق . )**



- ( ٢٤ ) كشوف بأسماء الاعيان ونوى الحيثية بمديرية الشرقية محررة سنة ١٩١٩ .
- ( ٢٥ ) كشوف بأسماء الاعيان ونوى الحيثية بمديرية الغربية محررة سنة ١٩١٨ .
- ( ٢٥ ) كشف كبار العائلات والافراد بمديريات البحيرة ( مجموعة اوراق عابدين التي نقلت لدار الوثائق
- ( ٢٦ ) كتاب الاحصاء السنوى عن السنوات من ١٩٥٢/٥١-١٩٥٤/٥٣ .
- ( ٢٧ ) المصدر السابق .
- ( ٢٨ ) المصدر السابق .
- ينكر د . عاصم الدسوقي عند هذه الاسر على انه ٢٥٤١ اسرة بالإضافة الى افراد اسر محمد على كما ينكر ان هناك ١٤٩ اسرة كانت ملكيتها تزيد عن ١٠٠٠ فدان بالإضافة الى افراد اسرة محمد على والحقيقة انها لم تزيد عن ١١٩ اسرة كما هو وارد بكتاب الاحصاء السابق الاشارة اليه . وعلى ذلك فالأرقام التي اوردتها ، الدكتور عاصم الدسوقي تحتاج الى مراجعة انظر : د عاصم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص ٣٠ ، ٣١
- ( ٢٩ ) المرجع السابق ، ص ٣٠ ، ٣١
- ( ٣٠ ) Baer, OP cit, PP 120, 121.
- ( ٣١ ) كشوف بأسماء الاعيان ونوى الحيثية بمديريات بنى سويف والشرقية والمنيا . محررة من سنة ١٩١٩-١٩٢١ .
- ( ٣٢ ) Baer, OP cit, PP 123.
- ( ٣٣ ) الاحصاء السنوى عن السنوات من ١٩٥٢/٥١-١٩٥٤/٥٣
- ( ٣٤ ) الاحصاء السنوى العام لسنة ١٩٢٢/٢١
- ( ٣٥ ) حول شركات الاراضى وتطور ملكيتها انظر . Baer, OP cit, PP 125.
- ( ٣٦ ) Ibid, PP 124/127
- ( ٣٧ ) كتاب الاحصاء السنوى عن السنوات من ١٩٥٢/٥١-١٩٥٤/٥٣ .
- ( ٣٨ ) د . عاصم الدسوقي ص ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٤
- نكر الدكتور/عاصم الدسوقي ان عدد اسر الاجانب التي تترواح ملكيتها ما بين ١٠٠ و ٥٠٠ فدان يبلغ ١٨٠ اسرة بينما هى تبلغ ٢٣١٠ اسرة كما ان الاسر التي تزيد ملكيتها عن ١٠٠٠ فدان يبلغ ١٩ اسرة بينما هى ٢٢ اسرة .
- ( ٣٩ ) الاحصاء العام للسنوات من ١٩٥٢/٥١-١٩٥٤/٥٣ .
- ( ٤٠ ) Baer, OP cit, 86
- ( ٤١ ) Annuaire Statistique de L'Egypte 1921/22
- الاحصاء السنوى العام للسنوات من ١٩٥٢/٥١-١٩٥٤/٥٣
- ( ٤٢ ) المصدر السابق .

## الفصل الثاني

### النشاط الاقتصادي للملاك الزراعيين

هناك حقيقة هامة حول النشاط الاقتصادي لكبار الملاك . وهى طغيان النشاط الزراعى لهذه الطبقة على أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى وهنا نستطيع أن نميز فى النشاط الاقتصادي لهذه الطبقة بين نوعين من النشاط .

#### ١ - الاستغلال الزراعى وحيازة الأرض :

تعددت وسائل كبار الملاك فى استغلالهم لأراضيهم وتراوحت بين الإيجار والاستغلال المباشر للأرض ثم حيازة الأرض وكان كبار الملاك يستغلون أراضيهم بواسطة نوابثهم ونظارهم وكانت الدائرة عبارة عن إدارة أعمال كاملة فهى تقوم بعمليات البيع والشراء والتعاقد على المحاصيل وعقد القروض وغيرها ومقرها فى المدن الكبرى فمثلا كانت دائرة عمر سلطان فى بداية القرن العشرين بجوار جامع شركس كما كانت دائرة اسماعيل داود تقع فى شارع الاميرة بولت فاضل بعابدين .

وكان لكل دائرة أو تفتيش إدارة محلية فى موقع الأتبان يديرها الناظر الذى كان ينوب عن المالك . ولما كان الناظر مفرطاً فى الخضوع للمالك بقدر ما هو معدوم الشفقة فى مواجهة الفلاحين فإن مهمته أصبحت الضغط بكل الوسائل على الفلاحين لاستنزاف أكبر قدر من فائض العمل الزراعى منهم . وهو الذى ينظم الخرج والتسميد والبنور وجمع المحصول وكانت الإدارة فى أملاك الحكومة والملك والأمراء أكثر تعقيداً إذ أن فروعها المختلفة تتكون من تفتيش لها مقرات فى الغرب والضياع وفى سنة ١٩٤٠ مثلاً كان تفتيش الخزان المملوك للأمير عمر طوسون ينقسم إدارياً إلى أحد عشر نظارة وكانت قرية فيشا التى أصبحت بعد ذلك مقراً لتفتيش الإصلاح الزراعى بالخزان واحدة من هذه النظارات . وكانت علاقات الانتاج فى تفتيش الخزان تتم على أساس أن المالك ، وهو الأمير عمر طوسون ، متغيب ويقوم فى مدينة الإسكندرية حيث يوجد مقر دائرته ويقوم بالعمل نيابة عنه جهاز إدارى هو إدارة التفتيش وكانت أراضي الخزان تزرع عن طريق تأجيرها للفلاحين فى مساحات تتراوح بين اثنين وعشرة أفدنة . وهؤلاء كانوا يزرعونها لحسابهم فى إطار نظام يسمى النسبة . وهو نظام ابتدعه كبار الملاك مع استمرار الزيادة فى أسعار القطن . وهو نظام يقضى بتحديد الإيجار بشكل مبدئى مع بداية كل عام زراعى تزداد بزيادة سعر القطن بما يوازى سعر قنطار من القطن عن كل فدان . وكانت عقود الإيجار يحتفظ بها طرف إدارة التفتيش ولا تعطى أى نسخة منها للفلاح المستأجر . وكان الفلاح يحصل على الأرض التى يريد استئجارها عن طريق طلب مكتوب يتقدم به لإدارة التفتيش ولا تعطى نسخة منه للفلاح المستأجر وكانت هذه الإدارة هى التى تحدد قيمة الإيجار .

وكان هناك نظام تضامنى فى تسديد الايجارات وهو أن يتضامن عدد من الفلاحين ( حوالى ٥٠ فلاحا ) فى سداد التزاماتهم تجاه التفتيش . بمعنى أن الفلاح الواحد منهم مسئول عن تسديد التزاماته تجاه التفتيش والتزامات الآخرين أيضا . وكان الفلاح القادر فى هذه الحالة يقوم بتسديد التزامات غير القادرين ويحصل نظير ذلك على ورقة مقيد بها مادفعه كدين على الفلاح العاجز . وهو نظام أقرب الى النظام التضامنى الذى كان سائدا فى أواخر عهد محمد على حين كان فلاحو القرية الواحدة مسئولين بالتضامن عن سداد ضرائب القرية .

وكان التفتيش يقدم للفلاحين مستلزمات الانتاج بالأجل ويتولى تحصيلها بجانب الايجار عن طريق الاستيلاء على محصول القطن ثم يستوفى الباقي بعد ذلك من بقية المحاصيل . وكثيرا ما كان الفلاح يخرج فى نهاية العام مدينا للتفتيش . وإذا تراكمت الديون على أحد الفلاحين أو عجز عن السداد فإن مصيره الطرد وكثيرا ما استخدمت سلطة الدولة فى الاقليم فى مواجهة الفلاحين المخالفين أو الذين يماطلون فى تسليم محاصيلهم .

وفى اطار هذه العلاقات وجبت نوعيات من الوسطاء وكبار المستأجرين الذين يستأجر الواحد منهم ١٠٠ فدان وكان هؤلاء يقومون بزراعتها عن طريق استخدام عمال الزراعة ( أنفار باليومية ) أو عن طريق المزارعة نظير جزء من المحصول . وكانت هذه الطبقة من الوسطاء هى التى قاومت تطبيق الإصلاح الزراعى واستخدمت سلطة الدولة فى طردهم من الأرض .

والى جانب الأراضى المؤجرة كان التفتيش يحتفظ ببعض الأراضى ويقوم بزراعتها عن طريق استخدام عمال الزراعة باليومية من فلاحى القرية . وفى بعض الأحيان كان التفتيش يستعين بعمال من مديريات أخرى وبالذات من مديرية المتوفية - كعمال تراحيل - للقيام بعمليات تطهير المصارف والترع أو يستعان بهم فى أعمال الزراعة فى الأراضى التى يحتفظ بها التفتيش أو الأراضى التى يزرعها كبار المستأجرين وقد استقر بعضهم فى منطقة الخزان .

وعلى الرغم من أن تعامل الفلاحين مع كبار الملاك كان يتم من خلال الأجهزة المالية والإدارية التى أقامها كبار الملاك إلا أن هذه الأجهزة كخادمة للنظام الذى أقامه كبار الملاك لم تكن تتربد فى استخدام العقوبات العنيفة لأقل الأسباب فى مواجهة الفلاحين<sup>٢</sup> . وهكذا كان كبار الملاك يحتكرون استغلال الأرض فى شكل ايجار أو مزارعة وكانت عملية النهب تتمثل فى الاستيلاء على فائض العمل فى القطاع الزراعى وهو ما يفسر ضعف تطور الزراعة المصرية وتخلف القسوى الانتاجية والبؤس الذى عانى منه الفلاحون .



وقد ظلت حيازة المزيد من الأراضي هدفا رئيسيا من أهداف كبار الملاك الاقتصادية طوال هذه الفترة وكان سعر الأرض يحدد طبقا لعدد من المقاييس الرأس مالية منها موقع الأرض من الطرق والمواصلات العامة وموقعها من وسائل الري والصرف وأنواع الانتاج المستخدمة فيها وطبيعة ونوعية التربة السائدة كما يتضح من التقرير الآتى : الذى أعدته الأجهزة الفنية بإدارة الأوقاف سنة ١٩١١ عن اراضى سندينو بشرنوب .

« مقدار الأطيان هو ١٢٧٤ فدان وكسور وهى واقعة جميعها فى زمام ناحية شرنوب فى الجهة الشرقية القبلية من دمنهور على بعد ١٠ كيلو تقريبا منها ويوجد بشرنوب محطة للسكة الحديد الضيقة على الخط الموصل من دمنهور الى شبراخيت والمسافة بين دمنهور وشرنوب بوابور السكة الضيقة نحو أربعين دقيقة وبالحنطور على السكة الزراعية نحو ساعة وربع وآخر الأطيان من قبلى قريب جدا من محطة بنشال على الخط الطوالى بين مصر والاسكندرية وعلى بعد نحو الكيلو من محطة دمنهور .

ومن ذلك يتضح لسعادتك ان طرق المواصلات لهذه الأطيان متوفرة . أما رى هذه الأطيان فهو على العموم متوفر جدا وهى تروى من ترعة الضاهرة .... والرى من ترعة الضاهرة فى معظم السنة بالراحة وفى مدة تحريق مياه النيل بوابور مركب بالبر الأيسر لترعة الضاهرة بأول الأطيان ... وهذا الوابور قديم ومبانيه قديمة وبالطوب النى ومركب على ظلمبة بوصة ١٦ وارتفاع الرفع قليل ولا يزيد عن مترين أبدا وتروى هذه الأطيان ايضا من الخندق الشرقى بمسقة خصوصية قريبة من محطة بنشال ومياه الخندق متوفرة جدا والرى منه بالراحة فى غالب الأوقات ويوجد بهذه الأطيان وابور قوة عشرة خيول .

وجارى زراعة نحو ١٥٠ فدان أرز عليه علاوة على الفائدة الحاصلة منه برى المزروعات المعتادة وقت احتياجها للرى مدة الجفاف أو المناوبات الصيفية .

أما الصرف فهو متوفر أيضا وجميع هذه الأطيان تصرف من مصرف ايتاى البارود العمومى الذى يمر بوسطها بالراحة ...

ومعنى هذه الأطيان جيد وهى من الأطيان المعروفة بالأرض السوداء . ويوجد بهذه الأطيان بالقرب من شرنوب الدوار وهو قديم جدا ومبنى بالطوب النى والعزبة بالطوب النى أيضا ويوجد بها ٢٠ جوز مواشى والالات الزراعية اللازمة للأرض المنزرعة على الزمة .

ويمكن تقدير ان الإصلاحات لا تتكلف أكثر من ٤٠٠٠ جنيه ويجب عملها بمجرد الشراء وهذه الأطيان تساوى بحسب حالتها الراهنة مائة جنيه ... ٣

ومالبت أن اضيف عنصر الايجار وكثافة السكان كعامل من عوامل تقدير

ثمن الأرض الى جانب العناصر السابقة . كما يتضح من التقرير الآتى الذى عمل ايضا بمعرفة أجهزة ادارة الأوقاف عن اراضى الشركة الصناعية الزراعية بمطاي سنة ١٩١١ والذى جاء به :

« وبفحص الرسمين يظهر لسيابتكم شكل الحدود واستطالة الأرض كثيرا حيث يبلغ طولها ٧,٥ كيلو ... واذا كانت استطالة الأطيان تعتبر عيبا فهذا العيب افاد هنا حيث جعل هذه الأطيان كما هو حاصل فانها تؤجر الآن جميعها تقريبا ... »

: « وقد اطلعت في بفا تر زراعة الشركة على مقدار الأموال الأميرية فوجدت ان متوسط مال الفدان نحو خمسة وتسعون قرشا وارى ان ايجار الأطيان المذكورة بحسب حالتها الراهنة ايجارا سنويا صافيا بعد المال من خمسية الى ستمية قرش في المتوسط وعلى ذلك تساوى من الثمن الآن من خمسية وتسعين الى مائة جنيه الفدان الواحد في المتوسط، وهذان التقريران بالغ الدلالة فالى جانب المعلومات الواردة بها عن عناصر تثمين الأرض يلقيان ضوءا على طريقة ادارة واستغلال الملكيات الكبيرة في هذه الفترة . غير ان الحقيقة التى يجب الوقوف عندها والتى جاءت في التقرير الثانى وهى أهمية كثافة أئسكان في رفع قيمة الايجار ورفع سعر الأرض فالتقرير يعترف بأنه على الرغم من أن استطالة الأرض وعدم تركزها تعتبر عيبا الا انه تحول الى ميزة لوجود الفلاحين المعدمين في البلاد التى تمتد اليها الأرض . ويعرض التقرير الأول لأشكال الاستغلال الاقتصادي التى مارسها كبار الملاك في أراضيههم خلال هذه الفترة والفترة التالية وهى المشاركة والزراعة على الذمة والايجار الذى أصبح أكثر وسائل الاستغلال شيوعا . فقد جاء في هذا التقرير :

« ومعدن هذه الأطيان جيد وهو من الأطيان المعروفة بالأرض السوداء ومؤجر من أصل الزمام نحو ٥٧١ فدانا بمبلغ وقدره ٣٧٨٧ جنيها مصريا وكسور بمتوسط نحو ٦٦٢ قرشا للفدان الواحد وضريبة الفدان في المتوسط نحو ١٠٠ قرش فيكون صافي ايجار الأرض المؤجرة التى هى تقريبا نصف مجموع الزمام هو نحو ٥٦٢ قرشا للفدان الواحد والباقي من الزمام وهو نحو ٧٠٣ أفدنة منزرع على الذمة ومعطى فيه ١١٣ فدانا للأنفار المحلية ( التملية ) وعددهم مائة . ويزرع بهذه الأطيان القطن والقمح والشعير والفول والبرسيم والمقات والبطيخ والأرز ويمكن تقدير صافي ايراد الأرض المنزرعة على الذمة بنحو ٥٠٠ قرش ... »

ومنذ أوائل القرن العشرين برز الايجار كمحور اساسى في استغلال كبار الملاك لأراضيههم وقد أخذت هذه الظاهرة في الزيادة على الرغم مما يؤدى اليه نظام الايجار من ارهاق للتربة وتدهورها وهو وضع يعترف به تقرير اراضى

الشركة الزراعية حيث جاء به ... « يجب أن يزرع منها - الأرض - جزء قليل من ٢٠٠ - ٣٠٠ فدان على ثمة المصلحة لاصلاح الأرض ورسم المتارب والمواطى القليلة الموجودة وتقصيب الجسور وتقليل عرضها وجعلها بالعرض اللازم فقط وبعد سنة أو اثنتين على الأكثر تؤجر ويزرع خلافها على ثمة المصلحة حتى يتم اصلاحها تدريجيا .. »

ولم يكن الايجار كوسيلة رئيسية من وسائل الاستغلال الزراعى قاصرا على كبار الملاك بل مارسته وزارة الأوقاف فى أراضيها كما مارسته الحكومة ايضا وفى حالة زراعة كبار الملاك لاراضيهم كان القطن هو المحصول الرئيسى الذى ركز كبار الملاك على انتاجه باعتباره محصولا نقديا مرتبطا بالسوق العالمية . وكان لذلك مخاطره على اقتصاد هذه الطبقة وعلى الاقتصاد المصرى فى النهاية . حيث انتهى بالبلاد الى نوع من التبعية كانت آثارها تظهر عند انخفاض سعر محصول القطن كنتيجة لتقلبات السوق العالمية .

وعندما كان يحدث ذلك كان كبار الملاك يمارسون ضغطا كبيرا على الحكومة لتتدخل كمشتري للمحصول كما حدث فى الازمة التى نشبت فى اعقاب الحرب العالمية الاولى بسبب الانخفاض المفاجئ فى اسعار القطن حيث راح كبار الملاك يضغطون على الحكومة عن طريق النقابة العامة لمنتجى القطن وعن طريق العديد من الالتماسات التى ارسلها كبار الملاك الى الديوان السلطانى يطالبون بتدخل الحكومة كمشتري للمحصول .

ففى التماس مقدم من عمد واعيان مركز الزقازيق جاء به : « ان المصيبة التى اصابت البلاد بسبب سقوط اثمان القطن الهائل قد تهدد الامن العام وتبعث على مجاعة لا يقف امامها شئ .

نضرع لمعاليكم ان ترفعوا الحالة للاعتاب السلطانية لصدور الامر بتعزيد فكرة النقابة لتدخل الحكومة بمشتري مليونى قنطار بصورة تحل الامل محل الياس فتهدا الحالة »<sup>٧</sup>

وفى عريضة اخرى حدد اعيان مركز شبين الكوم مطالبهم على النحو التالى :

« تدهورت اسعار القطن لدرجة لا تحتمل واصبحت ثروة البلاد فى خطر عظيم » وصار لا مفر لك هذه الازمة الكبرى من تدخل الحكومة بشكل جدى على الطريقة التى اشارت بها النقابة العامة لزراع القطن ، مع صدور الامر باقفال بورصة الكونترات لمدة معينة ، وتحديد سعر ابنى قدرة ستون ريالاً كما سبق ان حددت سعرا أعلى وفقاً للعدالة وصدور الامر باباحة تصدير الحبوب للخارج حتى يمكن تصريف الحاصلات المكسبة بالمخازن<sup>٨</sup> . وعندما قررت الحكومة التدخل على اساس شراء محصول صغار الفلاحين كان هذا القرار موضع اعتراض بعض كبار الملاك . لان القرار فى

رأيهم لم يحقق رغبتهم ولم يؤد إلى تخفيف الازمة ونكروا لذلك ثلاثة اسباب هي :

١ - ان الحكومة قصرت شرائها على محصول الفلاح الذي يبيع معظمه .  
٢ - ان السعر الذي حددته الحكومة ( ١٦ ريالاً للاشموني ) يؤدي إلى خسارة المنتجين .

٣ - ان تحديد السعر اسبوعياً وربطه بحركة السوق يجعل السعر عرضة للنزول اكثر مما هو عليه . وقدم هؤلاء الملاك ثلاثة اقتراحات بديلة هي :

١ - ان تشتري الحكومة كميات القطن المعروضة في سوق مينا البصل بحيث يؤدي إلى ارتفاع السعر فتستفيد من تلك العناصر التي لم تباع اقطانها بعد .

٢ - ان يكون السعر الذي تشتري به الحكومة ازيد من السعر الحاضر بعشرة ريالات على الاقل وأن توزع الخسارة الناتجة عن هذا الشراء على ضريبة القطن خلال السنوات الثلاث أو الأربع القادمة .

٣ - ان شراء الحكومة للقطن سيحول دون المضاربة في السوق والتلاعب بالاسعار<sup>٩</sup>

وواضح ان سياسة الحكومة الاقتصادية كانت توجه لصالح كبار الملاك فقد نتج عن ضغطهم ان تدخلت الحكومة كمشتري للمحصول في سنوات ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٩ وهي سياسة كان لها اضرارها على الاقتصاد القومي كما يؤكد الاقتصاديون<sup>١٠</sup>

وعند الكلام عن استغلال كبار الملاك لاراضيهم لا يمكن اغفال وزارة الاوقاف كحائزة لمساحات كبيرة من الاراضي سواء عن طريق الملكية أو الحيازة .

وقد دخلت وزارة الاوقاف إلى دائرة شراء الاراضي منذ ان كانت ادارة في نهاية القرن التاسع عشر حيث اشترت في مارس سنة ١٨٩٣ مساحة تبلغ ٣٩٩٩ فداناً من اراضي الدومين بتفتيش صافيا والسياسات<sup>١١</sup> كما اشترت ٢٨٠٠ فدان من اطيان الدائرة السنية بتفتيش بيا والفشن في اوائل القرن العشرين<sup>١٢</sup>

وفي سنة ١٩١١ كانت بصدد شراء مساحتين كبيرتين من الاراضي احدهما من الشركة الصناعية الزراعية بمطاي . وهي مساحة كانت قد اشترتها هذه الشركة من اطيان الدائرة السنية وتبلغ ١٧٠٠ فدان اما المساحة الاخرى فتبلغ ١٢٧٤ فداناً من اطيان سندينو بشرنوب قرب بمنهور<sup>١٣</sup>

وفي سنة ١٩١٣ تحولت ادارة الاوقاف إلى نظارة وعين احمد حشمت باشا ناظرها لها . غير ان الجزء الاكبر من الاراضي التي كانت تستغلها



الأوقاف كانت من اراضي الوقف الاهلى والخيرى والتي بلغت مساحتها ١٣٠٤٨٧ فداناً سنة ١٩١٧ من بينها ٧٢٩٢ فداناً من الوقف الاهلى والباقي من الوقف الخيرى <sup>١٤</sup>

وفي الفترة التالية ارتفعت الأوقاف التى تسيرها الوزارة الى ١٧٤٦٣٥ فداناً بينما ارتفعت اراضي الأوقاف عموماً من ٣٥٠ ألف فدان قبل الحرب الاولى الى ٥٨٢٩٥٠ فداناً سنة ١٩٥٢ <sup>١٥</sup>

وكانت وزارة الأوقاف تستغل اراضيها بكل الوسائل التى يستخدمها كبار الملاك وهى الايجار والزراعة على الذمة والزراعة عن طريق استخدام عمال زراعة مستديمين وربما كانت وسائلها فى الاستغلال أكثر تطوراً من وسائل كبار الملاك لأنها كثيراً ما كانت تلجأ الى رفع مستويات الفلاحين العاملين فى مزارعها <sup>١٦</sup>

ويتضح مما سبق ان الايجار كان أكثر انواع الاستغلال الزراعى ربحاً . وفى سنة ١٩١٥/١٤ الزراعية كان ايراد وزارة الأوقاف على اراضيها يبلغ ١٦٠٧٤ جنيهها ارتفع الى ٢٧٦٢٥ جنيهها سنة ١٩٢٢/٢١ ثم الى ٦٩٦٣٩٠ جنيهها سنة ١٩٥٢/٥١ <sup>١٧</sup>

وكانت الحكومة تنير اراضيها بنفس اساليب كبار الملاك ايضاً والتي تترواح بين الايجار والزراعة المباشرة وأصبح الايجار هو الشكل الغالب فى النهاية ففي سنة ١٩١٩/١٨ الزراعية كانت اراضي الحكومة المزروعة زراعة مباشرة بمعرفة مصلحة الاملاك تبلغ ٢٧٣١٨ فداناً بينما بلغت مساحة الاراضى المؤجرة ٣٢٥٩٢٩ فداناً . وبلغت ايرادات الحكومة من اراضيها خلال هذه السنة ١٠٢٣.٨٩٥ جنيهها <sup>١٨</sup> . وفى العام الزراعى ١٩٥٢/٥١ كانت مساحة الاراضى المزروعة بمعرفة المصلحة تبلغ ٤٠٤٠ فداناً مقابل ٨٨٠٩٩ فداناً كانت مؤجرة .

وقد بلغت جملة ايرادات المصلحة من اراضيها المؤجرة خلال تلك السنة ٢٦٤٠٣٠ جنيهها بينما بلغت اثمان المحاصيل ٤٨٦٤٠ جنيهها . وقد كان للمصلحة محالجها الخاصة بتفتيش سخا والقرشية <sup>١٩</sup> . وهكذا شاركت مصلحة الاملاك الاميرية ووزارة الأوقاف فى النشاط الاقتصادى الزراعى لكبار الملاك واستغلال الفلاحين من خلال العلاقات الايجارية المرتفعة .

غير ان الفترة التى اعقبت الحرب الاولى شهدت تنوعاً فى النشاط الاقتصادى لكبار الملاك حين شرع كبار الملاك فى ارتياد مجالات اقتصادية جديدة مثل اعمال المال والبنوك والتجاره والصناعة . بعد ان أصبح المزيد من استغلال الاموال فى الزراعة لا يدر ربحاً كافياً خاصة بعد انخفاض اسعار المحصولات فى أعقاب الحرب وخلال أزمة سنة ١٩٢٩ <sup>٢٠</sup> . وبعد ان

زادت ارباح الصناعة بعد تطبيق نظام الحماية الجمركية ابتداء من سنة ١٩٢٠ وهى أنشطة ذات طابع رأسمالى .

**النشاط الرأسمالى لكبار الملاك ومظاهرة : -**

إن أبرز وجوه النشاط الرأسمالى التى أخذ كبار الملاك فى ارتيادها عقب الحرب هى :

#### **١ - أعمال المال والبنوك :**

منذ أواخر القرن التاسع عشر كانت هناك محاولات لارتياح أعمال البنوك من قبل كبار الملاك فالمصادر تشير الى قيام بعض العائلات المسيحية بنشاط شبه مصرفى مثل بشرى وسينوت حنا وعائلة ويصا بأسىوط الذين كانوا يقبلون الودائع ويقومون بتحويل الاموال قبل قيام البنوك المساهمة الكبرى<sup>٢١</sup> .

وخلال الأزمة الاقتصادية التى تعرضت لها البلاد فى سنة ١٩٠٧ - وما ترتب عليها من نزاع ملكية بواسطة البنوك العقارية ، تعالت الاصوات لتأسيس بنك وطنى لانقاذ البلاد من سيطرة رأس المال الاجنبى . وبدأت طلعت حرب يلفت الانظار الى أن هذا المشروع سوف يوفر للبلاد فرصة اقامة شركات صناعية وتجارية تمكنها من الاستغناء عن تجارة اوربا وصناعاتها أو تقلل من احتياج البلاد اليها .

ثم تبلورت الفكرة فى تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر المصرى التى انعقدت فى ٢٩ ابريل سنة ١٩١١ والتى ذهبت الى أن اصلاح الحالة المالية يقتضى التخلص من سيطرة البيوت المالية الاجنبية على السوق والاقتصاد المصريين وأن ذلك لن يتحقق الا بتأسيس بنك مصرى يقوم على رؤوس اموال مصرية حيث أوضح التقرير أن ودائع المصريين فى البنوك الاجنبية تكفى لرأس مال البنك .

وقد تحمس لهذه الفكرة بعض كبار الملاك . وكان قرار انشاء البنك فى مقدمة القرارات الاقتصادية التى صدرت عن المؤتمر . غير أن قيام الحرب قد أعاق تنفيذ المشروع الذى لم يقدر له أن يرى النور الا فى سنة ١٩٢٠<sup>٢٢</sup> ويمثل تأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠ انعطافا أساسيا فى فكر كبار الملاك وفى نشاطهم الاقتصادى . ويعنى أن الوقت قد حان لارتياح هذه الطبقة ميايين جديدة للاستثمار مثل المال والتجارة والصناعة بعد أن اقتنعوا أن الأرض لم تعد وحدها الاستثمار الأمثل لرؤوس الأموال .

وكان الثمانية الذين وقعوا على تأسيس البنك فى ٨ مارس سنة ١٩٢٠ كلهم من كبار الملاك وهم عبد العظيم المصرى ومسحت يكن وطلعت حرب ويوسف قطاوى - وعبد الحميد السيوفى وفؤاد سلطان واسكندر مسيحة وعباس بسيونى الخطيب ومحمد الشريعى وعدلى يكن وعبد الستار الباسل وعلى اسلام وصاروفيم عبيد ومرقص حنا .

وبلغ رأس مال البنك ٨٠ ألف جنيه وزعت على ٢٠ ألف سهم قيمتها ٤٠٠٠ جنيه<sup>٢٣</sup> والحقيقة أن قيام بنك مصر يمثل تغييرا حاسما في اتجاه كبار الملاك الاقتصادي ولعل ذلك يرجع بجانب العوامل الأخرى السابق الإشارة إليها - إلى معاناة كبار الملاك خلال الحرب من السيطرة الانجليزية على البلاد والتي وضحت في المجال الاقتصادي .

### الصناعة والتجارة :

إلى جانب العوامل السابقة التي أدت إلى خروج كبار الملاك عن مجالات الاستثمارات التقليدية فإن هناك عوامل أخرى حفزت كبار الملاك على ارتداد مجالات الصناعة والتجارة منها تشجيع الحكومة لهذا الاتجاه . حيث أنشأت سنة ١٩٢٠ مصلحة التجارة والصناعة لتساهم في مساعدة الصناعة والتجارة الوطنية .

وفي سنة ١٩٢٩ وضع لهذه المصلحة نظام جديد استهدف تقدم التجارة ومن ثم فقد أنشأت المصلحة لها مكاتب لمراقبة الصادرات في الاسكندرية وبورسعيد والسويس والقاهرة .

كما اهتمت بالتجارة الداخلية فأنشأت سوق الجملة للخضر والفاكهة بالقاهرة لتنظيم التعامل في الخضر والفاكهة وتوحيد أسعارها .

كما اهتمت المصلحة بتجارة الحبوب ففتحت سوقا خاصة لمراقبة الاتجار فيها في ساحل روض الفرع وأثر النبی بالقاهرة . وشرعت في تطبيق نظام الحماية الجمركية ابتداء من سنة ١٩٢٠ لحماية الصناعة الوطنية<sup>٢٤</sup> .

وتشجيعا للصناعة قررت وزارة المالية تخصيص مبلغ ١٠٠ ألف جنيه وإيداعها في بنك مصر لأقراض الصناعات الصغيرة ثم زيد المبلغ إلى ربع مليون جنيه سنة ١٩٢٧ .

كما تأسس في سنة ١٩٢٢ إتحاد الصناعات ووضع له برنامج متعدد الأهداف كان من أبرزه تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية اللازمة للصناعة .

كما أنشئ في سنة ١٩٢٢ المجلس الاقتصادي المصري برئاسة إسماعيل صدقي ليكون حلقة اتصال بين الدولة واتحاد الصناعات<sup>(٢٥)</sup> . وكل هذه الإجراءات كانت خافزا لكبار الملاك لارتداد مجالي التجارة والصناعة . وقد تركز الجزء الأكبر من النشاط الصناعي لكبار الملاك في الصناعات التحويلية وخاصة صناعة غزل ونسج القطن ومن ذلك شركة مصر للكتان التي تأسست في سنة ١٩٢٧ برأسمال قدره ١٠٠.٠٠٠ جنيه . وقد اضطلع بنك مصر بجزء من رأسمالها إلى جانب بعض كبار الملاك مثل أحمد منحت يكن وفؤاد سلطان وعبد الفتاح اللوزي وسلطان بهنسي .

وكذلك شركة مصر لنسج الحرير التي تأسست في نفس التاريخ وبأرأس

مال قدره عشرة آلاف جنيه ساهم فيها أيضا بنك مصر وبعض كبار الملاك من أمثال عائلة اللوزي وأحمد مدحت يكن وفؤاد سلطان .

كنك شركة مصر لغزل ونسج القطن التي تأسست في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٧ برأسمال قدره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه والشركة المساهمة لتجارة وطح القطن وشركة مصر للنقل والملاحة وهذه ضمت تجمعا كبيرا لكبار الملاك من أمثال محمد البيراوى عاشور والسيد محمد البيراوى عاشور وأحمد مدحت يكن ومحمد شعراوى وسيد خشبه<sup>(٣٦)</sup>

ويلاحظ أن الجزء الأكبر من نشاط كبار الملاك قد تركز في الصناعات التحويلية والاستخراجية . وفي بعض المجالات اضطلعت بعض الأسر بنشاط فردي والنموذج البارز هو طح القطن حيث اضطلعت به بعض الأسر التي كانت تملك محالج مثل عائلات بليع والوكيل ونوار والمغازي بالبحيرة والبيراوى وأبو الفتوح وسرسق بالغربية والجزار بالمنوفية والشمس بالشرقية والشواربي بالقليوبية وعائلة غزال بالبحيرة والتي كان معظم أفرادها من التجار وتملك ٢٠٠٠ فدان . وعائلة قليني وويصا بأسسيوط<sup>(٣٧)</sup> . أما في مجال الشركات التجارية فقد تأسس العديد منها ففى أغسطس سنة ١٩١٩ تأسست أول شركة مصرية لتصدير الأقطان برأس مال قدره خمسون ألف جنيه امتلك معظمها كل من أمين باشا يحيى وأحمد بك يوسف الجمال .

ثم الشركة المساهمة للصحافة المصرية التي تأسست في ٩ فبراير سنة ١٩٢٥ برأس مال قدره ١٥ ألف جنيه وكان معظم مؤسسيها من كبار الملاك من أمثال أحمد بيراوى عاشور وبولص حنا وأحمد تيمور وجميل السيد أبو على . ويلاحظ أن بنك مصر قد شارك في معظم هذه الشركات كما شاركت المجموعة التأسيسية لبنك مصر في هذه الشركات<sup>(٣٨)</sup> . وهناك عدد من كبار الملاك كان لهم نشاط تجارى . وخاصة في القطن مثل بيومى الوكيل ومحمد باشا الوكيل . وعائلة غزال التي كان معظم أفرادها من التجار وعائلة بباوى بسمالوط التي كانت تملك تجارة تصل إلى ٦٠ ألف جنيه<sup>(٣٩)</sup>

وثمة ملاحظة هامة على النشاط التجارى والصناعى لكبار الملاك أنه اتجه الى مشروعات تجارية وصناعية تتصل بالقطن والمحاصيل الزراعية الأخرى . وهكذا سيطر كبار الملاك على النشاط التجارى والصناعى فعلى أمين يحيى كان يملك شركة لتصدير الأقطان وكان يرأس الغرفة التجارية واتحاد مصدى الأقطان .

كنك كان يوسف صيناوى صاحب المحلات الشهيرة ورئيس اتحاد المستوردين . وأحمد عبود الذى بدا حياته مهندسا ومقاولا ، وأصبح بعد سنة ١٩٢٠ من كبار الملاك ، كان من أبرز رجال الصناعة في مصر . فقد



كان مديرا لشركة السكر المصرية وشركة السماد والكيماويات ورئيس شركة البوسطة الخديوية كما كان يشغل عددا من المناصب في شركات صناعية وتجارية . كما اشتغل عدد من أفراد عائلة البدرأوى في الصناعة مثل السيد محمد البدرأوى الذى كان سنة ١٩٤٩ عضوا لمجلس ادارة خمس من المشروعات الصناعية من بينها اثنان من شركات النسيج الكبرى التى تملكها شركة مصر للنسيج .

كما كان فؤاد سراج الدين مديرا لاحدى شركات النسيج الكبرى ومديرا لشركة الكوكا كولا وشركة استيراد السماد . وكان محمد عمر سلطان صاحب نشاط اقتصادى متعدد وكنك طاهر اللوزى .

كما كان شارل بشارة حنا رئيسا لشركة الزجاج والخزف بالاسكندرية بينما كان زكى ويصا مديرا لشركة التعدين المصرية كما كان بعض أفراد عائلة ويصا الآخرين مديرين لشركات بعضها شركات صناعية .

ولم يكن أفراد العائلة المالكة بعيدين عن هذا النشاط . فقد كان فاروق يملك ٢٠ ألفا من أسهم شركة مياه الاسكندرية . كما كان شريف صبرى والد الملكة نازلى رئيسا لشركة سماد عبود ونائبا لرئيس البنك الأهلى (٣٠) .

ورغم هذا النشاط الاقتصادى المتعدد لكبار الملاك . الا أن الصناعة المصرية ظلت حتى نهاية الفترة تواجه ضعفا حقيقيا يتمثل في ضعف الاستثمار المتجه الى الصناعة وضعف الاستهلاك . لان كبار الملاك الى جانب استمرار نشاطهم الأساسى في شراء الأراضى كان جزء من مدخراتهم مودعا في البنوك التجارية التى كانت فروعها لبنوك عالمية توظف رؤوس أموالها في الخارج . وكانت مساهمة كبار الملاك في مجالات التصنيع تتوقف على هذا النوع من الاستثمارات .

أما ضعف الاستهلاك فقد كان ناتجا عن استنزاف كبار الملاك لكل فائض من الدخل الزراعى لدى جماهير الفلاحين بسبب العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة في القطاع الزراعى . وهناك وثيقتان تتحدثان في نهاية هذه الفترة عن ضعف الاستثمار في الصناعة وضعف الاستهلاك في السوق الداخلية . أحدهما هو كتاب إتحاد الصناعات المصرية سنة ١٩٥٢/٥١ وهو يشير الى ثلاث حقائق :

- ١ - أنه على الرغم من استمرار الزيادة في الانتاج الصناعى الا أنه ما زال دون امكانية الانتاج بسبب ضعف السوق المحلية وبسبب صعوبة التصدير .
- ٢ - الانخفاض الكبير في الاستثمارات التى بلغت ٩ ملايين جنيه في سنة ١٩٥١ بينما تبلغ قيمة المبالغ المودعة في بنوك الادخار ٢٧ مليونا .
- ٣ - عدم التفاهم القائم بين الدولة والصناعة والذى يرجع الى اثار التفكير الزراعى للطبقة الحاكمة .



والوثيقة الأخرى هي تقرير البنك الأهلي لسنة ١٩٥٠ الذي يؤكد أن العائد الاقتصادي من الزراعة لا يزال يصرف كما كان في الماضي على شراء المزيد من الأراضي وبناء العمارات وشراء السلع الاستهلاكية الفاخرة . وإلى جانب الأزمة الناتجة عن ضعف الاستثمار والاستهلاك كان هناك سبب سياسي يتلخص في أن كبار الملاك الذين يسيطرون على المسرح السياسي كان يزعمهم نمو الجناح الصناعي للرأسمالية المصرية فعملوا على الحد من نمو هذا الجناح ومن التوسع في التصنيع<sup>(٣١)</sup> .

ويفسر تقرير البنك الأهلي سنة ١٩٥٢ ذلك الموقف بقوله :  
« ..... ربما كان الاحجام عن الاستثمار يرجع الى بطء الاجراءات الحكومية التي تثبط هم أرباب الأعمال وإلى ما درجت عليه بعض الصحف من نشر ما تسميه مشروعات قوانين قلما تجد طريقها الى حيز التنفيذ بينما تنطوي على تقييد شديد للحريات الضرورية للاستثمار مما يثير القلق في محيط الأعمال ولهذا لا بد من خلق جو من الثقة يشجع على استغلال موارد البلاد استغلالا تاما<sup>(٣٢)</sup> »

هكذا كان النشاط الاقتصادي لكبار الملاك بمظاهر المختلفة عاملا من عوامل ضعف الصناعة المصرية وسببا من أسباب تخلفها . وقبل أن ننهي كلامنا عن النشاط الاقتصادي لكبار الملاك سنعرض في ايجاز للنشاط الاقتصادي لتوسطى الملاك وهو في بعض مراحله امتدادا للنشاط الاقتصادي لكبار الملاك .

### النشاط الاقتصادي لتوسطى الملاك :

في النشاط الاقتصادي لتوسطى الملاك يمكن التمييز بين شريحتين إجتماعيتين داخل هذه الفئة هي : -  
١ - المزارعون الأغنياء : وهم الذين يحتلون الشريحة العليا من هذه الفئة وتتراوح ملكيتهم بين ٢٠ و ٥٠ فداناً ومعظم هؤلاء يقوم على زراعة أراضيهم بأنفسهم وعن طريق الاستعانة بأعداد من العمال الزراعيين وبعضهم يهتم بإنتاج محاصيل تغذية للسوق العالمية مثل القطن والبعض الآخر وهم الأقل ملكية بإنتاج محاصيل للسوق الداخلية مثل الخضر والفاكهة .

وكثيرا ما يقوم هؤلاء المزارعون الأغنياء بتسويق محاصيلهم بأنفسهم . ومن هنا فإن جزءا من دخلهم يأتي عن طريق الأرباح التجارية من خلال تسويق المحاصيل سواء كانت محاصيلهم أو محاصيل غيرهم من صغار الفلاحين .

ويعتمدون في جزء من نشاطهم الاقتصادي على الأموال المصرفية والقروض التي يمولون بها عملياتهم الزراعية والتجارية أو المضاربة على

الأراضي .

والبعض منهم يودعون أموالهم في البنوك في مقابل فائدة محدودة . وهم بذلك يقومون بنشاط اقتصادي رأسمالي وثيق الصلة بالرأسمالية المحلية وعلى ذلك فقد قامت بينهم وبين الاستعمار منازعات حول تسويق القطن وحول الديون العقارية وحول الانفراد بالسوق الداخلي<sup>(٣٣)</sup> .  
وان كان إهتمامهم بتنمية ثرواتهم وتطلعهم إلى أن يصبحوا ضمن طبقة كبار الملاك جعلهم أميل إلى مهانة الاستعمار وتبنى بعض المواقف الرجعية في الحركة الوطنية .

٢ - المزارعون المتوسطون : وهؤلاء يمثلون الشريحة الدنيا من الملاك المتوسطين وتتراوح ملكيتهم بين ٥ و ٢٠ فداناً وهي مساحات تكفي إقتصادياً حاجتهم وحاجة أسرهم ويزرعون أرضهم بأنفسهم وعن طريق الاستعانة بالعمل المأجور من الفلاحين وعمال الزراعة وخاصة في وقت الزراعة أو الحصاد . وإن كانت الشريحة الدنيا منهم أقرب إلى الفلاحين .  
ويقوم معظم أفراد هذه الشريحة في الريف لأن جلهم من أعيان الريف ولأنهم لا يقرون على استخدام أشخاص لإدارة أعمالهم وهم يترددون على الاسكندرية وعواصم المحافظات لقضاء مصالحهم ويكفل هؤلاء لأبنائهم وبناتهم في بعض الأحيان تعليماً عالياً حتى يعوضون ما يشعرون به من نقص في تولى الوظائف العامة .

ثم هم حريصون على المشاركة في الحياة السياسية وفي المجالس المحلية مثل لجان الجسور وحفظ النيل ولجان الشياخات ومحاكم الأخطاط ومجالس الميريات من أجل حل مشاكلهم مع الإدارة والحفاظ على وضعهم الاجتماعي<sup>(٣٤)</sup> . ورغم ذلك فهم ساخطون على الأوضاع التي لا تتيح لهم فرصة متكافئة مع أغنياء الزراع وكبار الملاك وعموماً فإن هذه الشريحة الاجتماعية كانت تشعر أكثر من غيرها بوطاة كبار الملاك واستغلال الرأسمالية المصرفية ويحسون بالحاجة إلى التمتع بمزيد من الحقوق السياسية وهم لهذا كثيراً ما كانوا ينضمون للحركة الوطنية وكانوا في معظم الأحيان عامتها في الريف وقد مثلت هذه الشريحة الجناح الوطني لحزب الوفد في الريف وقد انحدر من هذه الشريحة مثقفوا مصر الليبراليين من أمثال طه حسين والعقاد والمازني وهيكل والزيات وحسين فوزي وغيرهم<sup>(٣٥)</sup> .

وعموماً فإن إتساع هذه الشريحة الاجتماعية كان يعنى الاستقرار السياسي والاقتصادي في الريف المصري . لكن الحقيقة أن الشريحة الدنيا منها كانت عرضة لأن تنحدر إلى عداد الفلاحين من أصحاب الملكيات الصغيرة .

## هوامش ومصادر الفصل الثاني

- ( ١ ) عيروط ، المرجع السابق ، ص ٢٢  
- كانت الإدارة العليا لأمالك الامواء تسمى بوائر ايضا وتشرف على تفاتيش
- ( ٢ ) هذه المعلومات حصلت عليها من خلال زيارة لتفتيش الاصلاح الزراعي بمنطقة الخزان .
- ( ٣ ) ملف الاوراق الواردة من ديوان عموم الاوقاف سنة ١٩١١ . تقرير مرفوع الى مدير الاوقاف عن اراضي سندينو بشرنوب في ١٩ مايو سنة ١٩١١ ( اوراق عابدين بدار الوثائق )
- ( ٤ ) المصدر السابق ، تقرير مرفوع الى مدير الاوقاف عن اطيان الشركة الصناعية الزراعية بمطاي في ٩ مايو سنة ١٩١١ .
- ( ٥ ) تقرير الى مدير الاوقاف عن اراضي سندينو بشرنوب في ١٩ مايو ١٩١١
- ( ٦ ) تقرير مرفوع من مدير الاوقاف عن اطيان الشركة الصناعية الزراعية بمطاي في ٩ مايو ١٩١١
- ( ٧ ) مجموعة اوراق عابدين ، محافظ الالتماسات ، نوسيه العرائض بطلب وضع قانون - الاجارات للاطيان ، مطروف رقم ٥٨٧ خاص بأسعار القطن - عريضة مقدمة من عمد واعيان مركز النكارية .
- ( ٨ ) المصدر السابق ، عريضة من مزارعي مركز شبين الكوم .
- ( ٩ ) المصدر السابق مذكرة مقدمة من مزارعي سمالوط في ٧ مارس سنة ١٩٢١ رقم ٤٨٨ عنهم احمد الشريعي وكامل بك سيدهم وآخرين .
- ( ١٠ ) د . راشد البراوي ومحمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث القاهرة سنة ١٩٥٤ ص ١٨٨
- ( ١١ ) **Rapport des domaines, 1893.**
- ( ١٢ ) دار المحفوظات . دفتر مبيعات الدائرة السنية رقم 238/11/49.
- ( ١٣ ) تقرير الشركة الزراعية بمطاي تقرير اراضي سندينو بشرنوب
- ( ١٤ ) فهرست بيان الاطيان التابعة لوزارة الاوقاف ( مجموعة اوراق عابدين ) رقم 24/2/1.
- ( ١٥ ) الاحصاء السنوي العام للسنوات من ١٩٥٢/٥١ - ١٩٥٤/٥٢ - Baer, OP cit, PP 174.
- ( ١٦ ) تقرير الشركة الزراعية بمطاي
- ( ١٧ ) الاحصاء السنوي العام للسنوات من ١٩٥٢/٥١ - ١٩٥٤/٥٢  
- الاحصاء السنوي العام عن ١٩٢٢/٢١
- ( ١٨ ) المصدر السابق .
- ( ١٩ ) الاحصاء السنوي العام للسنوات من ١٩٥٢/٥١ - ١٩٥٤/٥٢ .
- ( ٢٠ ) Baer, OP cit, PP 141.
- ( ٢١ ) د . علي الجريتل ، تطور النظام المصرفي في مصر - القاهرة سنة ١٩٦٠ ص ٢١٨
- ( ٢٢ ) د . رؤوف عباس ، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبية ١٨٢٧ - ١٩١٤ القاهرة سنة ١٩٧٣ ، ص ١٧١ - ١٧٣ .
- ترجع فكرة اقامة بنك مصري وطني الى اواخر عصر اسماعيل عندما اقترح احد السوريين المقيمين في مصر على الخديوي اسماعيل اقامة بنك مصري برأس مال قدره ١٤ مليون من الجنيهات توزع على عدد من الاسهم بهدف تمصير الدين العام ، ثم ظهرت الفكرة مرة اخرى زمن الثورة العرابية ولكن المشروع لم ير النور .
- ( ٢٣ ) د . محمود متولي ، الاصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها ، القاهرة ١٩٧٤ ص ١٧٨ ، ١٧٩ .
- ( ٢٤ ) المصدر السابق ص ١١٦
- ( ٢٥ ) المرجع السابق ص ١١٦، ١١٧، ١٢٢
- ( ٢٦ ) د . عاصم السوقي ، المرجع السابق ، ص ٩٢

- ( ٢٧ ) بفتح كبار العائلات والافراد بمديرية البحيرة .  
 ايضا د . عاصم يسوقي . المرجع السابق ، ص ٩١
- ( ٢٨ ) المرجع السابق ص ٨٩
- ( ٢٩ ) بفتح كبار العائلات والافراد بمديرتي المنيا والبحيرة .
- ( ٣٠ ) Baer, OP cit, PP 141,142.
- ( ٣١ ) انور عبد الملك . مصر مجتمع بينيه العسكريون ، بيروت ١٩٦٤ . ص ٥١ ، ٥٢
- ( ٣٢ ) تقرير البنك الاهلى المصرى سنة ١٩٥٢
- ( ٣٣ ) ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية في مصر ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ١٢٠، ١١٩
- ( ٣٤ ) حول موقع هذه النوعية في المجالس واللجان المحلية انظر :  
 كشوف الأعيان ونوى الحيثية بالمديريات المختلفة
- ( ٣٥ ) انور عبد الملك . المرجع السابق ، ص ٧١ ، ٧٢
- عيروط ، ص ٢٤

## الفصل الثالث

### الفلاحون والتدهور في اوضاع الملكيات الصغيرة



الحقيقة البارزة في اوضاع الفلاحين خلال هذه الفترة هو تدهور الملكيات الصغيرة والذي يمكن ان نحدد له ثلاثة عوامل هي :

#### ١ - تدهور الملكيات الصغيرة لحساب الملكيات الكبيرة :

في اطار من العلاقات الرأسمالية التي زحفت على الزراعة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر واطلاق حق الملكية الفرديه في الارض خضعت الارض الزراعية باعتبارها سلعة منتجة لقانون المنافسة الرأسمالية وهو اختفاء الواحدات الصغيرة لحساب الواحدات الكبيرة . وازدادت حدة هذه المنافسة بفعل ضيق الرقعة الزراعية في مصر والتوسع المحدود في استصلاح الاراضي والتزايد المستمر في عدد السكان . وعلى ذلك فقد شهدت هذه الفترة تحول مساحات ليست قليلة من ملكيات الفلاحين بالبيع الى كبار الملاك . وهي حقيقة تؤكد سجلات المكلفات ووثائق الملكية التي تشير الى مئات الحالات التي فقد فيها الفلاحون ملكيتهم لحساب كبار الملاك بالبيع او بالرهن وانضموا الى ركب المعدمين . ففي ناحية ابو العز حيث عائلة جازية فقد بعض الفلاحين ملكيتهم خلال هذه الفترة لحساب بعض الافراد من عائلة جازيه . من هؤلاء الفلاحين علي سبيل المثال ابراهيم حسن الغول والسيد الصعيدي . وفي معظم الاحيان كانت هذه الملكيات لا تزيد عن فدان .

وفي كفر الجرايدة حيث عائلة سراج الدين حدث نفس الشيء . وفي ابيار حيث عائلة الشريف فقد بعض الفلاحين ملكيتهم لحساب هذه العائلة . وفي البسقلون اشترى صالح للوم السعدى اراضى ثمانية من الفلاحين نقل ملكية الواحد منهم عن فدان خلال الفترة من ١٩١٥ - ١٩١٨ . وهي حالات على سبيل المثال<sup>١</sup> وكان كبار الملاك يمارسون الضغط والارهاب لاكمال الفلاحين على بيع اراضيهم واغتصابها في بعض الاحيان . فمثلا اغتصب للوم السعدى حوالي سبعة افدنة من ثمانية من صغار الملاك بنواحي مغاغة<sup>٢</sup> وان كان قد تم التراضى بين الطرفين على أساس بيعها الى للوم السعدى فيما بعد وقد لعبت بنوك الرهن دورا بارزا في هذا التحول عن طريق مصابرة الاراضى وبيعها لكبار الملاك . وبينما كان يحدث ذلك لم تقلق اراضى الفلاحين الا مساحات طفيفة من خارجها خلال الفترة من بداية القرن العشرين وحتى تطبيق قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ . فأراضى الدائرة السنية ذهبت كلها تقريبا الى كبار الملاك وحتى المحاولة التي قام بها بعض صغار الملاك للحصول على مساحات من اطيان الدائرة السنية بالفيوم لم يكتب لها النجاح . فتذكر المصابران ١٥٠ فلاحا من اهالى ناحية ترسا قد كونوا جمعية تضامنية فيما بينهم على راسها عبد العزيز معتوق عمدة الناحية للحصول على ١٨٢٣ فداناً من اطيان الدائرة السنية بناحية ترسا

لكنهم عجزوا في النهاية عن دفع بقية الاقساط التي بقيت عليهم من ثمن الارض . - وانتهى الامر بانتزاع هذه الارض من الفلاحين لحساب البنك العقاري الذي الت اليه حقوق الشركة بعد تصفيتها في سنة ١٩٠٥<sup>٢</sup> وعلى ذلك فلم تنلق اراضي الفلاحين من اراضي الدائرة السننية سوى مساحة تبلغ ١٢٣٨٢ فداناً من اراضي الدائرة السننية في الصعيد الاعلى بيعت بالتقسيط لفلاحى قرى أرمنت والمريس والريانية والرزيقات الذين كانوا يستاجرون هذه الاطيان وقد قامت نظارة المالية بشرائها من شركة الدائرة السننية في ٥ مايو سنة ١٩٠٥ وبيعها لفلاحى البلاد الاربع المذكورة حيث دفعت نظارة المالية الثمن للشركة على ان يحصل من الفلاحين مقسماً وفي ٢٥ يوليو سنة ١٩٠٥ تسلم وكيل مديرية قنا نائباً عن نظارة المالية هذه الارض وقام بتسليمها للفلاحين وفيما يلى جدول بمساحة هذه الاراضى وثمرتها موزعة على البلاد الاربع<sup>٣</sup>

التمن بالجنيه	المساحة بالفدان	الناحية
٢٢٨٥٥٨	٦٤٦٣	أرمنت
٣٨٦٦٩	١٩٢١	المريس
١٦٦٧٠	٢٢٢٨	الريانية
٢٩٧٢١	٢٧٦٠	الرزيقات
٢١٣,٩١٨	١٢٣٧٢	الجملة

وعلى أبواب الحرب الاولى كانت هذه الارض معرضة للفصادة من قبل البنكين العقاري والزراعى بعد توقف الفلاحين عن دفع بقية الاقساط . ونشب بسبب ذلك نزاع حاد بين الفلاحين وبين سلطات البنكين ومعهما سلطات نظارة المالية . واصبحت معظم هذه الاراضى عرضة للمصادرة والبيع من قبل البنكين وهو وضع ازعج السلطات الحاكمة في تلك الوقت وتوضح المذاكرة التالية ابعاد الصراع الذى نشب حول هذا الموضوع :  
 « ان مسألة بلاد جفك أرمنت كانت موضوع اهتمام وعناية نظارة المالية من البداية الى النهاية لمقصود عدم اطلاق راحة الاهالى وبوام عمران البلاد الاربعة كما يرى من التفصيلات الاتية :  
 اولاً : اطيان البلاد الاربعة كانت كلها ملكاً للدائرة السننية فلما بيعت املاك الدائرة وعرضت اطيان بلاد جفك أرمنت للبيع اسوة بغيرها التجا الاهالى للحكومة وطلبوا منها المعونة . فلبت طلبهم وكلفت السير ولیم ويلكوكس بأن

يرى في ما يجب حفظه من الاطيان لزمة الاهالى فقرر أن يحفظ لهم ٩٦٠٠ فدان وأحبب الطلب بالاتفاق بين المالية وشركة الدائرة .

ثانيا : عاد الاهالى للشكوى بأن الستة الاف والستمائة فدان ليست كل ما يطلبونه وانهم يطلبون منطقة أخرى سبق انهم انشأوا فيها سواقي واغراس نخيل وأشجار فأجابت المالية طلبهم وحفظت لهم نحو ثلاثة الاف فدان اخرى فأكمل لهم بذلك ١٢٣٧٢ فدان .

رأى قد نزع منه مائة ٠٠٠ P37 نيلها من راسلها نعتا في همه نال : لثالث  
فقتلا كلعه ربه رتا رستهم ليوم يسا اة بينه بسعب رخصه رة رلدع عك رة  
ولكن بناء على استرحام الاهالى فى تخفيض الثمن لكى يتمكنوا من القيام  
بالوفاء . قررت الحكومة اعفاء الاهالى من ١٨٠٠٠٠ جنيه وهو يساوى ٤٦  
فى المائة او نحو نصف الثمن الاساسى وقد دخل هذا المبلغ فى الحساب بين  
الحكومة والشركة ف خسرت به الحكومة مبلغا عظيما جدا رغبة فى ربح  
الاهالى وراحتهم .

رابعاً : قرر مجلس النظار تقسيط صافي الثمن على عشرين سنة بفائدة خمسة في المائة سنوياً ولأنه لا بد من تسديد الثمن لشركة الدائرة ولم يوجد بأيدي الأهالي شيء من المال لتسديد الثمن ولا جزء منه عرض عليهم أن تتوسط المالية في تحويل ديونهم للبنكين الزراعي والعقاري . ولم تتخل الحكومة عنهم بل أخذت على نفسها ضمان الأهالي ضماناً مالياً لدى البنكين علاوة على رهن الاطيان لهما . وقد اختص الأول بالمبالغ التي لا تزيد عن مائة جنيه من كل من الأهالي واختص الثاني بما يزيد عن ذلك . والآن الأول لا يقرض أمواله بأقل من سبعة في المائة والثاني لا يقرض أمواله بأقل من ستة في المائة سنوياً فلكي لا يخسر الأهالي شيئاً بسبب الفرق في قيمة الفايض بين ٥ في المائة سنوياً التي قررها مجلس النظار وبين ٧,٦ في المائة المفروضة للبنكين لهذا السبب قرر مجلس النظار إعفاء الأهالي من عشرة في المائة من صافي الثمن تساوي نحو ٢١٣٠٠ جنيه وهذه القيمة هي أكثر بكثير من قيمة فرق الفائدة وأصبح صافي الثمن ١٩١٠٠٠ جنيه على متوسط ١٥,٥ جنيهاً في كل فدان بدلاً من ٣٠ جنيهاً الثمن الأصلي

خامساً : أوفدت المالية مندوبين وقسمت الاطيان على الأهالي وقيّدوا على اسم كل شخص المقدار الذي اتفقوا عليه .

ساسا : قبل الاهالى ذلك كله عن طيب خاطر وبمساعدة المالية انتدب مندوبين من المحكمة المختلطة وذهبوا الى الاقصر وهناك حررت عقود البيع والرهن بصفة شرعية امام المندوبين الشرعيين وامضاهما الاهالى وبناء عليها دفعت البنوك قيمة الثمن عن الاهالى .

سابعاً : لم يمرض أكثر من سنة واحدة حتى قام بعض أهالي أرمنت في وجهه

الحكومة ينكرون عليها كل هذه المساعدات ورفعوا ضدها فعلا دعوى أمام المحكمة المختلطة بدعوى ما يأتى :

- ان الاطيان كلها ملكهم الت اليهم بالميراث عن ابائهم واجدادهم .
- ينكرون كل العقود والتوقيعات التى حصلت .

وبناء على ذلك توقف اهالى ارمنت والمريس وبعض اهالى البلدين الاخرين عن رفع الاقساط .

ثامنا : سعى حضرة مدير قنا وحضرة وكيله فى نصحتهم واقناعهم للعدول عن هذا التهور ولكنهما لم يفلحا فى ذلك ولم يزل الاهالى على تصميمهم الاول فى عدم الدفع للآن .

تاسعا : اضطر البنك الزراعى للبدء فى رفع دعاوى على بعض الاهالى وعملت الاجراءات القانونية الى ان وصلت تلك الاجراءات الى درجة نزع الملكية وعرض اطيان الاشخاص الذين عملت ضدهم الاجراءات للبيع بالمزاد وذلك كله لم يغير شيئا من نواياهم واستمروا مصممين على عدم الدفع لحد الان .

عاشرا : جاء لنظارة المالية بعض اهالى ارمنت والمريس يطلبون التخلص من المعاملة مع البنوك وفرض مقطوعية سنوية على كل فدان يدفعونها بصفة ضريبة للمالية لانهم اصبحوا غير قادرين على القيام بتسديد ما تاخروا فى تسديده من الاقساط المقررة عليهم للبنكين فى مدة السنوات الثلاث الماضية ولان خلاصهم من البنكين لا يتم الا بتسديد ما عليهم وهذا مستحيل وقد حصل الاتفاق مع البنكين على ايقاف الاجراءات القانونية مؤقتا وعلى تاجيل ما تاخر من الاقساط بشرط ان يقوم الاهالى بتسديد قيمة قسط سنة واحدة فى سنة ١٩١٠ الحالية وكلفت المالية مدير قنا باعلانهم بذلك وبتنفيذه فعلا وفات على تلك خمسة شهور ولم يدفعوا شيئا .

حادى عشر : يدعى اهالى ارمنت والمريس انه كان يلزم توزيع الثمن على مجموع الزمام فيدفع على كل فدان ثمن مساو فى كل بلد وهو كلام باطل لان الذى عمل التثمين هو السير ويلكوكس وقد عمله على كل حوض وعلى كل بلد تبعا لاختلاف حالة الارض ودرجة العمران والذى حصل من التخفيض بعد ذلك وزع توزيع نسبيا .

ثانى عشر : اعطيت الاطيان لهم لكى يعيشوا هم ونريتهم من ايرانتها ولكنهم تصرفوا بالبيع فى كثير منها للغير بثمن يبلغ متوسطه ٤٤ جنيه عن كل فدان بناحية المريس ونحو ٤٠ جنيه بناحية ارمنت وذلك بمقتضى عقود مسجلة وهو يؤيد أن البيع لهم بسعر الفدان ١٥.٥ جنيه كان بقيمة الثمن الحقيقى بفرق قليل .

ثالث عشر : خفضت الحكومة ضرائب اطيان هذه البلاد بن اية حياء .



١٩١٠ نحو ثلث مربوطها الاصلى تنفيذا للتعديل العمومى فبعد ان كانت ضريبة الفدان فى ارمينت ٦١ قرشا اصبحت ٤١ قرشا وكانت المريس ٦٥ قرشا اصبحت ٣٧ قرشا وكانت الريانية ٤٥ قرشا اصبحت ٣٢ قرشا ولكن ذلك لم يؤثر بشىء عند الاهالى ولم يزالوا على ما هم عليه من التصليب والتصميم على عدم التسديد .

رابع عشر : ان مجموع ما هو مفروض عليهم تسديده سنويا من قسط الدين ومن ضرائب الحكومة لا يزيد عن ٢١,٠٠٠ جنيه على ١٢,٢٧٢ فدان وهو متوسط ١٧٥ قرشا مع ان الفدان الواحد فى كثير من البلاد يدفع عليه ضريبة فقط ١٦٤ قرشا .

خامس عشر : ان دعوى الاهالى من جهة الملكية باطلة لان الاطيان كانت ملك الدائرة السنية ثلاث واربعين سنة وكانت قبل ذلك فى ملك بعض اعضاء العائلة الخديوية وكان الاهالى يزرعون ما يزرعونه منها بالايجار بمقتضى عقود ومساحات مثبتة بناء على ذلك لم يبق فى وسع نظارة المالية الان الا ان تترك البنكين يتصرفان مع الاهالى بالطرق القانونية لدى المحاكم وكانت المحاولة الاخرى التى تم فيها اضافة مساحات من الاراضى الزراعية الى ملكيات الفلاحين هى اراضى كفر سعد التى صدر بها القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٦ الذى نص على توزيع ثلاثة الاف فدان من اطيان الميرى فى كفر سعد على الفلاحين المعدمين تحت ضغط المسألة الزراعية فى اعقاب الحرب العالمية الثانية .

وليس هناك ما يؤكد ان المساحات التى بيعت من اراضى مصلحة الاملاك الاميرية منذ امشائها سنة ١٩١٣ وحتى سنة ١٩٥٢ والتى بلغت ٤٥٥٧٩٩ فداناً ليس هناك ما يؤكد ان بعضها قد ذهبت لصغار الفلاحين او المعدمين باستثناء اراضى كفر سعد السابق الاشارة لسببين :

الاول : ان معظم هذه الاراضى كانت تحتاج الى جهود وأموال حتى تصبح صالحة للزراعة ولم يكن ذلك فى امكان صغار الفلاحين او المعدمين منهم .

الثانى : ان هذه الارض كانت تباع بالمزاد ولم يكن فى وسع الفلاحين الدخول فى هذه المزادات فى مواجهة كبار الملاك الذين استخدموا نفوذهم المادى والمعنوى فى شراء هذه الاراضى هذا بالاضافة الى ان هذه المزادات كانت تتطلب دفع مبالغ من المال مقدما .<sup>٧</sup>

ومن هذا نستطيع ان نقرر ان الحكومة لم تكن جادة فى دعم الملكيات الصغيرة او الحيلولة بون تدهورها .

ولقد ساعد على زيادة حدة التدهور فى أوضاع الملكيات الصغيرة بيون الفلاحين التى كانت حقيقة قائمة طوال هذه الفترة .

٢ - بيون الفلاحين :

على الرغم من أن بيون الفلاحين مشكلة قديمة ترجع الى عصر اسماعيل



إلا أنها كانت قد وصلت الى مرحلة محزنة في بداية القرن العشرين وكانت ذات شقين ديون الفلاحين قبل المرابين في الريف ثم ديون الرهن للبنوك العقارية .

وفيما يتعلق بديون الفلاحين قبل المرابين فإنها كانت أكثر انتشارا بين صغار الفلاحين واشباه المعدمين لان اجراءات البنوك معقدة نسبيا وتستغرق بعض الوقت بينما كان المرابون موجودين في القرى ورغم انه ليست هناك اجصائيات كافية عن هذا النوع من الديون الا اننا نستطيع التعرف على الشروط التي كان على الفلاحين قبولها عند الاقتراض من المرابين من خلال أحد عقود الرهن التي تمت في أول ديسمبر سنة ١٩٠٥ بين واحد من الفلاحين واحد المرابين بمديرية قنا جاء به : <sup>٨</sup>

« انا الموقع على هذا احمد عبد الرحيم من الريانية بمركز الاقصر بمديرية قنا اقر وأعترف بان عندي وفي نمتي الى واصف بقطر التاجر بوابورات ارمنت المبلغ المرقوم وقدره أربعة آلاف قرش صاغ ميرى والمبلغ وصلنى نقدية باعتبار المائة ٩ سنويا ... وفي حالة التأخير عن القيام بسداد المبلغ المذكور في الميعاد ولو بيوم واحد فيدون انذار رسمى او مطالبة ودية يعمل اختصاص ( حجز ) على جميع ممتلكاتى وحقوقى قبل رفع الدعوى باى محكمة كانت ، وله أيضا ان ينظر في عدم الكفاءة في السداد فيكون له الحق بطلب المبلغ منى قبل حلول الميعاد باى واسطة قانونية . وقد ابحت لجناب المدين تحويل هذا الدين كله أو بعضه لاي شخص سواء كان لحماية بول أجنبية أو من رعايا الحكومة المحلية بدون توقف على رضائى ولا تخلو نمتى الا باستلامى هذه الوسيقة ( الوثيقة ) مؤشرا عليها بالسداد . »

« ويسوغ له أن يسجل هذا باى محكمة كانت ومصاريفه على مع عدم قبول اى قول منى ، وان لزم لاقامته دعوى ضدى اكون ملزوما بالعتل والضرر والمصاريف الرسمية والغير رسمية واتعاب المحاماه وغيره مع الفوائد باعتبار المائة تسعة سنويا من يوم الاستحقاق لغاية يوم السداد ولم يتسلم المذكور من المبلغ سوى ٣٤٥٠ قرشا بسند محرر في أول سنة ١٩٠٥ اى أن الدائن خصم من الدين أكثر من فوائد سنة عند تسليمه المبلغ ، وقد زاد عمل هؤلاء المرابين في الريف المصرى بعد صدور قانون الخمس أفدنة سنة ١٩١٣ حيث لم يعد أمام الفلاح بعد صدور هذا القانون سوى الاقتراض من المرابين بفوائد تزيد كثيرا عن الفائدة التي يقدمها البنك الى جانب بيع الفلاح لحصوله مقدما بالسعر الذي يحدده هؤلاء المرابون بعد ان احجمت البنوك عن تسليف الفلاحين . »

وفي الفترة التالية تفاقمّت المشكلة حيث نشط المرابون في الريف المصرى عن ذى قبل <sup>٩</sup> وقد ظل هذا النوع من الديون يمثل الخطر الحقيقي على ملكية

صغار الفلاحين حتى نهاية الفترة فقد كانت كل العلاجات التى وضعت لمواجهة مشكلة الديون قاصرة على ديون بنوك الرهن العقارى والتى تمثل الشق الاخر من ديون الفلاحين وان كان يشاركونهم فى ذلك كبار ومتوسطو الملاك .

وقبل الحرب العالمية كانت ديون الرهن العقارية على الملكيات الصغيرة قد بلغت حدا مقلقا يهدد استقرار الاوضاع الاجتماعية فى الريف المصرى . فقد وصلت ديون الفلاحين برهن على الملكيات التى تقل عن خمسة افدنة سنة ١٩١٣ الى ١٥,٩٩٠.٦٦ جنيها وبلغت المساحة المرهونة فى مقابل هذا المبلغ ٦١٩,٢١٤ فداناً يملكها ٦١٩١٠٧ من الفلاحين وهو وضع كان يهدد قطاعا عريضا من الفلاحين مما دعا سلطات الاحتلال للتدخل لاصدار ما عرف بقانون الخمسة افدنة سنة ١٩١٣ والذى يقضى بعدم جواز الحجز على اراضى الفلاحين الذين لا تزيد ملكياتهم عن خمسة افدنة<sup>١٠</sup>

ولم يقدم هذا القانون حلاً نهائياً لمشكلة ديون الفلاحين . وكانت النتيجة المباشرة له هو انه وضع حدا لعمليات الاقتراض التى كان يقوم بها البنك الزراعى المصرى لهذا القطاع من الملاك فقد تناقصت نتيجة لذلك القروض من ٦,٩٧٠,٢٩٦ جنيها سنة ١٩١٢ الى ٥,٥٣٣,٣٥٥ جنيها سنة ١٩١٤<sup>١١</sup>

والحقيقة ان البنوك العقارية لم تقدم حماية تذكر للملكيات الصغيرة او تخفيف المعاناة عن الفلاحين بل على العكس من ذلك لعبت هذه البنوك دورا فى تدمير هذه الملكيات ، وتحويل بعضها الى كبار الملاك كما سبق أن ذكرنا عن طريق البيوع الجبرية . وفى بعض الأحيان كان البنك يتنازل عن الارض المرهونة فى حيازته لاحد المرابين الذى يقبل دفع ما على الارض من اموال ويحل محل البنك فى المطالبة بالدين . وسنعرض هنا لواحدة من هذه الحالات رهن فيها المدعو احمد الحفنى مطاوع مساحة تزيد قليلا عن الفدان فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٠٧ الى البنك الزراعى المصرى نظير مبلغ ٦٠٠ قرش وفى ٦ مايو سنة ١٩١٦ تنازل عنها البنك الى المدعو جرجس عبد المسيح الذى دفع قيمة الرهن والفوائد المركبة حيث وصل المبلغ الى ١٤,٥ جنيها تقريبا على ان يتحمل المدين كل الاعباء المالية المترتبة على هذا التنازل وفوائد اخرى نص عليها التنازل » يضاف الى هذا المبلغ رسم شهادات المحاكم الاهلية والشرعية والمختلطة وترجمة شهادات المحكمة المختلطة وما يستجد من الفوائد والمصاريف واتعاب المحاماة » وبذلك وصل المبلغ الى ١٦ جنيها .

ولم يملك هذا الفلاح الا ان يرفع شكواه الى السلطان والتى اتضح ان نظارة المالية طرف فيها بعد أن تأخرت فى دفع مستحقات هذا الفلاح عن ارض نزعت للمنفعة العامة . وأرفق كل المستندات الدالة على صدق شكواه التى جاء بها . . . . . يتضح لمولاي ان البنك يطالبنى باقساط اربع

سنوات من سنة ١٩١٢ لغاية سنة ١٩١٦ وذلك الطلب لا يزيد عن ٦٠٠ قرش صاغ فقط واطرافه باقى المبلغ ١٥٩٨ قرش وكسور برغم انها رسوم ومصاريف وفوايظ تاخير والسبب الوحيد فى التأخير المالية التى اشترت منى اطيان للمشروعات قيمة ٤ ط ، ١٢ س بمبلغ ١٢٠٠ قرش صاغ تقريبا قبل حلول مواعيد البنك ولم تعطى الثمن ولا تسلمت للبنك الزراعى وتسببت فى التأخير والمصاريف والفوايظ التى تجمعت بالعبء الفقير التى انبنى ( ترتب ) عليها هلاك اطيانى التى منها المعيشة الضرورية<sup>١٢</sup> . ولم يقدم البنك الاهلى منذ انشائه اية حماية للملكيات الفلاحين فقد ذهبت سلفة الى كبار ومتوسطى الملاك بل انه فى بعض الاحيان كان كبار الملاك والتجار يقترضون النقود من البنك ، ثم يعاونون فيقرضونها للفلاحين بفائدة كبيرة بلغت فى بعض الاحيان ٣٠ أو ٤٠٪ ويظهر دور البنوك الاجنبية خلال الازمة المالية سنة ١٩٢٩ حيث اطلت مشكلة الديون ولكن بشكل اكثر حدة فقد انت الازمة المالية الى انخفاض اسعار القطن والحبوب انخفاضاً شديداً عجز معه المزارعون المدينون عن تسديد الاقساط والفوائد المستحقة عليهم ولجأ الدائنون والبنوك الى اجراءات بيع الارض الضامنة لديونهم ونزع ملكيتها فكثرت البيوع الاجبارية والقضايا امام المحاكم المختلطة واصبح ثلث الاراضى الزراعية تقريبا مهدداً بالانتقال الى الاجانب والبنوك<sup>١٣</sup> .

وبات النظام الاجتماعى القائم مهدداً بالخطر مما دفع حكومة صدقى الى التدخل تحت ضغط كبار الملاك الذين كانت معظم الديون على اراضيهم وتحت وطأة الخوف من تحرك الفلاحين الذين كان قلقهم واضحاً بتأثير الوفد الذى قادهم فى معركة شديدة ضد حكومة صدقى . وقد خصصت الحكومة مليون جنيه لدفع احد الاقساط المستحقة على المدينين حتى لا تباع اراضيهم بيعاً جبرياً فى اغسطس سنة ١٩٢١ كما كلفت فى نوفمبر من نفس العام الشركة العقارية بشراء الاراضى التى بيعت جبرياً او المعروضة للبيع بهدف ادارتها حتى يتيسر بيعها بعد ذلك بسعر معقول لاصحابها اذا رغبوا فى ذلك او لاهالى المنطقة الموجودة فيها الارض ، وقد كلف هذا الاجراء الحكومة ١.٤٣٧.٩١٤ جنيه كما انشأت الحكومة البنك العقارى الزراعى وبنك التسليف الزراعى خلال هذه الفترة لمواجهة نفس المشكلة<sup>١٤</sup> .

وأجلت الحكومة مبلغ ٨٥٠ الف جنيه من السلف التى اقترضتها لصغار المزارعين وقد افادت هذه الاجراءات البنوك العقارية الاجنبية لانها حصلت خلال تلك الفترة مبلغاً يزيد عن اربعة ملايين من الجنيهات مكنتها من اجتياز الازمة العالمية<sup>١٥</sup> . وفى مارس سنة ١٩٢٢ اتفقت الحكومة مع البنوك العقارية على تجميد المتأخرات التى حان موعد سدادها مع خفض فوائدها ومد اجال الديون .

وفي سنة ١٩٢٥ تم الاتفاق مع البنك العقاري المصري وبنك الاراضى على الا يزيد ما يتحمله الفدان عن ٤٥ جنيها وما يزيد عن ذلك يؤجل استهلاكه حتى نهاية السلفة .

اما بين شركة الرهن فقد حول الى البنك العقاري الزراعى المصرى مع اجراء تسوية للمدينين تماثل ما حدث مع البنك العقاري المصرى . ورغم هذه الاجراءات وما أحدثته الحرب العالمية الثانية من رواج فقد ظلت مشكلة الديون حقيقة قائمة حتى نهاية الفترة .

ومن الطبيعى ان تكون معاناة الفلاحين من الديون العقارية اكبر خاصة وان هؤلاء كانوا نهبا للمرابين في القرى وبعد ان عدل بنك التسليف الزراعى من نظام تسليفه فأصبح الجزء الأكبر من السلف يذهب لكبار الملاك فقد نص المرسوم الصابر بتنظيم هذه البنك في يوليو سنة ١٩٤١ على ان السلف التى يقدمها البنك تكون برهن اول على اطيان زراعية بشرط الا يقل مبلغ السلفة عن خمسين جنيها والا يزيد عن اربعة الاف جنيه وان يكون المقصود بها غاية يقررها مجلس الادارة وفي جميع الاحوال لا يجوز ان يزيد ما يقرضه البنك على الفدان الواحد على خمسين جنيها<sup>١٦</sup> . ومعنى هذا ان الفلاحين المالكين لاقل من فدان قد استبعدوا نهائيا من تسليف البنك ولم يكن امامهم سوى الاقتراض من المرابين ، ويتضح الحقيقة كاملة ان علمنا ان عدد الفلاحين الذين كانوا يملكون نصف فدان فاقل كان يبلغ ١,٤٩٦,٤٩٦ فلاحا من عدد الملاك الذى كان يبلغ ٢,٨٠١,٩٥٠ سنة ١٩٥٢ اى ان اكثر من نصف الحائزين في مصر كان محروما من سلف هذا البنك . الى جانب الذين يملكون اكثر من نصف فدان وحتى فدان هؤلاء كان عددهم يبلغ ٥٢١,٦٦٧ فلاحا معظمهم ممن لا تصل ملكيتهم الى فدان حيث كان متوسط ملكية الفرد في هذه الشريحة ٦٨٪ من الفدان<sup>١٧</sup> . وبذلك كان القطاع الاساسى من الفلاحين ممن في حكم المعتمدين قد ترك نهبا للمرابين .

ولم تكن الديون وحدها هي كل ما كان يهدد ملكية الفلاحين بل كانت الضرائب - وحتى نهاية الفترة مصدرا لتهديد ملكية الفلاحين . ففي حالة تاخر الفلاحين عن دفع الضرائب كانت الحكومة تتقاضى حقها عن طريق الحجز الادارى والبيع الجبرى ويسجل عدد الوقائع الرسمية عن شهر يناير

سنة ١٩٢٧ ، ٧٢٢ حالة نزع ملكية تمت بسبب متأخرات الضرائب . ويذكر نص واحد من الاخبار التى كانت تتداولها الجريدة حول هذا الموضوع وهو على النحو التالى « في ١٩ يناير ثلاثة قرارات يملكها امام ابراهيم المقيم بقرية كفر منصور مركز طوخ بحوض منور رقم ٤ قطعة رقم ١٩ ومحجوز عليها بمقتضى صورة دعوى في ٢ مارس سنة ١٩٣٦ وتلك لسداد الاقساط والتمن المحدد هو تسعة جنيهاات وستون قرشا للقيمة المحجوز عليها »



ويعترف ، الأب عيروط ان الحكومة كانت اكثر صبرا مع كبار الملاك<sup>١٨</sup> وهكذا ساهمت الديون والضرائب في تجريد الفلاحين من جزء من اراضيهم خلال هذه الفترة .

## ٢ - تفتت الملكيات الصغيرة بفعل الارث :

مما لا شك فيه ان قوانين الميراث كانت أكثر تأثيرا في تفتت الملكيات الصغيرة منها في الملكيات الكبيرة فقد استطاع كبار الملاك التقليل من تأثير قوانين الميراث على اراضيهم عن طريق وقفها . ويوضح الجدول الذي أورده بيير عن نسبة الاوقاف الى اجمالي الملكية في شرائح الملكية المختلفة كيف ان نسبة الوقف كانت تتزايد بتزايد حجم الملكية فبينما نجدها لا تزيد عن ٠.٢٪ في الملكيات من فدان فأقل في سنة ١٩٢٩ نجدها تصل الى ٢٤٪ في الملكيات التي تزيد عن ٥٠ فدانا<sup>١٩</sup> .

كما ان بعض أصحاب الملكيات الكبيرة عملوا على استمرار حياة أسرهم للمكيتها بون تفتيتها على أن يحصل افراد الاسرة على أنصبتهم من ريع الارض . من اجل المحافظة على هبة العائلة ووضعها الاجتماعي في مواجهة بقية العائلات .

ولا نجد لهذه الظاهرة صدى في قطاع الملكيات الصغيرة بل على العكس نجد الفلاح الصغير حريصا على ان يحوز أرضا مهما بلغ حجمها . وقد زاد من صعوبة هذه المشكلة الزيادة المطردة في عدد السكان وارتفاع معدل الخصوبة لدى الاسر الفقيرة . فقد ارتفع عدد السكان من ١٢,١٤٧,١٦٩ نسمة سنة ١٩٢٧ الى ١٦,٣٨١,٩٥٠ سنة ١٩٤٧ وانعكس ذلك على زيادة قطاع العاملين في الزراعة الذين ارتفع عددهم من ٣,٥٢٦,٠٢٦ نسمة سنة ١٩٢٧ الى ٤,٢٤٤,٩٠١ نسمة سنة ١٩٤٧<sup>٢٠</sup> .

ويظهر تأثير ذلك كله في اتساع قاعدة الملكيات القزمية ( فدان فأقل ) التي ارتفع عدد أصحابها من ٩٥٠,١٤٣ مالكا يمتلكون ٤١٢,٩٨٢ فدانا بمتوسط ٤٣٪ من الفدان سنة ١٩١٤ الى ١,٠١٨,١٦٣ مالكا يمتلكون ٧٧٧,٨٦٤ فدانا بمتوسط ٢٩٪ من الفدان سنة ١٩٥٢<sup>٢١</sup> .

هكذا كان الوضع في اوائل الخمسينات يحمل تناقضا رهيبا في توزيع الملكية يبدو واضحا اذا علمنا ان هناك ١٨٥ مالكا ( اكثر من ١٠٠٠ فدان ) يمتلكون ٤٤١,٧٨٩ فدانا في سنة ١٩٥٢ في مقابل ١,٤٩٦,٤٩٦ فلاحا ( نصف فدان فأقل ) يمتلكون ٤٢٤,٠٢٨ فدانا بمتوسط ملكية تصل الى

٢٨ - من الفدان بالاضافة الى ١,٠٥٧,٨٧٨ من الفلاحين المعدمين وعمال الزراعة . فاذا اصفنا اليهم الذين يمتلكون اكثر من نصف فدان ، وحتى فدان ، والرعاة وخدم المنازل في الريف والذين يساعدون نويهم ولا يملكون



ارضا يبلغ عددهم ٤,٣٥٢,٤٢٩ تقريبا من الفلاحين المعدمين واشباه المعدمين<sup>٢٢</sup> .

وهنا نتوقف قليلا لنلقى بعض الضوء على نشأة قطاع الفلاحين المعدمين وعمال الزراعة . فقد نشأ هذا القطاع خلال عوامل الافقار التي تعرض لها الفلاحون طوال القرن التاسع عشر وكنتيجة لقيام الملكيات الكبيرة التي نشأ بعضها على اشلاء ملكية الفلاحين .

وحيث وجدت الملكيات الكبيرة وجد الى جانبها هذا القطاع من الفلاحين . وقد تضاعفت المشكلة مع الزيادة الكبيرة في عدد السكان واستمرار التدهور في اوضاع الملكيات الصغيرة .

وداخل قطاع الفلاحين المعدمين وجدت شريحة أخرى هم عمال الزراعة الرحل « عمال التراحيل » وهذه الشريحة نشأت اساسا من خلال عمليات نقل العمالة الزراعية حيث توجد الملكيات الكبيرة والعمل الزراعي الكثيف . وفي البداية كان يقوم بهذا العمل المالك الكبير أو من ينوب عنه في القرن الماضي ثم اصبح الوضع بعكس ذلك حيث اصبح العمال الرحل يسعون الى حيث يوجد هذا العمل .

وهذه الشريحة كانت اسوء حالا من الفلاحين المعدمين المستقرين في الضياع أو المستأجرين لأن العمال الرحل لم يكن امامهم عمل محدد فهم يقضون عمرهم يتنقلون من مكان الى آخر سعيا وراء الرزق .

ولقد اتسعت قاعدة الفلاحين المعدمين وعمال الزراعة مع استمرار التدهور في اوضاع الملكيات الصغيرة والزيادة الكبيرة في عدد السكان ورغم قلة الاحصائيات حول هذه النوعية من العمال الا أننا نستطيع ان نتبين حجمها من خلال احصائيات السكان والأحصاء الزراعي العام .

ففي سنة ١٩٠٧ كان عدد عمال الزراعة يبلغ ٨٧٢٧٨٥ عاملا الى جانب ٣٥٥٠٣ من الرعاة ومربي الماشية .

ويميز احصاء سنة ١٩١٧ بين المستأجرين وعمال الزراعة فيذكر ان هناك ٥٠٦١٨١ من المستأجرين الى جانب ٦١٢٤٧٣ من عمال الزراعة . وفي سنة ١٩٣٧ ارتفع عدد عمال الزراعة الى ١,٦٢٧,٦٢٩ عاملا زراعيا .

وفي سنة ١٩٤٧ كان عدد عمال الزراعة يبلغ ١,٠٥٧٨٧٨ من العمال الزراعيين بالإضافة الى ١,٣٨٩,٣٠٩ من الفلاحين الذين يساعدون نوابهم ولا يملكون ارضا الى جانب ٤٠ الفا من الرعاة و ٤١٧٢٨ من خدم المنازل<sup>٢٣</sup> . ولقد ضاعف من خطورة المشكلة في هذا القطاع أنه نشأ في داخل قطاع العمل الزراعي علاقات اجتماعية ونظم خاصة وظهرة فئات طفيلية من المستفيدين من العمل الزراعي وهم مقاولو ومتعهدو الانتفار وغيرهم من الوسطاء الذين يقومون بالتحكم في سوق العمل الزراعية .

ان اوضاع الفلاحين واصحاب الملكيات الصغيرة تظهر في ابعادها الحقيقية اذا استعرضنا الجدول الاتي الخاص بتوزيع الشرائح المختلفة لاصحاب الملكيات الصغيرة سنة ١٩٥٢ والتي تقع في اطار خمسة افدنة فاقل

فئة الملكية	متوسط الملكية		عدد الملاك
	بالفدان	المساحة المملوكة بالفدان	
حتى نصف فدان	٢٨ -	٤٢٤,٠٢٧	١,٤٩٦,٤٩٦
اكثر من نصف فدان حتى فدان	٦٨ -	٣٥٣,٨٢٧	٥,٢١,٦٦٧
اكثر من فدان حتى فدانين	١,٣٧	٤٤٦,٤٤٠	٢٢٧,٠١٨
اكثر من فدانين حتى خمسة افدنة	٣,٠٢	٨٩٧,٥٥٩	٢٩٦,٧٢٨

ولقد ضاعف من حدة المشكلة في هذا القطاع ان هذه الارض لم تكن صغيرة من حيث حجمها بل ايضا مفتتة من حيث موقعها فهي على صغر حجمها موزعة في مناطق عديدة من القرية الواحدة وفي بعض الاحيان في اكثر من قرية . وهو وضع كان يحول دون استغلالها استغلالا اقتصاديا سليما يؤدي الى فاقد في العمل ورأس المال .

وقد حال هذا الوضع دون تطوير وسائل الانتاج في هذا القطاع وهو التطوير الذي عرف طريقة الى ضياع كبار الملاك مثل استخدام وابورات المياه وجرارات الحرث واللات الحصاد مما جعل المنافسة في النهاية لصالح اصحاب الملكيات الكبيرة وادى الى استغلال كبار الملاك للفلاحين في ميادين متعددة وخاصة فيما يتعلق بمشكلة الري<sup>٢٥</sup>

وعموما فان الفلاحين خلال تلك الفترة كانوا عرضة لانواع شتى من الاستغلال لعل ابرزها العلاقات الأيجارية التي كانت قائمة بين قطاع المعدمين واشباه المعدمين من الفلاحين وكبار الملاك . وهي علاقات زاد من قسوتها انها كانت تتم في اطار من السيطرة الاقتصادية والسياسية لكبار الملاك .

### هوامش ومصادر الفصل الثالث

- ( ١ ) دار المحفوظات : مكلفة اطيان ناحية ابو العز سنة ١٩٠٦ - ١٩٢٩ . مكلفة اطيان ناحية كفر الجرايدة سنة ١٩١٧ - ١٩٢٨ . مكلفة اطيان ناحية ابيار من سنة ١٩٠٦ - ١٩٢٩ . مكلفة البسقلون من سنة ١٩١٢ - ١٩٢٦ .
- ( ٢ ) د . عاصم السوقي ، المرجع السابق ، ص ٤٨
- ( ٣ ) د . رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ٥٩
- ( ٤ ) دار المحفوظات ، الدائرة السنية محفظة رقم
- No. 9 P. Hole 5 Store 2. F. 47.**
- ( ٥ ) مجموعة اوراق عابدين ، بيوان عربى خديوى ، مظروف خاص بالاوراق - الواريدة من المالية سنة ١٩١٠ مذكرة موقعة من مراقب الاموال المقررة في ٣ ديسمبر سنة ١٩١٠ ومرفوعة بخطاب من ناظر المالية يوسف سلبا الى رئيس الديوان العربى الخديوى في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٠ .
- هذه الارض موضوع النزاع تحولت الى جفلك بامر من محمد على صبر في سنة ١٨٤٢ انتزعت بمقتضاة مساحة قدرها ١٢٣٤٧ فداناً هي كل اراضى المعمور بالبلاد الاربعة .
- ( ٦ ) د . عاصم السوقي ، المرجع السابق ص ٤٢
- Baer, Op cit, PP 98.**
- ( ٧ )
- ( ٨ ) دار المحفوظات ، محافظة الدائرة السنية
- No 81P. Hole 13 Store 2.**
- ( ٩ ) د . رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ١٥٣
- ( ١٠ ) تقرير كتشنر سنة ١٩١٣ .
- ( ١١ ) د . رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ .
- ( ١٢ ) مجموعة اوراق عابدين ، التاسعات سنة ١٩١٦
- ( ١٣ ) د . امين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادية ، الجزء الاول ، القاهرة سنة ١٩٤٨ ، ص ٦٨
- ( ١٤ ) د . راشد البراوى ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢
- ( ١٥ ) ابراهيم عامر ، الارض والفلاح ، القاهرة ١٩٥٧ ص ١٢١
- ( ١٦ ) د . راشد البراوى ، المرجع السابق ، ص ٢٥٣ .
- ( ١٧ ) الاحصاء السنوى العام للسنوات من ١٩٥٢/٥١ - ١٩٥٤/٥٣
- ( ١٨ ) عيروط ، المرجع السابق ، ص ٢٩
- Baer, OP cit, PP 80.**
- ( ١٩ )
- ( ٢٠ ) كتاب الاحصاء السنوى العام للسنوات من ١٩٥٢/٥١ - ١٩٥٤/٥٣
- ( ٢١ ) المصدر السابق - الاحصاء السنوى العام عن سنتي ١٩٢٢/٢١ سبق الاشارة اليه
- ( ٢٢ ) المصدر السابق - ايضا كتاب احصاء السكان عن سنة ١٩٤٧ والاحصاء الزراعى العام لسنة ١٩٥٠ .
- ( ٢٣ ) هذه البيانات مأخوذة عن الاحصاء السكانى العام عن السنوات ١٩٠٧ ، ١٩١٧ ، ١٩٢٧ ، ١٩٤٧
- والاحصاء الزراعى عن السنوات ١٩٢٩ ، ١٩٣٧ ، ١٩٥٠
- ( ٢٤ ) المصدر السابق - ايضا كتاب احصاء السكان عن ١٩٤٧ .
- ( ٢٥ ) د . حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١١٤ ، ١١٥

## الفصل الرابع

سيطرة كبار الملاك على الحكم  
وفشل دعوات الإصلاح الزراعي

السمة السياسية البارزة في هذه الفترة موضوع الدراسة ، هي سيطرة كبار الملاك على أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية وعلى الحياة الحزبية أيضا . مما جعل القرارات السياسية وغير السياسية خلال هذه الفترة تصدر دائما لصالح كبار الملاك .

وإذا استعرضنا أسماء أعضاء الهيئات النيابية خلال هذه الفترة لوجدنا معظمهم من كبار الملاك . فالجمعية التشريعية التي قامت قبل الحرب العالمية الأولى كان معظم أعضائها من كبار الملاك فمن بين مجموع عدد أعضائها البالغ ٦٥ عضوا كان هناك ٤٩ عضوا من كبار الملاك<sup>٢٦</sup>

وخلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٢٤ حيث جرت أول انتخابات نيابية في ظل دستور سنة ١٩٢٣ وحتى نهاية الفترة ، نجد أن معظم أعضاء مجلس الشيوخ ونواب كانوا من كبار الملاك أو من أسرهم وكان شرط دفع مبلغ ١٥٠ جنيها ضرائب وهو مبلغ يدفع عن أراض زراعية لا تقل عن ١٥٠ فداناً لعضوية مجلس الشيوخ يجعل هذا المجلس حكراً على كبار الملاك

وإذا استعرضنا بعض الأسماء التي تربت خلال هذه الفترة كمرشحين لمجلس الشيوخ لوجدنا من بينهم على عبد الفتاح معبد الذي كان والده عضواً بالجمعية التشريعية ويملك ١٥٠٠ فدان . ومحمد فتح الله بركات ومحمد السواربي باشا . وأحمد بك خلف الله ويملك ٢٠٠ فدان . وأبراهيم نور الدين بك ويملك ٣٧٠ فداناً وعبد الحليم العلايلي بك الذي كان والده عضواً بالجمعية التشريعية ويملك ٤٠٠ فدان . ومحمد السيد أبو علي ويملك ١٥٠٠ فدان وحسنين بك عبد الغفار ويملك ٥٠٠ فدان وموسى فؤاد باشا الذي عمل وزيراً في حكومة زيور الثانية ( ١٩٢٥ ) ويملك ٢٠٠ فدان وعبد السلام فهمي بك وهو محام ويملك ٢٠٠ فدان وخلال الفترة من سنة ١٩٤٢ وحتى سنة ١٩٥٢ كان هناك أكثر من ٣٠ أسرة ممثلة بأكثر من عضو بالجلسين<sup>٢٧</sup> .

وقد قام الدكتور عاصم الدسوقي بعمل حصر لكبار الملاك خلال الفترة من ١٩٢٤ وحتى سنة ١٩٥٢ وكانت نتيجته على النحو التالي<sup>٢٨</sup> :



تاريخ الهيئة النيابية	مجموع الاعضاء	عدد الاعضاء من كبار الملاك
من ٢ / ٥ - ٢٤ / ١٢ / ١٩٢٤	٢١٤	٩٣
من ٢٥ / ٣ / ٢٣ - ٢٦ / ٣ / ٢٣	٢١٤	٩٥
من ٢٦ / ٦ / ١٩ - ٢٨ / ٧ / ١٩	٢١٤	١٠٥
من ٣٠ / ١ / ١١ - ٣٠ / ٧ / ١٢	٢٣٥	١٠٨
من ٣١ / ٦ / ٢٠ - ٣٤ / ١١ / ٣٠	١٥٠	٥٨
من ٣٦ / ٥ / ٢٣ - ٣٨ / ٢ / ٢٣	٢٣٢	١١٢
من ٣٨ / ٤ / ١٢ - ٤٢ / ٣ / ٧	٢٦٤	١٣١
من ٤٢ / ٣ / ٣٠ - ٤٤ / ٨ / ٩	٢٦٤	٩٣
من ٤٩ / ١١ / ٧ - ٤٩ / ١١ / ١٨	٢٨٥	١٢٣
من ٥٠ / ١ / ١٦ - ٥٢ / ٧ / ٢٣	٣١٧	١١٩

ويلاحظ أن نسبة كبار الملاك في مجلس الشيوخ كانت أعلى منها في مجلس النواب كما كانت أغلبية أعضاء مجالس المديرية من كبار الملاك للدفاع عن مصالحهم في الأقاليم حيث الاحتكاك أكثر بالسلطات المحلية وهي ظاهرة ملحوظة منذ بداية القرن العشرين .

أما الهيئات التنفيذية فقد كانت سيطرة كبار الملاك عليها أوضح . وهي هرة واضحة منذ أواخر القرن التاسع عشر وخلال الفترة من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٠ كان هناك ١٨ أسرة من كبار الملاك تحتكر عضوية مجلس وزراء كما كان بعض رؤساء الوزارات تربطهم صلات عائلية وثيقة بأسر الملاك مثل صلة المصاهرة التي كانت تربط النحاس بعائلة الوكيل وعلى ساهر بعائلة فودة واحمد نجيب الهلالي بعائلة عمرو<sup>٢٩</sup>

وتبدو سيطرة كبار الملاك على السلطة التنفيذية واضحة إذا ما راجعنا أسماء الوزراء الذين تولوا الوزارة من ١٩١٤ - ١٩٥٢ وسنلاحظ أن بعض الوزارات كان كل أعضائها من كبار الملاك مثل وزارة محمد سعيد التي تولت الحكم أبان ثورة سنة ١٩١٩ .

ومن بين أعضاء وزارة عدلي يكن التي تولت الحكم سنة ١٩٢١ التسعة كان هناك ثمانية من كبار الملاك كما أنه من بين ١٩ وزيرا ضمتهم وزارة حسين سري التي تولت الحكم في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ كان هناك ١٣ وزيرا من كبار الملاك<sup>٣٠</sup>

أما بالنسبة للأحزاب السياسية فقد حال وجود كبار الملاك في المدن وسيطرتهم على جزء من النشاط التجاري والصناعي دون قيام حزب خاص لكبار الملاك أو قيام حزب تقيض له يمثل المصالح التجارية والصناعية

والمالية اى يمثل بورجوازية المدن الخالصة والمتناقضة في مصالحها مع كبار الملاك . كما حال دون ذلك طغيان القضية الوطنية في النضال السياسى على المسألة الاجتماعية سواء في الريف او المدينة وهو وضع مكن كبار الملاك من السيطرة على الاحزاب السياسية الرئيسية في الساحة المصرية ولم يك الحزب السعدى الذى انشق عن الوفد سنة ١٩٢٧ كممثل للمصالح الصناعى حزبا خالصا للبورجوازية الصناعية فقد كان مدعوما بعدد من كبار الملاك من امثال محمد شعراوى واحمد حلمى محمود وبعض افراد من أسرة الاتربى<sup>١</sup> وعلى ذلك فان كبار الملاك قد سيطروا على معظم الاحزاب السياسية وار اختلفت كثافتهم من حزب لآخر ولم يكن حزب مصر الفتاة بعيدا عن كبار الملاك . وربما كان الاستثناء هو جماعة الاخوان المسلمين والجماعات الماركسية .

فالوفد المصرى الذى تشكل منذ سنة ١٩١٨ للمطالبة باستقلال البلاد كانت غالبية من كبار الملاك فمن بين ٤٣ عضوا ضمتهم اللجنة المركزية التي شكلت لقيادة ثورة سنة ١٩١٩ كان هناك ٣٦ عضوا من كبار الملاك . ويبدو ان تأسيس حزب الاحرار الدستوريين كان محاولة لتأسيس حزب خالص لكبار الملاك . ففي سنة ١٩٢١ انفصل بعض كبار الملاك من امثال على شعراوى ومحمد محمود و محمد على علوبه وجورج خياط وآخرون<sup>٢</sup> الوفد وأسسوا في العام التالى حزب الاحرار الدستوريين الذى ضم عائلات اخرى من كبار الملاك من امثال ضالح اللوم وتوفيق بوس وابراهيم الهلباؤ. وعلى يكن أحد افراد أسرة محمد على الذى تولى رئاسة الحزب كما ضم بعض العائلات التركية القديمة ومثل بذلك الجناح الاكثر اعتدالا في الحرك السياسية . وهو الحزب . الذى لعب الدور الاكبر في وضع دستور لخدمة كبار الملاك بصفة خاصة والذين اطلقوا على انفسهم اصحاب الحقيقة . ولم يكن قيام حزب الاحرار الدستوريين يعنى خروج كل الملاك من الوفد . فقد بقيت به اعداد من كبار الملاك من امثال فتح الله بركات وواصف بطرس غالى وجورج خياط ومرقص حنا بل ان الهيئة الوفدية في تلك الفترة في مجلس الشيوخ كانت تضم ١٢ عضوا كلهم من كبار الملاك كما تلقى الوفد في نهاية سنة ١٩٢٢ المزيد من كبار الملاك فمن بين ١٢<sup>٣</sup> انضموا الى الوفد كان ثمانية من كبار الملاك<sup>٢٢</sup>

وعقب توقيع اتفاقية سنة ١٩٢٦ وبروز احتمالات الصراع الاجتماع انضم فؤاد سراج الدين للوفد كما انضمت مجموعة اخرى من كبار الملاك ( ١٩٢٧ ) من بينهم محمود سليمان الوكيل ومحمد المغازى عبد ربه وبشارة حنا ومحمد الحفنى التريزى واحمد مصطفى عمرو وفهمى ويصا كما كان عبود على علاقة قوية بحزب الوفد<sup>٢٣</sup> .

أما حزب الاتحاد الذي تكون في يناير سنة ١٩٢٥ فقد ضم بدوره عددا من كبار الملاك ومن بين ٢١ عضواً تكون منهم مجلس إدارة الحزب كان نصفهم تقريباً من كبار الملاك من أمثال يوسف قطاوى باشا ومحمد السيد أبو على باشا ومحمد البدرأوى عاشور باشا وسراج الدين شاهين باشا وعبد الرحمن للوم بك .

أما حزب الشعب الذي كونه اسماعيل صدقى في نوفمبر سنة ١٩٢٠ فقد ضم عدداً من كبار الملاك فمن بين ٨٤ عضواً ضمتهم الجمعية التأسيسية للحزب كان هناك ٢٧ عضواً من كبار الملاك<sup>٢٤</sup>

وقد نتج عن هذه السيطرة وقوف كل الأحزاب ضد أية تغييرات جذرية في البناء الزراعى .

كما وجهت كل دعوات الإصلاح الزراعى التى اتبعت بعد الحرب العالمية الثانية رغم تواضعها بالرفض المطلق من قبل المجالس النيابية ومن قبل الحكومات المتعاقبة وهو امر طبيعى في ظل سيطرة كبار الملاك على الحكم ، غيبة تنظيم سياسى يعبر عن مصالح الفلاحين وينظم حركتهم ولم يكن حزب الفلاح الاشتراكى الذى تأسس في ديسمبر سنة ١٩٢٨ ممثلاً للفلاحين كما يتبادر الى الذهن بل كان يمثل قطاع المثقفين المنتمين الى البورجوازية الصغيرة وكانت غالبية الهيئة التأسيسية للحزب تتكون من المحامين<sup>٢٥</sup>

#### دعوات الإصلاح الزراعى السابقة على سنة ١٩٥٢

يثر موضوع الإصلاح الزراعى في شكل إعادة توزيع الملكية بصورة قبل بداية الأربعينات الا بسدرجة محدودة او طفيفة وكانت أول آحات قدمت في هذا الشأن هى تلك التى قدمها الحزب الشيوعى المصرى سنة ١٩٢٠ ولم تكن هناك - مطالب محددة للحد من الملكيات الكبيرة او مصابرتها ولم يكن الموضوع رغم الحاجة اليه مثارا كقضية عامة على الرغم من أنه كموضوع مثار كان له ما يبرره في فترة مبكرة على ضوء عاملين :

١ : التأثير الضار لسوء توزيع الملكية على الاقتصاد المصرى وخاصة نمو الصناعى وهو تأثير أصبح ملحوظا منذ فترة مبكرة وبعد أن فشلت محاولات دعم الملكيات الصغيرة عن طريق قانون الخمسة افدنة وبيع اراضى الدولة التى انتهت الى كبار الملاك - كما سبق ان اشرنا .

الثانى : هو تجارب الإصلاح الزراعى التى أخذت طريقها الى التطبيق في بلدان شرق اوربا في العشرينات وهى تجارب كان نجاحها لا بد أن يحفز - إن لم يكن الدوائر الحكومية - فعلى الأقل نواثر الراى العام في مصر لتطالب بتطبيق مثل هذه الاجراءات في مصر حيث كانت الحاجة اكثراً لحاجا .

لكن يمكن تفسير ذلك على ضوء فهم طبيعة البناء الاقتصادى والاجتماعى

في مصر خلال تلك الفترة وانعكاس ذلك على البناء السياسي وسيطرة كبار الملاك في ظل دستور ١٩٢٣ على المواقع المؤثرة في السلطة وفي غيبة مؤسسات سياسية ومدنية ممثلة للبورجوازية الصناعية او التجارية قادرة على كبح جماح كبار الملاك .

هذا بالاضافة الى أن النضال السياسي كان موجها بالدرجة الاولى الى حل المشكلة الوطنية على حساب النضال الاقتصادي والاجتماعي خلال تلك الفترة<sup>٢٦</sup>

وقد ساعد على ذلك انخفاض الوعي بين القواعد العريضة للفلاحين في غيبة تنظيم سياسي ينظم حركتهم ويعبر عن مطالبهم في التغيير الاجتماعي . ولم يكن حزب الفلاح الاشتراكي الذي تأسس سنة ١٩٣٨ حزبا للفلاحين وانما كان حزبا ينتمي الى البورجوازية الصغيرة في المدن من المثقفين ولم تكن هذه الفئات قادرة على اكتشاف ابعاد الصراع الاجتماعي الذي كان يوشك ان ينشب في الريف المصري من خلال سوء توزيع الملكية . فقد جاء برنامج هذا الحزب يتجاهل القضية الاساسية في الريف وهي سوء توزيع الملكية الزراعية على الرغم من ان برنامج الحزب قد لمس بعض الجوانب للمشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ففي البرنامج الذي اعلنه الحزب في ١٦ ديسمبر من نفس العام حدد الحزب بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية . فالى جانب كلامه عن رفع الوعي بين الفلاحين والنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية في الريف ، وحماية مصالح الفلاحين عن طريق التشريع ، نجده يضع من بين أهدافه محاربة البطالة بين الفلاحين ورفع المستوى الاقتصادي للفلاح عن طريق تحديد العلاقات الانتاجية في الريف في شكل صئور قوانين لتحديد ايجار الأطيان الزراعية بما يتفق مع قيمة الانتاج وتحديد حد أدنى لأجور المزارعين بما يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه ولا يتعارض مع مصلحة المالك . وتعويض الفلاحين عن اصابات العمل وتحديد ساعات العمل وأيام الراحة ووضع نظام لفض المنازعات بين الفلاحين والملاك . وتخفيف عبء الضرائب عن كاهل الفلاح وتنظيم جبايتها وحماية المحصولات الزراعية من التلفيات المفاجئة . والاهتمام بالصناعات الريفية القائمة على الزراعة .. وتوسيع نطاق حماية الملكيات الصغيرة . وتعميم نظام الجمعيات التعاونية في القرى ومحاربة المرابين في الريف . واستغلال الاراضي البور وتوزيعها على الفلاحين .

وهو الى جانب تجاهله الى مشكلة اعانة توزيع الملكية . لم ينص الحزب في برنامجه على تنظيم الفلاحين المعتمدين باى شكل من اشكال التنظيمات التي تدافع عن مصالحهم او تضع الاهداف السابقة موضع التنفيذ<sup>٢٧</sup>



كذلك فان البرنامج الذى تقدم به الوفد سنة ١٩٢٥ لم ترد فيه اية اشارة لموضوع سوء توزيع الملكية الزراعية .

وعندما نشر حافظ عفيفى كتابه المعروف « على هامش السياسة » والذى تناول فيه بعض جوانب المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فان موضوع اعادة توزيع الملكية الزراعية لم يكن واردا<sup>٢٧</sup> . غير ان الموقف تغير تغيرا حاسما ابتداء من الاربعينات حيث اصبح الموضوع مثارا لكقضية عامة فى كتابات الكتاب وفى تصريحات بعض الساسة وداخل الهيئات النيابية بفعل عدد من العوامل منها :

١ - انه بعد توقيع اتفاقية سنة ١٩٣٦ والغاء الامتيازات الاجنبية بمقتضى اتفاقية مونتر و سنة ١٩٢٧ برزت المشكلة الاجتماعية كمشكلة تحظى بالاهتمام الاول بعد ان حلت المشكلة الوطنية ولو بشكل مؤقت .

٢ - ان التضخم المالى الذى شهدته البلاد خلال تلك الفترة اذا كان قد حل مشكلة ديون الرهن التى سيطرت على انتباه الساسة فى الثلاثينات الا انه قد ضاعف من معاناة الطبقات الكاسحة فقد شهدت هذه الفترة نقصا فى المواد الغذائية الى جانب انتشار وباء الملاريا فى الصعيد والذى اودى بحياة الكثيرين . وقد زادت هذه العوامل من حدة التناقض فى المجتمع . بين من يملكون ومن لا يملكون<sup>٢٨</sup> .

٣ - الصعوبات التى كانت تواجه النمو الصناعى فى مصر من جراء سيطرة كبار الملاك على النشاط الاقتصادى . فقد كان كبار الملاك يستغلون وضعهم الطبقي وسيطرتهم على جهاز الدولة وزيادة الطلب على استئجار الاراضى الزراعية كنتيجة لكثافة السكان فى الريف فى الحصول على اقصى فائض اقتصادى من جماهير الفلاحين من مستأجرين وعمال زراعة ولا يتركون لهم الا ما يسد الرمق مما جعل الغالبية العظمى من سكان الريف فى حالة عجز كامل عن شراء المنتجات الصناعية المصرية لضعف القوة الشرائية . وعلى ذلك اصبح الانتاج الصناعى المصرى على قلته يواجه ازمة توزيع فالفقير غير قادر على شرائه والغنى غير راغب فيه . فقد كانت الطاقة الشرائية لكبار الملاك متجهة الى شراء السلع المستوردة والتى كانت تناسب انماط استهلاكهم الترفى .

ولم يكن ذلك هو كل ما كانت تعاني منه الصناعة المصرية لكن المعاناة الحقيقية جاءت من جراء اتجاه جزء كبير من استثمارات كبار الملاك الى القطاع الزراعى عن طريق اقتناء المزيد من الاراضى أو ايداع الاموال فى البنوك .

وفى مواجهة هذا الوضع ارتفعت اصوات الراسماليين ورجال الصناعة تطالب بتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين لوضع حد لارتفاع اليجارات



الذى يـضعف القدرة الشرائية للمستأجر ويؤدى الى رفع أسعار الحاصلات الزراعية فى المدن ويشيع القلق فى البيئة الصناعية وبين جماهير المدن . ونادى البعض بتحديد الملكية الزراعية وزيادة الملكيات الصغيرة توسيعا للسوق امام الصناعة وضمانا لزيادة الاستثمار الرأسمالى فى الزراعة<sup>٢٩</sup> .

٤ - ما طرحه الفكر العالمى خلال الفترة التى أعقبت الحرب من أفكار حول العدل الاجتماعى سواء تلك الأفكار التى طرحها المعسكر الاشتراكى أو ميثاق الاطلنطى . وهى أفكار لابد ان تكون تركت اثرها على مجموعات المثقفين المصريين هذا الى جانب نجاح تجارب الاصلاح الزراعى فى شرق أوروبا ، وضغط الرأسمالية الامريكية ومنظمات الامم المتحدة من اجل اجراء اصلاح زراعى فى البلاد المتخلفة ، وتحرير رؤوس الاموال المستثمرة فى الاراضى وتحويلها الى الاستثمار الصناعى حيث أن الوضع القائم فى هذه البلاد يؤدى الى ضعف القوة الشرائية التى تجعل الفلاحين فى حالة عجز عن استهلاك الانتاج الصناعى المحدود<sup>٣٠</sup> .

وعلى ذلك فقد بات الاصلاح الزراعى ضرورة لفتح الطريق امام التطور الرأسمالى فى مصر . وتفايدا لصراع اجتماعى وشيك الحدوث فى الريف المصرى .

### الاصلاح الزراعى داخل الهيئات النيابية

انبعثت دعوات الاصلاح الزراعى فى الفترة السابقة على الثورة بشكل رئيسى من مجموعة المصلحين الليبراليين . وهى دعوات اتسمت فى مجملها بالاعتدال حيث طالب اصحابها بالاصلاح الزراعى فى اطار النظام السياسى والاجتماعى القائم ومن خلال المؤسسات الدستورية القائمة بهدف فتح الطريق امام التطور الرأسمالى فى مصر وكان أهم هذه المشروعات هو الذى تقدم به العضو السعدى محمد خطاب الى مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٤ وادرج فى جدول اعمال المجلس .

ويقضى المشروع بعدم حصول كبار الملاك الذين تزيد ملكيتهم عن خمسين فداناً على مزيد من الاراضى الزراعية الا عن طريق الميراث . وعلى اعتبار انه خلال جيلين او ثلاثة سوف تتفتت الملكيات الكبيرة القائمة الى هذا المستوى .

وقد وافقت لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس على مناقشة المشروع بعد رفع حده الاثنى الى ١٠٠ فدان .

وعندما عرض المشروع على المجلس قوبل بعاصقة من المعارضة وأحيل الى لجنة مكونة من لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس يضاف اليها عدد من الاعضاء من لجان العدل والمالية والاشغال بالمجلس بطريقة يصعب معها عقد اجتماع اللجنة الجديدة .

وبقى المشروع معلقا حتى خرج خطاب من المجلس فكتبت اللجنة تقريراً دافعت فيه عن الملكيات الكبيرة وفائدتها للاقتصاد القومي وقدرة كبار الملاك على تحسين الانتاج وانتهى الامر برفضه بشكل نهائى فى ١٦ يونيو سنة ١٩٤٧<sup>١</sup>.

وكان المشروع الثانى فى هذا المجال هو مشروع جماعة النهضة القومية الذى وضعه مارييت غالى وصدر فى صورة بحث نشر سنة ١٩٤٥ تجت عنوان « الاصلاح الزراعى » كما نشرته مجلة جمعية الاقتصاد والتشريع سنة ١٩٤٧ ثم تقدم به الدكتور ابراهيم بيومى مذكور عضو مجلس الشيوخ الى المجلس فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٨ وكان مذكور عضواً فى جماعة النهضة وفيما يلى اهم ما جاء بهذا المشروع .

فيما يتعلق بنشر الملكيات الصغيرة : ( المواد من ١ - ٦ ) عرفت المادة الاولى « ملكية الفلاح » بانها قطعة من الارض الزراعية لا تقل عن فدانين ويملكها مزارع ويستغلها بنفسه ويكفل انتاجها معيشته . ولتوسيع قاعدة هذا النوع من الملكيات اقترح المشروع ان توزع اراضى مصلحة الاملاك الاميرية على المعتمدين . على ان يتم استغلالها عن طريق مستعمرات تشتمل على منازل للفلاحين وعلى المنشآت اللازمة للخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتقسم الاراضى الزراعية فى المستعمرات الى وحدات تملك للفلاحين على ان يربط بينهم نظام تعاونى للانتاج والتوزيع . وان يمنح المنتفع سلفة لمساعدته على استغلال الارض وان يقسط مجموع الدين الناشئ من ثمن الارض والمنزل والسلفة على أقساط يراعى فيها عدم ارهاق المدينين .

على أنه لا يجوز التصرف فى هذه الوحدات قبل سداد قيمة ما عليها من اقساط وأن تعطى الاولوية فى هذه الارض للفلاحين المتزوجين المعتمدين المقيمين فى مناطق التوزيع وانه يمكن لمن يملك اقل من فدانين من الفلاحين الحصول على مساحات من هذه القطع على ان يتخلى عن المساحة التى يملكها على ان تباع المساحات المتروكة لسكان المناطق الموجودة بها بطريقة تحقق نشر هذا النوع من الملكيات .

وفى مجال حماية الملكيات الصغيرة : ( المواد من ٧ - ١٠ ) اقترح المشروع عدم التصرف فى الملكيات الصغيرة ( فدانين فأقل ) او تلك التى يؤدى التصرف فيها الى نقصها عن هذا الحد .

وفى حالة الارث اقترح المشروع ان تؤل الملكيات الصغيرة الى اكبر الابناء الذكور على ان ينفع لباقي الورثة تعويضاً مناسباً . ويعطى الورثة اولوية فى الحصول على اراضى الدولة بالطريقة المشار اليها .

وفيما يتعلق بتحديد الملكية ( المواد من ١١ - ١٣ ) .

اقترح المشروع الحفاظ على أوضاع الملكيات الكبيرة القائمة والحيلولة دون زيادتها حيث اقترح تحريم حيازة أى أرض جديدة على الحائزين لمائة فدان فأكثر وينطبق ذلك على الاوقاف والشركات . وعدم حيازة مالك واحد لاكثر من ثلثى الزمام فى القرية الواحدة . على ان يتم التخلص من الزيادة خلال ثلاث سنوات من تاريخ تطبيق القانون عن طريق بيعها لاهالى المنطقة فى مساحات لا تزيد عن عشرة أفدنة للشخص الواحد .

وأجاز المشروع تأجير الاراضى البور للأفراد والشركات بهدف اصلاحها على أن تؤول هذه الأراضى وما عليها من منشآت للدولة فى النهاية بعد مدة امتياز محددة .

وفيما يتعلق بالايجار ( المواد من ١٤ - ١٧ ) :

اقترح مشروع القانون عدم زيادة ايجار الفدان الواحد عن ١٢ مثالا للضريبة المربوطة وفى حالة الايجار العينى او المزارعة يجب الا يزيد ما يحصل عليه المالك عن نصف المحصول وأن تكون مدة العقد ثلاث سنوات على الاقل . وأعطى المشروع للمستأجر وحده او ورثته حق فسخ العقد .

وفيما يتعلق بأجور العمال الزراعيين :

اقترح مشروع القانون الا يقل اجر العامل الزراعى عن عشرة قروش . وفى النهاية اقترح المشروع انشاء مصلحة للاشراف على تنفيذ هذا المشروع فى حالة اقراره تعرف بمصلحة الاصلاح الزراعى<sup>٢</sup> .

وتتضح اهداف المشروع مما ورد بمذكرته الايضاحية التى وصفته بانه « تطور لا ثورة » وهى اهداف تنطلق من ارضية رأسمالية كى تستقر فى الامة طبقة من صغار المنتجين الزراعيين هم قوامها ومصدر قوتها وفى زيادة ايراد المستاجرين والعمال مما يعالج مشكلة الفقر ويفتح امام الصناعة الوطنية سوقا واسعة لمنتجات الاستهلاك العادية وفى تحديد الملكية الزراعية الكبيرة مما يفسح المجال امام متوسطى الملاك وصغارهم ويوجه كثيرا من رؤوس الاموال نحو الصناعة والتجارة . « تلك هى الاهداف الحقيقية للمشروع والتى تكمن وراء - الهدف المعلن للمشروع وهو « رفع مستوى المعيشة لدى اهل الريف » وعلى الرغم من ان المذكرة الايضاحية تعرض بدقة لطبيعة المشكلة الزراعية وحقيقة التفاوت القائم فى توزيع الملكية الا ان المشروع كان فى اهدافه متواضعا ولم يتجاوز بعض الاطارات التى طرحت فى القرن التاسع عشر لحماية الملكية الصغيرة من التفتت بالارث<sup>٣</sup> .

وفى سنة ١٩٥٠ اعلن على الشيشينى فى البرلمان عن مشروع لتحديد الملكية الزراعية بمائة فدان مع زيادة ٦٠ فدان للولد و ٣٠ فدانا لكل من البنت والزوجة ، وفرض ضرائب تصاعدية على الاطيان ، وتحديد الايجارات .

وايضا نادى النائب ابراهيم شكرى فى نفس برلمان سنة ١٩٥٠ بتحديد الملكية الزراعية بحيث لا تزيد عن خمسين فداناً<sup>٤٤</sup> .

ولم يكن من المعقول ان تستجيب حكومة يسيطر عليها كبار الملاك وهيئات نيابية يحتلون معظم مقاعدها لمثل هذه الدعوات والافكار .

ويكفى ان نعرض للظروف التى عرض فيها مشروع خطاب والنتيجة التى انتهى اليها لتتعرف على موقف الحكومة وهيئاتها النيابية من مثل هذه المشروعات .

فقد واجه مشروع خطاب معارضة شديدة عند عرضه على مجلس الشيوخ حيث طالب بعض الاعضاء برفضه كلية كما طالب اخرون باحاليته على لجنة موسعة ومناقشته خارج المجلس .

وكان رأى حكومة النقراشى ان الاهداف التى يسعى المشروع الى تحقيقها يمكن الوصول اليها بوسائل اخرى يجب استنفادها قبل الوصول الى مثل هذا المشروع الخطير مثل الضرائب التصاعدية وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر .

وفيما يتعلق بتشجيع الصناعة الذى يهدف اليه المشروع بطريق غير مباشر فلدى الحكومة من الوسائل ما يغنى عنه فضلاً عن انه لا يتحتم ان يودى هذا المشروع الى تشجيع الصناعة بالضرورة<sup>٤٥</sup> وقد راينا كيف انتهى الموقف برفض المشروع لكن الامر بالنسبة لخطاب لم ينته حيث واصلت الحكومة اضطهاد صاحب المشروع . فقد كان خطاب عضواً بالهيئة السعدية عند تقديم المشروع وكنتيجة لمعارضة النقراشى رئيس الوزارة ورئيس الحزب ، استقال خطاب من الحزب فى مايو سنة ١٩٤٥ . كما رفض النقراشى اعادة تعيين خطاب عضواً فى مجلس الشيوخ باعتبار انه كان عضواً معيناً . وعندما رشح خطاب نفسه سنة ١٩٤٧ للعضوية عن دائرة عابدين حاربته الحكومة حتى سقط فى الانتخابات كما عاق رئيس مجلس الشيوخ على هذا الموضوع بقوله ان مجلس الشيوخ وجد ليحدد من المشروعات الثورية ومن الطفرات التى يندفع اليها تحرف الاراء باسم التقدم الذى لا يتفق وشرع البلاد<sup>٤٦</sup> .

وقد لقي مشروع جماعة النهضة نفس المصير عند تقديمه لمجلس الشيوخ .

### موقف الاحزاب من الاصلاح الزراعى

لم يختلف موقف الاحزاب الممثلة لكبار الملاك من مشروعات الاصلاح الزراعى ودعواتها عن موقف الهيئات النيابية السابق الاشارة اليه . فحزب الاحرار الدستوريين كان يعارض الاصلاح الزراعى من خلال



كتابات كتابه ومنتظريه من امثال محمد على علوية<sup>٤٧</sup>

كما يتضح موقف الحزب من موقف رئيسه من مشروع خطاب فقد كان محمد حسين هيكل رئيس حزب الاحرار الدستوريين رئيسا لمجلس الشيوخ عندما قدم خطاب مشروعه وكان هو الذى اتفق مع سكرتير حزب الوفد على واد المشروع<sup>٤٨</sup>.

اما حزب جبهة مصر الذى كان يتزعمه على ماهر فكان تصوره لحل المسألة الزراعية يقوم على اساس برنامج الذى وضعه سنة ١٩٤٦ والذى يقوم على فرض ضرائب تصاعدية بعد حد معين من الملكية على اعتبار ان التصاعد بالضرية على الاراضى الزراعية سوف يحد من استثمار كبار الملاك لاموالهم فى حيازة الارض .

وفى نفس البرنامج اقترح على ماهر حدا ابنى للحيازات الصغيرة يضمن عدم تفتيتها الى قطع صغيرة .

اما حزب الوفد اكبر الاحزاب شعبية وجماهيرية فان اقصى ما كان يرمى اليه هو فرض ضرائب تصاعدية على الملكيات الكبيرة والحيلولة دون تدهور الملكيات الصغيرة . لكن هذه الافكار لم توضع موضع التنفيذ باستثناء توزيع اراضى كفر سعد . وطلب الوفد فرض ضرائب تصاعدية على مديرتى قنا واسوان اثناء انتشار وباء الملاريا<sup>٤٩</sup> . وكانت الاتجاهات الغالبة فى الوفد تعارض محاولة تفتيت الملكيات الكبيرة يتضح ذلك من موقف حزب الوفد من مشروع خطاب داخل مجلس الشيوخ . فعلى الرغم من التعاطف الظاهر الذى ابداه سكرتير الحزب على المشروع بطريقة يفهم منها ان الوفد يتعاطف مع المشروع الا ان ما كشفت عنه الاحداث بعد ذلك يكشف عن تواطؤ سكرتير حزب الوفد مع رئيس المجلس للقضاء على المشروع . ولم تكن الهيئة الوفدية مجمعة على المشروع ولاراضية عنه فى الحدود التى وضع بها<sup>٥٠</sup> .

اما مصر الفتاة فان برنامجها الذى نشر سنة ١٩٤٠ لم يتضمن اى اشارة للمشكلة الزراعية فى مصر باستثناء حديثه عن تحسين حال الفلاحين فى مختلف المجالات<sup>٥١</sup> .

غير ان هذا الموقف تغير فى برنامج الحزب الذى وضع سنة ١٩٤٨ واذا كان هذا البرنامج قد وضع فى اطار النظام الاجتماعى القائم الا انه تخطى الاطارات الفكرية القديمة التى كان يتحرك فيها الحزب . فتناول المشكلة الزراعية لأول مرة فطالب بوضع حد للملكية الزراعية وتخفيض القائم منها على ان يكون الحد الاقصى المسموح به فى الاراضى البور التى تستصلح اعلى من نظيره فى الاراضى المزروعة فعلا تشجيعا لعمليات استصلاح الاراضى . كما طالب بوضع حد ابنى للاجور فى القطاعين الزراعى والصناعى بخمسين



قرشا يوميا تزداد مع الوقت وتحديد يوم العمل بثمانى ساعات .  
وطالب ايضا بتحريم تملك الاجانب للارض واستئجارها مع تصفية  
الشركات العقارية والقائمة فى ذلك الوقت <sup>٥٢</sup> .

اما الجماعات الماركسية فلم تكن تملك برنامجا اجتماعيا محددا فى  
القطاع الزراعى باستثناء كتاب صابق سعد الذى صدر سنة ١٩٤٥ باسم  
مشكلة الفلاح والذى تعرض فيه لوضع الفلاحين ومشاكل الاقتصاد  
الزراعى وسوء توزيع الملكية ودور الاستعمار فى تكريس هذه الاوضاع  
وانتهى الى ثلاثة مطالب محددة هى :

— تحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا للأفراد والشركات وتوزيع ما يزيد  
على ذلك على فقراء الفلاحين على ان يتم ذلك عن طريق مصادرة الاراضى  
دون تعويض .

— الاستفادة من ميزات المزارع الكبيرة باستخدام تكنيك أكثر تطورا وان يتم  
ذلك عن طريق قيام تعاونيات إنتاجية بين الفلاحين .

— حماية الفلاحين عن طريق اصدار التشريعات الضرورية <sup>٥٣</sup> .

وباستثناء ما كتبه الدكتور راشد البراوى ايضا فى الطبعة الثانية من  
كتابه التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث الذى صدر فى اوائل سنة

١٩٤٥ — حين طالب المؤلف بتحديد الملكية الزراعية بحيث لا تزيد عن ١٠٠  
فدان على ان تشتري الحكومة المساحات الزائدة او تصادرها <sup>٥٤</sup> .

باستثناء ذلك لم تكن الجماعات الماركسية تملك برنامجا متكاملا للإصلاح  
الزراعى فى مصر واكتفت بمهاجمة مشروعات الإصلاح الزراعى المثارة خلال  
تلك الفترة من قبل كتاب الطبقة الوسطى والتى عرضت فى مجلس  
الشيوخ <sup>٥٥</sup> .

ويرجع ذلك الى ان هذه الجماعات لم يكن لها نشاط فعال فى الريف حيث  
كان نشاطها مركزا فى المدن .

وهكذا لم تكن هناك خطط لإصلاح زراعى جذرى . كما فشلت كل دعوات  
الإصلاح الزراعى — رغم اعتدالها — فى إحداث أية تغييرات ذات بسال فى  
القطاع الزراعى فى مصر كنتيجة لسيطرة كبار الملاك على الحياة السياسية  
بينما كان الواقع الاجتماعى فى الريف المصرى يهدد بأسوأ العواقب

## هوامش ومصادر الفصل الرابع

- (٢٦) عبدالرحمن الرافعي ، محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ، القاهرة ١٩٦٢-بيان  
اعضاء الجمعية التشريعية . ص ٢٨١ ، ٢٨٢
- (٢٧) مجموعة اوراق عابدين ، كشوف المرشحين لمجلس الشيوخ
- (٢٨) د . عاصم النسوقي المرجع السابق ، ص ٢١٤ ، ٢١٥  
- حول اعضاء مجالس المديرية من كبار الملاك - انظر كشوف باسماء الاعيان  
ونوى الحيثية ١٩١٩ ، ١٩١٢  
- ايضا اسماء حضرات اعضاء مجالس المديرية الذين انتخبوا بقاء على المرسوم  
الصائر بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٢ .
- ( ٢٩ ) Baer, OP. Cit, PP. 143, 144
- (٣٠) د . عاصم النسوقي ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ - يمكن مراجعة اسماء اعضاء  
الوزارات من كتاليف الوزارات والنظارات المصرية الذي اصدره مركز تاريخ مصر  
المعاصر سنة ١٩٦٩ .
- (٣١) Baer, OP cit, PP 144, 145.
- (٣٢) د . عاصم النسوقي ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٩
- (٣٣) Baer, OP cit, PP 145, 146.
- (٣٤) اوراق عابدين ، محفظة الاحزاب ، ايضا د . عاصم النسوقي ، المرجع السابق .
- (٣٥) د . رؤوف عباس ، حزب الفلاح الاشتراكي ، المجلة التاريخية المجلد ١٩ سنة ١٩٧٢  
ص ١٧٦ - ١٨٠ .
- (٣٦) Baer, OP cit, PP 201.
- (٣٧) د . رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ١٧٨ ، ١٨٠
- (٣٧) حافظ عفيفي ، على هامش السياسة ، القاهرة سنة ١٩٢٨
- (٣٨) Baer, OP cit, PP 203, 204
- ( ٣٩ ) طارق البشرى : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . القاهرة سنة ١٩٧٢ ص  
١٩٣ - ١٩٤
- د . خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٠٧
- (٤٠) ابراهيم ، عامر ، المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ١٣٧
- (٤١) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ ، ١٩٦
- (٤٢) مشروع قانون الاصلاح الزراعي الذي نشرته جماعة النهضة انقومية سنة ١٩٤٨ ص  
٣ - ١١ . انظر نص هذا المشروع في ملحق الكتاب
- (٤٣) المرجع السابق ، ص ١٦ - ١٨
- (٤٤) ابراهيم عامر ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ ، انور عبد الملك المرجع السابق ، ص ٧٧
- (٤٥) عاصم النسوقي ، المرجع السابق ، ص ٣١٢ ، ٣١٣ .
- (٤٦) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ ، ١٩٦ .
- (٤٧) مبادئ في السياسة المصرية ، القاهرة سنة ١٩٤٢ .
- اذى كان يرى ان توزيع الملكية لن يتخذ مصر من موقفها وانه لاجدوى من توزيع  
الارض بسبب الاعداد الكبيرة التي تحتاج الى الارض .

(٤٨) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ . Baer, OP cit, PP 209.

(٤٩) المرجع السابق ، ص ٢١٨ . Ibid.

(٥٠) المرجع السابق ، ص ٢١٨ ، ٢١٩ .

( ٥١ ) حول برنامج مصر الفتاة سنة ١٩٤٠ انتظر على شلبي ، مصر الفتاة ونورها في المجتمع المصري ، ( ١٩٣٣ - ١٩٤١ ) بحث لدرجة الماجستير غير منشور كلية الاداب جامعة عين شمس ، ص ٢٠٥ .

(٥٢) طارق البشرى ، المرجع السابق ص ٢٢٧ ، ٢٢٨

(٥٣) احمد صائق سعد ، مشكلة الفلاح القاهرة سنة ١٩٥٤ طارق البشرى المرجع السابق ، ص ٧٧

(٥٤) راشد البراوى ، المرجع السابق ، طبعة ١٩٤٥ ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٣

(٥٥) صائق سعد ، صفحات من اليسار المصرى ١٩٤٥ - ١٩٤٦ - القاهرة سنة ١٩٧٦ . ص ١٥٩ ، ١٦١



## الفصل الخامس

### لايجار والصراع الاجتماعى فى الريف المصرى



## مشكلة الايجارات في الريف :

يمثل الايجار احد المحاور الرئيسية في استغلال كبار الملاك للفلاحين وهو ايضا احد المحاور الرئيسية التي دار بسببها الصراع الاجتماعي في الريف المصرى لان كل انتفاضات الفلاحين قد حدثت في المناطق المؤجرة لهم بواسطة كبار الملاك . وهى مشكلة كانت قائمة منذ بداية القرن العشرين ومنذ فترة مبكرة ترجع الى سنة ١٩٠٢ حذر كرومر من احتمال نشوب صراع اجتماعي بين الفلاحين وكبار الملاك بسبب ارتفاع الايجارات فذكر في تقريره عن نفس السنة « .. ولكننى انكر نقطة ذات أهمية خاصة بالنظر الى الحالة الراهنة في مصر فان التسابق في رفع الايجارات لم يؤد بعد الى خلاف يذكر بين اصحاب الملكيات وبين المستأجرين لعدم ازدياد السكان ازدياداً يذكّر ، غير انه طالما زاد عدد الاهالى وقلت مساحة الاراضى البور التى يمكن استصلاحها وزرعها يخشى من وقوع صراع بين الملاك والمستأجرين على النحو الذى جرى في بلاد أخرى . وخير وسيلة لتأجيل حدوث هذا الصراع وتلطيف حذته اذا لم يكن هناك بد من حدوثه هو الامتناع عن اتخاذ التدابير التى تؤدى الى انقراض صغار الملاك ... وكيف يكون الحال اذا قدر لمصر أن تستقل مع اختفاء صغار الملاك خصوصاً اذا كان من بين كبار الملاك الذين يخلفونهم كثيرون من الاوربيين ؟ وفى الفترة التالية كانت الاوضاع في القطاع الزراعى قد وصلت الى درجة يصعب السكوت عليها . فمع ازدياد قطاع الفلاحين المعدمين وتركز الملكية في أيدي فئات محدودة أصبحت قيمة الارض لا تحددها جودتها الفعلية او سهولة ربيها او موقعها من الطرق والمواصلات العامة وهى العناصر الاساسية في تثمين الارض بل أصبح يحدد ثمنها عامل آخر هو كثافة قطاع الفلاحين المستأجرين في المناطق التى توجد بها هذه الارض كما سبق ان ذكرنا .

فلا عجب ان تنشأ مشكلة حادة داخل هذا القطاع من الاراضى شكلت محور الصراع في الريف المصرى في الفترة التالية حيث مارس كبار الملاك وضعا احتكاريًا ، وأصبحت الايجارات ترتفع بلا ضوابط الا قانون العرض والطلب وفى اطار من القهر ومن الحاجة الاجتماعية . والنتيجة حدوث سلسلة من الازمات الاجتماعية لعل اكبرها تلك التى حدثت فى اعقاب الحرب العالمية الاولى واستمرت حتى ازمة سنة ١٩٣٠ . فخلال ارتفاع أسعار القطن فى سنة ١٩١٩ تعاقد المستأجرون مع الملاك الزراعيين على ثلاث سنوات قاسمة . وارتفعت الايجارات حتى بلغت ٧٠ جنيهاً للفدان الواحد فى بعض المناطق .

فلما انخفضت أسعار القطن والمحصولات الأخرى فى العام التالى واجه المستأجرون مشكلة اقتصادية حادة حيث أصبح هؤلاء امام التزام تسديد

مبالغ كبيرة لا يستطيعون تسديدها . وارتفعت الاصوات مطالبة بتدخل الحكومة تقانيا لصراع اجتماعى وشيك الحدوث بين المستأجرين وكبار الملاك خلال عشرات المذكرات والالتماسات والعرائض التى تقدم بها الفلاحون للسلطات خلال هذه الازمة فى عامى ١٩٢٠ ١٩٢١ وقد رايت ان اعرض لهذا الموضوع من خلال هذه المجموعة النادرة من الوثائق . ففى التماس من فلاحى مديرية المنيا مؤرخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ جاء به « طبقة المستأجرين يرجون معاليكم ابلاغ السلطات ما آلت اليه أحوالهم بسبب الايجارات التى عملوها جديدا ( حديثا ) لستين وثلاث على اساس ارتفاع اسعار القطن والحبوب ويرجون سرعة تدخل الحكومة بوضع قانون الايجارات الاطيان حتى لا يترك المستأجرون طعمة فى أفواه الملاك »<sup>٢</sup> . وفى التماس آخر من المستأجرين بالمنيا ايضا يشير الى ارتفاع الايجارات بدرجة وصل معها ايجار الفدان ٧٠ جنيها للفدان فى بعض المناطق بسبب ارتفاع اسعار القطن ويطلبون تدخل الحكومة لانقاذهم من « الخراب »<sup>٣</sup> .

وتتحدث هذه المجموعة من الوثائق عن وسائل الارهاب والاستغلال التى كان يمارسها كبار الملاك ضد الفلاحين والمستأجرين خلال تلك الفترة ففى عريضة مقدمة من المستأجرين بقرية سوسة احدى قرى كفور نجم التى شهدت التحرك العنيف للفلاحين فى اواخر الاربعينات جاء بها « وكيل دايرة شاهين بك بدرب الجماميز بمصر اخذ منا ايجار سنة ١٩٢٠ مقدما واخذ اقطاننا وطالب منا ايجار سنة ١٩٢١ مقدما سعر الفدان ٣٠ جنية ومقاسه عشرون قيراط وارضى منحة واستحضر صعايدة لنعنا بالقوة من محصول النرة والبرسيم ويخشى حصول حاصل لان عيالنا تموت جوعا »<sup>٤</sup> . وهذه الوثيقة بالغة الدلالة عن طبيعة العلاقة القائمة بين المستأجرين وكبار الملاك . فالى جانب الايجارات المرتفعة التى كان كبار الملاك يحصلونها مقدما من الفلاحين كان الملاك يأخذون من الفلاحين القطن كمحصول نقدي قابل للزيادة فى السوق كما كان كبار الملاك يغشون فى قياس الارض ويلجأون الى القوة لمنع الفلاحين من محاصيلهم .

وفى التماس اكثر تفصيلا يوضح المستأجرون بمركز بلبيس تطور مشكلة الايجارات القائمة والاضاع التى وصلت اليها أحوالهم ويشكون فى امكانية العدل من قبل حكومة هى فى النهاية من اكبر الملاك وتتحدث الوثيقة عن وسائل كبار الملاك فى استغلال الفلاحين . الملاك أخذت محصولاتنا من قمح ونرة وقطن حتى المواشى . وكل ذلك لم وفى بالايجارات منع كوئها اقل بكثير عن الزيادة المستقبلية وذلك علاوة ما تكبته من مصاريف الزراعة من خدمة وحرث وري وتقوى وسباخ الذى ذهب ابراج الرياح وصرنا فى حالة يرثى

لها وتعددت القضايا والحجوزات والتنازع . ولو تركنا الحكومة فريسة الملاك لانشأت ( لانشأت ) قلاقل ومشاكل كثيرة وتقضى علينا مائيا وانبيا بالمرّة ، وهذا لا تجيزه العدالة . ونحن السواد الاعظم من مجموع السكان ، وخير حل هو توسط الحكومة فبناء عليه نرفع التماسنا للهيئة الحاكمة بصرف النظر عن كوتها من اكثر الملاك لان العدل فوق كل شيء طالبين النظر في تلك ... والملاك لا رحمة عندهم خلاف التمسك بالعقود والقانون المدني حتى كثير من المستأجرين الذين لا ملك لهم تركوا الاطيان استئجارهم تخلصا من الملاك<sup>٥</sup> اما المستأجرون بمركز ملوى فانهم الى جانب عرض المشكلة يطلبون من الحكومة التدخل لتحديد الايجارات على اساس اثمان المحصولات في مواجهة الملاك الذين لا يرحمون<sup>٦</sup> . وعندما تقرر تدخل الحكومة للنظر في مسألة الايجارات الخاصة بعام ١٩٢١/٢٠ عن طريق لجنة شكلت لدراسة هذا الموضوع بوزارة الداخلية لرسّل سكرتير اتحاد المستأجرين في ١٠ مارس سنة ١٩٢١ يقترح أحد الحلول الآتية للمشكلة القائمة :

- ١- تقدير الايجار على اساس ثمانية امثال الضريبة .
  - ٢- اتخاذ متوسط ايجار عشر سنوات تبدأ من سنة ١٩٠٧ أساسا لتقدير الايجار .
  - ٣- اتخاذ ايجار سنة ١٩١٧ أساسا لتقدير ايجار السنوات من ١٩٢١-١٩٢٣ .
  - ٤- ان تدفع الايجارات عينا .
  - ٥- اتخاذ ايجار سنة ١٩١٤ أساسا لتقدير الايجار مضافا اليه ٣٠٪
  - ٦- تقدير ايجار سنة ١٩٢١ على اساس اثمان المحاصيل السائدة في ذلك الوقت والغاء عقود سنتي ٢٢ ، ١٩٢٣ وفي النهاية يطلب الاتحاد ضرورة حسم هذه المسألة منعاً لما هو واقع فعلا من ترك الفلاحين للأرض<sup>٧</sup> .
- اما المستأجرون بمركز منفلوط فقد ارسلوا ثلاثة اقتراحات محددة في ٢١ مارس سنة ١٩٢١ وهي :
- « أولا : ان تؤخذ ايجارات سنة ١٩١٤ أساسا وهي اولى سني الحرب ويضاف اليها ٥٠٪ ورغما من كونها مجحفة بنا وتبقى علينا ديونا باهظة ولكنها اخف خطرا من الان اذ أن الخراب شيء والخسارة المحسوسة شيء آخر . ورضانا بهذه الصفقة هو فقط للوصول الى حل يرضى سائمتنا الملاك .
- ثانيا : ان تؤخذ ضريبة اموال الحكومة أساسا للايجار ايضا ويضاف سبعة امثالها وهذا الاقتراح يماثل سابقه .
- ثالثا : ان يؤخذ متوسط ايجار سنة ١٩١٤ لغاية سنة ١٩١٩ اي مدة سني الحرب . ووضح المستأجرون انه في حالة رفض الملاك تطبيق الاقتراحات

السابقة على ايجارات سنتي ٢٢ : ١٩٢٣ فلا مانع لديهم من تطبيقها على سنة ١٩٢١ وفسخ عقود سنتي ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ .<sup>٨</sup>

ورغم قرار الحكومة بالتدخل الا أن صرخات المستأجرين استمرت في مواجهة استيلاء كبار الملاك على محاصيل ومواشي الفلاحين . ففي برقية ارسلها خمسة الاف من المستأجرين بمركز ابيار في ٢١ مارس جاء فيها : « ... ملاك الاطيان شرعوا في توقيع الحجز على محاصيل زراعتنا ومواشينا بسبب غلاء الايجار كما ارسل صغار الفلاحين بمركز بيا يهددون بترك الارض بسبب الايجارات بعد أن سبق لهم التظلم من الوضع القائم » .

ولم تكن الاراضي التي تؤجرها الدولة بعيدا عن هذه المشكلة او بمنأى عن الاستغلال ففي التماس مقيم من المستأجرين بتفتيش وادى التطميلات التي كانت تديره وزارة الاشغال اوضحوا فيه انهم يستأجرون هذه الاطيان ابا عن جد وانهم لا حرفة لهم سوى الزراعة وامام اضطرابهم لدفع الايجار باعوا المحاصيل والمواشي « اجرينا بيع القطن ومعظم الذرة التي هي قوام حياتنا فمن كان منا يملك بقرة أو جاموسة أو حمارة جارى بيعها كل ذلك لوفاء وسداد سنة ١٩٢٠ » .

وكنتيجة لما نشرته الصحف عن تشكيل لجان محلية في كل مديرية للنظر في مشكلة الايجارات القائمة تخوف اتحاد المستأجرين من ببطء الاجراءات والوقت الذي يستغرقه تشكيل مثل هذه اللجان خاصة وأن المشكلة القائمة لا تحتمل التأجيل جاء ذلك في برقية ارسلها الاتحاد في ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ يقترح فيها « اتخاذ متوسط ايجار اثني عشرة سنة ابتداء من سنة ١٩٠٧ الى ١٩١٩ » .<sup>١٢</sup>

وفي ٣٠ مارس سنة ١٩٢١ قامت هيئة منتدبة من لجنة اتحاد المستأجرين بمقابلة وزير المالية اسماعيل صدقي في وزارة عدلى يكن واتضح من خلالها لهذه اللجنة ان الحكومة مصممة على تشكيل لجان محلية لفض النزاع القائم بين الملاك والمستأجرين .

وخوفا من ان تجيء هذه اللجان ممثلة لكبار الملاك فقط اجتمع مجلس ادارة اتحاد المستأجرين وأرسل مذكرة شاملة تعبر عن وجهة نظر الاتحاد في تشكيل هذه اللجان والطول المقترحة لعملها وبعد مقامة ضافية حلت فيها المذكرة الظروف التي حدثت فيها الازمة القائمة انتهت الى مقترحات محددة هي :

- ١- الغاء العقود الخاصة بسنتي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ .
- ٢- تقدير ايجار سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ على متوسط الايجار في السنوات الخمس السابقة ويسرى ذلك على العقود التي حُررت في النصف الاول من



اكتوبر سنة ١٩١٩ وعلى اعتبار ان السنوات من ١٩١٥ - ١٩١٩ جمعت بين الانخفاض والارتفاع المعتدل في الاسعار  
٣- العقود التي حررت قبل النصف الاول من اكتوبر سنة ١٩١٩ عن سنتي ٢٠ ، ١٩٢١ فهذه تكون محل نظر هذه اللجان حسب ظروف كل عقد على حدة .

وطالبت المذكرة الى جانب هذا بتأجيل تحصيل القسط الشتوي الذي كان موعده وعلى اعتبار وجود تأمين لدى الملاك يوازي ايجار سنة في الاحوال العادية وفي النهاية تصور المذكرة الحالة التي وصلت اليها اوضاع الفلاحين فتقول :

« تلك هي ملاحظات اللجنة واقتراحاتها نتشرف بعرضها لاعتاب عظمتكم وكلنا ثقة كاملة في انكم ستحلونها الحل اللائق بها واللائق بالعدد الكبير من المشتغلين بالزراعة في هذا البلد الزراعي الذين اخذ الضيق من صدورهم مأخذا قد يدفع بهم جميعا كما دفع بالفعل بعضهم الى ترك الارض للمالك من غير حرث ولا زرع وفي مثل الاضراب خسران كبير على البلاد وحالة حكومتها المالية وليست هذه السنة من السنوات التي يجوز فيها التهاون»<sup>١٢</sup> . وقد اعترض قطاع من المستأجرين على فكرة اللجان على اعتبار ان عملها قد يستغرق وقتا طويلا وعلى اعتبار انه ليس هناك ضمان للفلاحين في تشكييلها وضع ذلك في برقية ارسلها اتحاد المستأجرين بمركز بنى مزار جاء فيها « نلفت نظر الحكومة .. ان فكرة ايجاد لجان تضر بنا نحن المستأجرين لعدم وجود الضمانات الكافية واتخاذها وقتا طويلا والحالة تقتقر الى السرعة لأن الفلاحين الذين هم اليد العاملة في الارض تركوا الارض والذين لم يتركوا الارض يهددوننا بتركها » وفي النهاية اقترحت البرقية احد حلين :

١ - اتخاذ متوسط الايجار في السنوات من ١٩١٥ - ١٩١٩ ومن سنة ١٩١٠ - ١٩١٩ كاساس لتقدير ايجار سنة ١٩٢٢ .

٢ - الغاء عقود سنتي ١٩٢٢ - ١٩٢٣ .

«وذلك منعا من خراب كياننا وكيان ٩٠٪ من مجموع الامة » كما تقول البرقية<sup>١٤</sup> وفي البرقية التالية يحذر اتحاد المستأجرين من احتمال حدوث اضطرابات اجتماعية يقوم بها الفلاحون اذ لم تباير الحكومة بحل الازمة وجاء بها : «

« بلغ انين المستأجرين عنان السماء واشتدت بهم الضائقة اشتدادا يخشى منه على الامن العام نفسه واطمئنان الحال اطمئنانا يستدعيه حرج الموقف السياسي من حل للمشكلة غير الاسراع باصدار القانون الحاسم المتفق مع مذكرات اللجنة وانا بكل أسف ترانا مضطرين الى القاء تبعة ما قد



يحدث على الوزارة نفسها<sup>١٥</sup> . وعلى أثر ما أشيع من أن الحكومة سوف تحل مشكلة الايجارات عن سنة ١٩٢١ على أساس دفع ٦٠٪ من قسط الشتوي لم يكن ذلك كافيا بالنسبة للمستأجرين على اعتبار أن الايجارات عن هذا العام كانت مرتفعة وطلب الاتحاد القاء عقود سنتي ١٩٢٢ و ١٩٢٣<sup>١٦</sup> .

وخلال هذه الازمة واصل الملاك ضغطهم على المستأجرين من ذلك ما حدث في تفتيش شرشيمة بالشرقية المملوك « للخواجه » عزيز السمسار بالقاهرة ومحمد افندي الاعسر اللذان حالاً بون جمع الفلاحين لمحصلاتهم<sup>١٧</sup> .

ويبدو أن الموقف في الصعيد كان أكثر تازماً حيث واجه المستأجرون بمركز البلينا اجراءات تعسفية من قبل كبار الملاك الذين قاموا بالحجز على محصولات الفلاحين وأقواتهم وأرسل هؤلاء المستأجرون يطلبون تدخل الحكومة حتى لا يتم تجريدهم من املاكهم بواسطة المحاكم الاهلية<sup>١٨</sup> . وقد أسفر تدخل الحكومة على صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢١ لاعادة النظر في ايجارات الاراضي الزراعية المتفق عليها في سنتي ١٩٢١/٢٠ وذلك بتشكيل لجنة في كل مديرية تتألف من أحد القضاة رئيساً ومن اثنين من الاعيان احدهما يمثل الملاك والاخر يمثل المستأجرين . وكان هذا القرار موضع اعتراض المستأجرين من ثلاث جوانب :

١ - ان اللجان يحتاج عملها الى وقت طويل والمشكلة الراهنة لا تحتاج الى تأجيل

٢ - ان هذه اللجان تمثل الملاك أكثر مما تمثل المستأجرين .

٣ - ان القانون نص على ايجارات ٢٠ و ١٩٢١ متجاهلاً عقود الايجار التي وقعت قبل هذا التاريخ والمعروف ان السنة الزراعية تبدو في شهر توت والذي يقع في سبتمبر واکتوبر من كل عام .

وقد اعترض المستأجرون الذين لم يتناولهم القانون على ذلك ومن بينهم المستأجرون بمركز ارميت الذين ارسلوا التماساً بذلك في ١٤ مايو ١٩٢١ جاء فيه : « ان المرسوم السلطاني لا يشملنا لان عقود الايجار ابرمت في نوفمبر سنة ١٩١٩ والمادة الرابعة تحدد النظر في العقود الرسمية في سنة ١٩٢٠ الزراعية باعتبار السنة اولها شهر توت وذلك واضح جلياً من نفس تأجيرات أطيان الحكومة التي تبتدى من أغسطس وتنتهى في يوليو من كل سنة ولا يوجد مطلقاً مواعيد لتأجير أطيان ابتداها شهر يناير الاقرنكى لهذا يكون تحرير عقودنا ضمن سنة ١٩٢٠ الزراعية ونكون نحن أول من يستحقون عطف مولانا السلطان وحكومتنا الساهرة ومن الظلم عدم النظر في مصيبتنا ....

ومن الصعب علينا كمستأجرين احتمال خسارة تقرب من ٦٦ ألف جنيه فوق ائعابنا ومالك واحد يمتص بمائتنا ويستعبدنا وهذا البيان لا ينكره المالك ولا يمكن انكاره .

ولسنا نحن أول من يستحقون عطف مولانا السلطان وحكوماتنا لأننا أصبحنا في حالة خراب ودمار وفوق تلك قسوة المالك الفائقة الحد الذي حسب للخسارة فوايد المائة ٧,٥ وهر من كل ممتلكاتنا حتى بيوتنا التي نسكنها نحن وأولادنا وحبس كل أرزاقنا ومحصولاتنا الشتوية<sup>١٩</sup> . ولما كان الوضع يهدد بأوخم العواقب فقد تدخلت الحكومة في السنة التالية لإصدار قانون آخر لتخفيض الاراضي الزراعية عن سنتي ١٩٢٢/٢١ بواسطة تلك اللجان . وقد استمر تدخل الحكومة المحدود هذا كلما دعت الضرورة الى ذلك .

ففي سنة ١٩٣٠ اصدرت الحكومة قانونا في ديسمبر بمنح مهلة للمستأجرين وانه لا يجوز مطالبة الذين دفعوا ١/٢٩ سنة ١٩٣٠ قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١ بالخمس الباقي ولا بالمتاخرات عن السنتين الزراعتين السابقتين بمقتضى العقد كما تقرر تخفيض ٢٠٪ من ايجار ١٩٣٠/٢٩ لمن دفع ٨٠٪ من الايجار وتخفيض ٣٠٪ لمن سدد ٧٠٪ من ايجار سنة ١٩٣١/٣٠ الزراعية<sup>٢٠</sup> ومن الواضح ان - تدخل الحكومة في مشكلة الايجارات لم يكن حاسما . وقد رأينا كيف تخوف المستأجرون من هذه اللجان وجدوى فاعليتها وهو تخوف كان له ما يبرره . فقد ترك حل هذه المشكلة بأيدي كبار الملاك بالاضافة الى ان قرارات هذه اللجان لم تكن ملزمة فهي لجان استشارية أكثر منها تفريرية .

ويصور الاب عيروط حالة اثنين من هؤلاء المستأجرين من سنة ١٩٣٦ الأول فلاح من ميت غمر يستأجر فدانين بعشرين جنيها عن السنة الزراعية . ويزرع احدهما قطنا فينتج اربعة قناطير يبيعها بسعر ثلاثة جنيها ونصف تقريبا يدفع ثمنها للمالك أي أن ١٤ جنيها تذهب من الايجار والفدان الآخر يزرع نصفه برسيما لاستهلاك الماشية والنصف الآخر قمح وينتج اربعين ونصف ثمنها ستة جنيها تقريبا يحصل منها المؤجر على اربعة جنيها كقسط ثاني من الايجار . ثم يزرع المستأجر الفدانين ثرة بعد ذلك ولكن قبل الغلة عليه أن يسد الباقي للمالك وهو جنيهان حتى يستطيع بعدها الفلاح التصرف في محصول الثرة . الذي يستخدمة كقوت اساسي . وهو كل ما يحصل عليه . اذا سار كل شيء على ما يرام . اما اذا تلف المحصول أو بيع بسعر منخفض . وفي هذه الحالة يحل الدمار بهذا الفلاح حيث يرغم على الدفع بوسائل قاسية<sup>٢١</sup> . والثاني مستأجر ، من هذا النوع ، توقع الحجز على جاموسة ويروي مأساته فيقول «استأجرت

فدانين كل منهما باثنى عشر جنيها وانفقت على واحد خمسة جنيهات ...  
ولا أقول شيئا عن شغلي وشغل اولادى ولا عن مساعدة حيواناتى طول  
السنة واليك النتيجة : انتج فدان ٤ قناطير من القطن بيعت باثنى عشر  
جنيها ، والاخر خمسة ارباب من القمح وسبعة من الذرة بيعت بثلاثة عشر  
جنيها . وقد انفقت من هذا الانتاج البالغ خمسة وعشرون جنيها عشرة  
جنيهات فكيف ابفع الايجار وهو ٢٤ جنيها. واذا فلم يكن هناك سد من بيع  
الجاموسة - ولكن ماامت خاسرا فلماذا تستمر على اخذ الأرض بالايجار  
- لأن الزراعة هي المهنة التى ورثتها عن ابائى ولأنى لا اعرف عمل اخر  
- ولكن لماذا تستأجر الأرض بهذه القيمة المرتفعة .  
- لأن الملاك قد اتفقوا معا على تثبيتها عند هذا المستوى ولأن الفلاحون لا  
يعرفون كيف يخفضونها ثم يعلق الفلاح بعد ذلك على الموقف بقوله مادام انه  
تواخذ منا كل شيء فسنسرق<sup>٢٢</sup> .

هكذا وصلت حالة الفلاحين المستأجرين الى حد المأساة .  
وقد ظلت مشكلة الايجارات قائمة . حتى سنة ١٩٥٢ وتمثل احد المشكلات  
التى كان من الممكن أن يدور حولها صراع اجتماعى واسع النطاق بين  
الفلاحين وكبار الملاك فى الريف المصرى . فقد ارتفعت ايجارات الاراضى  
الزراعية بنسبة ٤٧٢٪ خلال الفترة من ١٩٣٩/٣٨ الى سنة ١٩٥١/٥٠ .  
ومع ارتفاع الايجارات اتسع قطاع الاراضى المستغل بهذه الطريقة فارتفعت  
نسبة الاراضى المؤجرة من ١.٧٣٪ من المساحة الزراعية سنة ١٩٣٩ الى  
٦٠.٧٪ سنة ١٩٤٩ ثم الى ٧٥٪ من هذه المساحة سنة ١٩٥٢ .  
بعد ان اصبح الدخل من الايجار يفوق كثيرا الدخل من الزراعة والزراعة  
على الذمة وتشير الاحصاءات الى ان متوسط دخل الفدان من الزراعة كان  
سنة ٤٨/٤٧ لا يزيد عن ١٧.٥ جنيها بينما كان ايجار الفدان يبلغ ٤٠  
جنيها .

وفى سنة ١٩٤٨ قدرت لجان الضرائب متوسط قيمة انتاج الفدان بحوالى  
١٨.٥ - جنيها بينما كانت وزارة الاوقاف تؤجر اراضيها فى الوجه البحرى  
بمتوسط يصل الى ٣٠ جنيها لكبار المزارعين وبمتوسط ٢٨.٥ جنيها  
لصغار الفلاحين .

كما اكدت الابحاث التى اجرتها مصلحة الفلاح فى النواتر الزراعية  
والتفاتيش ان ايراد الزراعة على الذمة يقل بنسبة الثلث عن الاراضى  
المؤجرة .

وقد أدى هذا الوضع الى التوسع فى هذا النوع من الاستغلال الزراعى  
وامتد حتى الى الملاك المقيمين فى القرى .

وترقب على ذلك ارتفاع اسعار الاراضى الزراعية ارتفاعا فاحشا كنتيجة

للتنافس على اقتنائها كما أدى إلى دخول أعداد متزايدة من عناصر لا تعمل في الزراعة ————— المقيمين في المدن إلى دائرة ملكية الأراضي الزراعية واستغلالها استغلال غياييا عن طريق الإيجار فاستبعت قيسادة الملاك المتغييين . واتسعت معها طبقة الوسطاء الذين يتعامل عن طريقهم الملاك مع الفلاحين .

وأصبحت هذه الشريحة من الوسطاء تحصل على جزء من فائض العمل الزراعى دون أن يقوموا بجهد فى العمليات الانتاجية . وضاعف من هذه المشكلة انها كانت مقرونة بأنواع أخرى من الاستغلال منها اضافة نفقات تطهير الترع والمصارف على الفلاحين وشراء محصول القطن منهم مقدما والمتاجرة فى التقاوى والاسمدة وتاجير الآلات وبيع مياه الري فى أوقات التحريق فى مناطق رى الحياض بالوجه القبلى حيث كانت وابورات الري حكرا على كبار الملاك هذا الى جانب التسليف بفائدة<sup>٢٣</sup> . وهكذا كان هذا القطاع عرضة لآوان متعددة من الاستغلال فلا عجب ان تاتى انتفاضات الفلاحين ضد كبار الملاك من هذا القطاع بالذات .

### الريف المصرى فى ثورة ١٩١٩ :

راينا كيف وصل التناقض فى توزيع الملكية مرحلة يصعب السكوت عليها . وكيف كانت الحكومة غير جادة فى دعم الملكيات الصغيرة . وكيف مارس كبار الملاك الاستغلال على جبهة عريضة . وكيف فشلت محاولات الاصلاح الزراعى رغم تواضعها نتيجة لسيطرة كبار الملاك على جهاز الدولة ومؤسساتها . وعلى ذلك فقد أصبح لامفر من انتفاض الفلاحين ضد هذه الاوضاع الجائرة . والحقيقة أن عوامل القلق الاجتماعى كانت قائمة بين الفلاحين منذ أوائل القرن العشرين وهو الوضع الذى المصت اليه تقارير المعتمدين البريطانيين .

وقد أضافت الحرب الاولى تراكمات جديدة فى الموقف أدت الى سحق الفلاحين بما فرضته الحرب من أعباء اقتصادية وما مارسته السلطة العسكرية الانجليزية من قهر واذلال عانى منه القطاع الزراعى بأكمله . واتخذ شكل جمع المحاصيل والنواب والعلف .

غير أن ابرز المعاناة كانت نتيجة لتجنيد الفلاحين للعمل لحساب السلطة العسكرية الانجليزية أثناء الحرب فى فرقة العمال المصريين خبمة للمجهود الحربى البريطانى .

ولازال الفولكلور المصرى يحفظ ضمن ما يحفظ تلك الموال الحزين الذى يبدأ بالطلع الشهير « بلدى يا بلدى والسلطة أخضت ولدى .. يا عزيز عيني وانا بدى أروح بلدى » والذى ترد صداه فى جنبات الوادى خلال سنوات



الحرب الاولى تعبيرا عن الظلم الذى لقيه الفلاحون من السلطة العسكرية الانجليزية في تلك الفترة . والذى كان العامل الرئيسى وراء مشاركة الفلاحين في ثورة سنة ١٩١٩ والتي اعطت الثورة طابعها العنيف في احداث مارس المعروفة <sup>٢٤</sup> .

وهناك مجموعة حقائق يجب نكرها قبل تناول موضوع الفلاحين في السلطة :

١ - ان مشاركة الفلاحين المصريين ضمن فيالق العمل لخدمة المجهود الحربى البريطانى لم تكن تطوعا كما يحلو للمصادر البريطانية ان تشير اليها فقد توفرت في هذا العمل كل أنواع القهر والأجبار وحتى في الفترة الاولى التى تشير المصادر البريطانية الى ان العلاقة فيها كانت قائمة على قبول التطوع من جانب الفلاحين المصريين فان الوثائق البريطانية نفسها تدحض هذا الرأى ففي شهادة لاحد الضباط البريطانيين المسئولين عن الامداد والتموين في الجيش البريطانى في مصر امام لجنة من كبار الموظفين البريطانيين تشكلت لبحث هذا الموضوع في عام ١٩١٧ يذكر أنه من بين ٢٠٠ من هؤلاء المتطوعين امكن التعاقد معهم في بنى سويف وصل عامل واحد الى القاهرة وهرب الباقون في الطريق .

ثانيا : ان سياسة تسخيل الادارة المصرية للقبض على الفلاحين وتصديرهم للعمل في فيالق العمال لم تكن بدورها تطوعا من رجال الادارة المصرية من المأمورين والعمد كما يحلو لبعض الكتاب الانجليز تصويرها بقدر ما كانت سياسة مرسومة تسجلها الوثائق البريطانية السرية .

ثالثا : ان فكره التطوع التى حاولت الوثائق البريطانية أن تروج لها نابغة من محاولة السلطات البريطانية التوفيق بين ما أعلنته على لسان قائد قواتها في مصر في ٧ نوفمبر ١٩١٤ من أنها « لن تطلب من الشعب المصرى اية مساعدة في الحرب الدائرة » وبين ما مارسته فعلا في مصر أثناء الحرب وابرزها تجنيد الفلاحين للعمل في خدمة المجهود الحربى البريطانى .

وتشير الوثائق البريطانية الى أن عدد العمال المصريين الذين كانوا يعملون لدى الجيش البريطانى في اخر مارس ١٩١٦ قد بلغ ١٩٥٢٧ عاملا ولم يمض عام ( مايو ١٩١٧ ) حتى تصاعد عددهم الى ٩٨٢٠٠ عامل ومع اتساع ميادين القتال تعددت اماكن عملهم وبلغ عدد العاملين منهم خارج مصر - العراق وفرنسا وسالونيك ومبروس - ٢٤٧٠٠ عامل منهم ١٢ الفا في فرنسا وحدها ويذكر احد التقارير البريطانية ان فيالق العمال المصريين كانت تضم اعدادا غير قليلة من كبار السن ومن الصبيان ومع تطور الحرب زادت المطالب البريطانية على العمال المصريين حتى بلغ عدد الذين ادخلوا خدمه الجيش البريطانى في الفترة من ١٧ مارس ١٩١٧ حتى ٢٠ يونيو



١٩١٨ م ٣٢٧١٩٩ عاملا وخلال هذه الفترة استخدمت السلطات البريطانية في مصر صراحه أسلوب التجنيد الاجباري مستخدمه في ذلك تعبيرا غامضا هو الضغط الادارى لتحقيق هذا الهدف وقد تطلب هذا النظام اعداد قوائم بالقادرين على العمل من الفلاحين ممن تتراوح اعمارهم بين ١٨ و ٤٥ سنة على اساس قوائم الفلاحين العاملين سنويا في تقوية الجسور وقد صاحب هذا النظام مظالم واسعه النطاق تلك ان بعض العمدة قد استغلوا الصلاحيات الواسعه التي منحت لهم لتقديم الفلاحين الى رجال الادارة لاجرا من مكاسب شخصية أو للتشفى من خصومهم الشخصيين هذا بالإضافة الى المعاملة السيئة التي لقيها الفلاحون من رجال البوليس في هجماتهم الدورية على القرى<sup>٢٥</sup> . وتعترف الوثائق البريطانية بانه كان لابد من اللجوء الى اشكال مختلفة من القسر والالزام ..

وقد لعبت بعض العناصر من رجال الادارة المصريين دورا بارزا في هذه العمليات لحساب السلطات البريطانية وارهاب الفلاحين من أمثال ابراهيم باشا حليم الذي كان مديرا لجرجا خلال ١٩١٦ والنصف الاول من ١٩١٧ ومحمد حمدي بك وكيل مديرية جرجا في تلك الوقت وحسن رياض برهان مأمور سوهاج واحمد الصواف مأمور مركز جرجا ومحمد بك خلوصي مأمور طهطا والسيد افندي محمد مأمور ابو تيج ويعترف « هكس جواي » الذي كان مسئولا عن انشاء فرقة العمال المصرية انه لولا مساعدة رجال من امثال ابراهيم باشا حليم هذا لما كان لهذه الفرقة أثر . ولا عجب فقد كانت هذه العناصر هدف جماهير الثائرين في ثورة ١٩١٩<sup>٢٦</sup> .

وكان رجال الحكومة يدخلون القرية وينتظرون رجوع الفلاحين الى منازلهم في الغروب فيحققون بهم وينتقون خيرهم للخدمة فاذا رفض احدهم هذا التطوع الاجباري جلد حتى الاقرار بالقبول وعلى هذا النحو ساقوا أطفالا من سن ١٤ سنة وشيوخا من سن السبعين وكان هؤلاء يعملون في ظروف قاسية مما جعلهم فريسة للأمراض الوبائية . وضاعف من تأثير هذه الأمراض الجوع والبرد والحقيقة ان المتاعب التي تعرضت لها فيالق العمال في ميادين القتال المختلفة يصعب وصفها خاصة في غاليلوى وفلسطين . وفي شهادة للجنرال كامبل في مايو سنة ١٩١٨ يذكر ان ثلاثة الاف من بين ٢١ الف عامل في هذه الفيالق تحت قيادته يرقعون في المستشفيات . كما ذكر البريجانير جنرال سيرملكولى ان فرق النقل بالجمال قد تسببت خسائر كبيرة في تلال اليهودية في فلسطين بالإضافة الى المتاعب الصحية التي عانى منها الفلاحون المصريون في منطقة وادي الأردن وبينما تشير الوثائق البريطانية الى ان عدد الفلاحين الذين تم جمعهم ضمن فرقة العمال المصريين بلغ ٥٠٠ الف عامل فان بعض المصادر المصرية تقدر عددهم بأكثر

من مليون عامل<sup>٢٧</sup> ومن البداية كانت السلطات البريطانية تتوقع احتمال الثورة من الفلاحين .

فقد قامت وزارة الداخلية فيما بين عامي ١٩١٥ ، ١٩١٦ . بجمع مالا يقل عن عشرة الاف قطعة سلاح وتشير الوثائق البريطانية الى أن الفلاحين كانوا أسبق الفئات في التمرد على الاوضاع التي فرضتها إنجلترا خلال الحرب الاولى وخاصة في مواجهة عمليات جمع الفلاحين لفرقة العمل المصرية . ففي خطاب المنسوب السامي الى وزارة الخارجية البريطانية في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٨ أشارات واضحة الى نشوب عدة حوادث في المديريات خلال شهر مايو من نفس العام راح ضحيتها العديد من الارواح كنتيجة لمقاومة الفلاحين لاوامر السلطات المحلية<sup>٢٨</sup> . وهي حقيقة تؤكدنا سجلات عمد ومشايخ القرى فقد حكم على سيد احمد احمد الزميتى شيخ عزبة عبد الحق بمركز فاقوس بغرامة لتعرضة للقوة التي توجهت لاختذ نفر للسلطة . كما حوكم شيخ عزبة سالم لاهماله في تقديم الانفجار المطلوبة لحملة الجمال بالصالحية . كما امتنع شيخ ثالث عن تقديم الانفجار المطلوبة للسلطة العسكرية وصدر الحكم بتغريمه . وتسجل هذه السجلات العديد من حالات مقاومة السلطة . وعدم التعاون معها في جمع الانفجار المطلوبين للسلطة العسكرية<sup>٢٩</sup> . غير ان هذه المقاومة لم تتحول الى اضطرابات واسعة النطاق الا أنها كانت مقدمة لمشاركة الفلاحين الواسعة في ثورة ١٩١٩ وهي المشاركة التي اعطت الثورة طابعها العنيف فلم تكن الثورة تبدأ في القاهرة حتى كان الريف يعوج بحركة تورية عنيفة إستهدفت وسائل المواصلات ومراكز البوليس ومخازن الحبوب وغيرها ففي ١٤ مارس سنة ١٩١٩ هاجم الفلاحون في المنوفية مركز منوف حيث كان عدد من الفلاحين الذين جمعتهم السلطات في فرقة العمال المصرية لا يزال موجودا بالمركز واطلقت الجماهير سراهم ثم احترقت المركز . وفي اليوم التالي حدثت هجمات منتظمة على وسائل المواصلات في معظم المناطق ولم يحل منتصف النهار حتى كانت جميع خطوط البرق في شمال القاهرة قد قطعت باستثناء الخط للعسكري الموصل للأسكندرية ففي قليوب انتزعت جموع الفلاحين الثائرة قضبان السكة الحديد وقطعت بذلك خط الاتصال الرئيسي بين القاهرة والأسكندرية وبور سعيد وهاجمت محطة قليوب وقطارات الركاب وابتلقوا أسلاك البرق وخبثوا الطريق الزراعى بعد أن احشوا به حفرا عميقة لاعاقة سير السيارات وحدثت اصابات عديدة نتيجة للاشتباكات بين الثائرين والقوات الانجليزية وقتل جندي بريطاني . وقد تعرضت القطارات في الدلتا لهجمات متعددة واحرق العديد من خطوط السكك الحديدية الضيقة . وتشير التقارير البريطانية الى ان الأضرار الشديدة التي لحقت بوسائل المواصلات

والهجمات المركزة على الأوربيين خلال يوم ١٥ مارس كانت نتيجة لمشاركة الفلاحين في الثورة . فالثورة التي بدأت في شكل مظاهرات في المدن اخنت تنهج نهجا شديدا العنف وأصبحت حياة الأوربيين وممتلكاتهم في المديرية خاصة في الصعيد مهددة بالخطر واستمرت عمليات تدمير وسائل المواصلات طوال ١٦ مارس فالتف خط السكة الحديد في بشتيل وتوقف الخط البديل الى الاسكندرية عبر ايتاي البارود كما قطع الخط البديل بين القاهرة والقناة عبر بلبيس عند شبين القناطر وفي صباح ١٦ مارس لم تكن هناك اية وسيلة من وسائل الاتصال بين القاهرة والمديرية سواء عن طريق التلغراف او التليفون او السكة الحديد بعد أن احرق عدد كبير من محطات السكة الحديد على خطوط الضواحي وانتزعت قضبانها<sup>٢٠</sup> .

وفي منيا القمح هاجم الفلاحون مقر المركز واطلقوا سراح المسجونين ثم هاجموا محطة السكة الحديد واشتبكوا مع القوات البريطانية تساعدها الطائرات فقتل ثلاثون واصيب ١٩ بجراح .

وفي اليومين التاليين ازدادت الحالة سوءا حيث كانت مديريات الغربية والمنوفية والدقهلية في حالة ثورة عامة وشهدت مراكزها احداثا عنيفة حيث احترقت محطات السكك الحديدية كما اتلفت معظم الطرق الزراعية واحرق مركز رشيد بعد أن هاجمته الجماهير بالطوب والحجارة وخربت محطة السكة الحديد واتلفت خطوط البرق كما أن زفتي كانت تحت سيطرة الجموع الثائرة تماما حيث تآلفت لجنة للثورة اعلنت الاستقلال واتخذت لها علما وطنيا . وفي بلدة العمدان غربية اشتبك الفلاحون مع الجنود البريطانيين الذين هاجموا القرية وتبادلوا معهم اطلاق النار وقبض على الشيخ يوسف عاشور عمدة العمدان وحوكمم بتهمة التحريض على العصيان . وكانت ايتاي البارود محاصرة وسقط المركز في أيدي الجموع الثائرة . وفي نفس اليوم ( ١٧ مارس ) ضربت الجماهير الثائرة ابراهيم باشا حليم مدير البحيرة المتعاون مع السلطات الانجليزية حتى أشرف على الموت أثناء تصديه للثائرين في بمنهور . كما حاول الثائرون احراق منزله . وانتهت المظاهرات في الزقازيق بتدمير حوانيت اليونانيين .

وهكذا كان الجزء الأكبر من الدلتا يوم ١٧ مارس في حالة ثورة عامة وانزلت بالمواصلات خسائر جسيمة واستولى الفلاحون على كميات كبيرة من الفحم الخاص بالقوات البريطانية . وفي يوم ٢١ مارس حدث هجوم كبير على كفر الشيخ من قبل حشد قبر عدد أفراد به ستة آلاف شخص هاجموا المركز واستولوا على ٢٠٠ بنديقة و ٦٠٠٠ طلقة نارية من بنائق البوليس<sup>٢١</sup> .

وفي الوجه القبلى كانت الثورة بالغة العنف ففي ١٥ مارس هاجمت جموع الفلاحين محطة بولاق الدكرور وقطعت أسلاك التلغراف كما دمرت الجماهير الثائرة محطات السكة الحديد فى البدرشين والجوامدية كما عطلت كوبرى قشيشة بين الواسطى وبنى سويف .

وفي الواسطى هاجم عدد كبير من الفلاحين والبدو تقدره الوثائق البريطانية بسبعة آلاف مركز الواسطى واستولوا على اسلحة البوليس وزحفوا على محطة السكة الحديد وراحوا ينتزعون قضبان السكة الحديد بين الواسطى والرقه الغربية عبر مسافة تصل الى حوالى عشرة كيلو مترات . كما هاجمت جماهير الفلاحين القطار السريع القادم من القاهرة وحطمت نوافذه واضطر القطار الى العودة الى القاهرة . كما تعرض قطار الصباح القادم من الفيوم للهجوم فى محطة الواسطى ونجا من فيه من الركاب الأوربيين وبينهم مفتش بوزارة الداخلية بأعجوبة . وفى نفس اليوم قتل المستر ارثر سميث من كبار الموظفين البريطانيين بمصلحة السكة الحديد عند وصوله بالقطار الى الواسطى فى عربة خاصة . وفى الفيوم شارك البدو الفلاحين فى الهجوم على القوات البريطانية وهاجموا محطات السكة الحديد ببنى سويف .

وكانت أكثر حوادث الثورة عنفا فى مديرية اسيوط حيث هاجم الثوار يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ القطار القادم من الأقصر الى القاهرة وقد وقع الهجوم على القطار فى بيروط ثم بير مواس وكان به بعض الضباط والجنود البريطانيين فقتلهم الثوار وكان من بين القتلى قائم مقام بوب بك مفتش السجون بالوجه القبلى . وقد اهتمت السلطات بهذه الواقعة وانزلت بالفلاحين عقابا هائلا فى هذه المناطق بعد ان القت القبض على مئات منهم<sup>٣٢</sup> .

وفي النصف الثانى من شهر مارس تفاقمّت الحالة فى مديرية اسيوط وسارت النجذات العسكرية من القاهرة الى اسيوط فى النيل عن طريق البواخر ولقيت هذه النجذات مقاومة عنيفة فى المنطقة بين بيروط وأسيوط من جماعات الثوار المتمركزة على ضفة النيل .

فقد هوجمت هذه النجذات ثلاث مرات الأولى تجاه بلدة شلش بمركز بيروط وكان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين بالبنائى والعصى وحاولوا الاستيلاء على الباخرة ولكن تمكنت القوة الموجودة على ظهر الباخرة من صد الهجوم بعد أن خصت المدافع الرشاشة عددا كبيرا من المهاجمين . ووقع الهجوم الثانى جنوب قرية شلش ولم يستطع الثوار الاستيلاء على الباخرة لكنهم تمكنوا من اصابة الليفتانت كولونيل هيزل الذى قتل برصاص أحد الرماة من الشاطىء وكان مفتشا بالداخلية وشغل أثناء الحرب منصب



مفتش فرقة العمال المصرية كما أصيب ضابط آخر من ضباط هذه القوة ووقع الهجوم الثالث جنوب محطة « نزالى جنوب » وكان الموقع الذى أتخذته الثوار مناسبة للهجوم غير أن المدافع الرشاشة تكفلت بصد الهجوم وتعترف الوثائق البريطانية أن قوات الجنرال هدلستون المتجهة إلى أسبوط قد لقيت مقاومة من جماعات الثوار على ضفة النيل فى المناطق المجاورة للوئى ومنفلوط وديروط<sup>٤٣</sup> .

وقد ووجهت مشاركة الفلاحين فى الثورة بعنف بالغ من قبل سلطات الاحتلال . وفى ١٧ مارس أصدرت السلطات البريطانية بلاغا حملت فيه القرى نفقات اصلاح الخطوط التى تتلف بالقرب منها والتعويضات عن احراق المحطات الواقعة بجوارها قالت فيه « إن القرى الواقعة بقرب الخطوط الحديدية التى يحدث بها تلف تكون مسئولة عن جميع الترميمات وكذلك عن التعويضات فى حالة احراق المحطات أو حدوث نهب أو سلب » . ولما اتسعت حركة قطع السكك الحديدية وتدمير المحطات أصدرت القيادة العامة فى ٢٠ مارس أنذار جاء فيه « كل حادث جديد من حوادث تدمير السكة الحديد أو المهمات الحديدية يعاقب عليه بأحراق القرية التى هى أقرب من غيرها إلى مكان التدمير » . كما أصدرت السلطات البريطانية أمرا بحظر التجول بين القرى بين غروب الشمس وشرورها . ووجهت الحملات إلى المديرية لقمع الثورة فسيرت القيادة البريطانية فصائل متنقلة من الجند فى الوجه البحرى وانشأت خطوطا منتظمة من الدوريات كانت تطوف بالبلاد بين السكك الحديدية والطرق الزراعية وانفذت البواخر النيلية إلى الوجه القبلى محملة بالمدافع والنخائر لقمع الثورة فى الوجه القبلى وسيرت القطارات المسلحة فى مختلف الجهات وانشأت دوريات مائية على سفن مسلحة فى النيل والترع واستخدمت الطائرات الحربية لحراسة القطارات المسلحة فكانت ترافقها فى سيرها وتطلق النار على كل حشد من الناس تشبهه فى نياته .

وكانت مديرية الجيزة مسرحا لكثير من الفظائع وفى ١٥ مارس فتح الجنود البريطانيون النار على أهالى ناحية كفر الشوام بمركز أمبابة الذين كانوا مجتمعين فى عرس لهم فقتل منهم ستة أشخاص وفى ١٨ مارس حلقت الطائرات البريطانية فوق قريتي المتانية والحمة بمركز العياط وألقت قنابلها على البلديتين فأصيب بعض الأهالى فى القريتين .

وفى ٢٢ مارس نزل بعض الجنود الانجليز بقرية بشتيل وأخذوا يضربون الفلاحين بالسياط بعد أن أقتحموا بعض المنازل . وفى الصباح الباكر يوم ٢٥ مارس أقتحم الجنود البريطانيون قريتي العزيزية والبدرشتين واحاطوا بهما ثم أشعلوا فيهما النار بعد أن نهبا منازل العمدة والمشايخ وعند خروج



السكان من منازلهم مذعورين كان الجنود يفتشونهم ويسلبونهم ما يملكون ثم أعتدوا على أعراض النساء وكان كل من يحاول أطفاء الحريق من الفلاحين يطلق الجنود عليه النار . وفي ٣٠ مارس أقتحم الجنود قرية نزلة الشوبك وسلبوا منها ما وصلت إليه أيديهم واعتدوا على أعراض النساء وأمام مقاومة الأهالي أحتوا يطلقون النار جزافاً فقتل من الفلاحين ٢١ وجرح ١٢ وأشعل الجنود الانجليز النار في منازل القرية فدمرت ١٤٠ منزلاً من مجموع منازل القرية التي لا تزيد عن ٢١٠ منازل وقبضوا على شيخ القرية وأخيه وأبنيه وأحد الفلاحين وبقنوههم حتى أنصافهم في الأرض ثم أطلقوا عليهم النار وحتى اليوم الثالث لهذا الحادث كان الفلاحون يجدون جثث قتلاهم خلال مزارع القمح أو طافية على مياه الترعة . وتكررت هذه الوقائع في مناطق أخرى فقد أشعل الجنود النار في قرية الشبانات بمركز الزقازيق وحدث نفس الشيء يوم ١٣ أبريل في ثلاث قرى أخرى في مركز إيتاي البارود<sup>٢٤</sup> .

أن رد الفعل العنيف من قبل السلطات الانجليزية في سنحوق حركة الفلاحين كان يخفى وراءه خوف السلطات الانجليزية من احتمال تحول ثورة الفلاحين الى ثورة اجتماعية بعد أن فقدت السلطة المركزية سيطرتها على البلاد وهو خوف شاركت فيه النورجوازية وكبار الملاك وقيادة الوفد ويشير شبتهم في تقريره في ١٦ مارس ١٩١٩ الى « أن الفلاحين قد أستثيروا لقطع المواصلات وأنهم يهددون بمهاجمة الممتلكات الخاصة وقد دفع الخوف من هذا التهديد المهنيين المصريين الى محاولة الوصول الى نوع من التفاهم مع المتطرفين ليخففوا من تطرفهم ولإجبارهم على تشكيل الوزارة » .

وفي نفس التقرير يقول « وقد أبلغني جعفر باشا وكيل وزارة الداخلية الذي اجتمع اليوم مع بعض الزعماء المتطرفين أن هؤلاء الزعماء أنفسهم يخشون من الروح التي أستثيرت » ومن الواضح أن قيادة الثورة أيضاً أخذتها الرهبة والدهشة من عنف ثورة الفلاحين وبدأت ترتعد خوفاً من أن تتحول الثورة السياسية ضد الاحتلال الى ثورة اجتماعية تجتاح كبار الملاك والحقيقة أن احتمال تحول حركة الفلاحين في الثورة الى ثورة اجتماعية تستهدف أراضي كبار الملاك كان أمراً ممكناً . فتشير الوثائق البريطانية الى أن الفلاحين في بعض المديرية قد ثاروا ضد ملاك الأراضي ونهبوا المزارع الكبيرة كما هاجم الفلاحون القادمون من كفر الشيخ مقر الومين في سخا واحرقوا مبنى الاستراحة ومكتب البريد ومخطة السكة الحديد الضيقة وأنزلوا خسائر كبيرة بالحصولات بعد أن اعتقد الفلاحون أنهم سوف يحصلون على قطع من الأرض مع أعفائهم من متأخرات الضرائب<sup>٢٥</sup> .

وفي بنى مزار قام الفلاحون بالهجوم على مزرعة يوسف بك ثابت كما تزعم بعض صفار الأعيان حوادث العنف كما حدث في مراكز دمنهور وبنى مزار وأطسا<sup>٣٦</sup> . وهو وضع أزعج كثيرا كبار الملاك ويفسر ظاهرة قيام المجالس المحلية في الأقاليم خلال الثورة للحفاظ على أوضاع الملكية القائمة بعد أن أفلت زمام الموقف من حكومة القاهرة<sup>٣٧</sup> .

كما يفسر ظاهرة الاعتدال والتهبئة التى اتخذها كبار الملاك فى الثورة التى أصبحت تحكم تصرفاتهم فى الفترة التالية . ويفسر ظاهرة لجان تهبئة الخواطر التى تشكلت فى الأقاليم من الأعيان وكبار الملاك فى محاولة لتطويق حركة الجماهير . ففى المنيا تصدى حسن بك عبد الرازق رئيس لجنة تهبئة الخواطر بالمنيا لمظاهرة كانت تهتف بسقوط مأمور مركز بنى مزار لعدم اخبارهم بنبا قطار سكة حديد يوم ١٩ مارس سنة ١٩١٩ يحمل بعض الانجليز ليقتلوهم ونصحهم بالتزام السكنية . كما أن حركة عربان الجوازي لمهاجمة القوة البريطانية الموجودة بالمنيا ووجهت بالتبويخ من على بك المصرى وطلب منهم التزام السكنية .

كما كانت مهمة هذه اللجان فى أسبوط هى الحيلولة بين الأهالى وبين القيام بمظاهرات عنيفة وفى سمالوط أذاع محمد الشريعى باشا منشورا يطلب فيه من الأهالى التزام الهدوء والسكنية لأن اخلال الأمن يضر بالقضية الوطنية .

هذا بالإضافة الى أن بعض مشايخ العزب الذين شاركوا فى المظاهرات عوقبوا بالطرد من وظائفهم من قبل كبار الملاك الذين يملكون هذه العزب ومن هؤلاء عمده " شبرا النملة الذى دعا عمد نواحي المناطق المجاورة له للاحتجاج على الأوضاع القائمة . وقد ظل عنف حركة الفلاحين فى ثورة ١٩١٩ ماثلا فى أذهان السلطة الممثلة لكبار الملاك طوال فترة حكمهم ومن الطبيعى أن يعارض كبار الملاك أية محاولة عنيفة للنيل من النظام الاجتماعى القائم وقمعها بكل شدة كما حدث بالنسبة لمظاهرات واحداث سنة ١٩٤٦ التى تزعمتها لجنة الطلبة والعمال والتى دعت فى بيانها الى تغيير الأوضاع الاجتماعية بما فى ذلك القطاع الزراعى حيث جاء فى بيانها " أن سوء توزيع الثروة القومية تطلب إعادة توزيع الأرض ومنحها للفلاحين فى شكل ملكيات صغيرة وانشاء نظام تعاونى<sup>٣٩</sup> . غير أن ما كان يزعم سلطات كبار الملاك كثيرا هو حركة الفلاحين فى الريف وهى حقيقة عبر عنها اسماعيل صدقى فى حديثه فى مجلس الشيوخ فى ١٥ يوليو ١٩٤٦ معلقا على أحداث ذلك العام بقوله " أن الطلبة هناك سيعملون لأفساد العلاقات فى القرى بين الملاك الزراعيين وهذا أشد ما يكون خطرا على النظام الاجتماعى " .<sup>٤٠</sup>

وهو وضع يفسر عنف مواجهة كبار الملاك لانتفاضات الفلاحين في بعض مناطق الملكيات الكبيرة . وهى الانتفاضات التى كانت واضحة طوال هذه الفترة .

**مظاهر الصراع الاجتماعى فى الريف بعد ثورة سنة ١٩١٩**  
ان اغفال مطلب التغيير فى ثورة ١٩١٩ قد ترك المشكلات فى القطاع الزراعى دون حل فما كانت ثورة سنة ١٩١٩ تتوقف حتى ووجه الفلاحون بمشكلة الايجارات التى عرضنا لها والتى كان من الواضح انها تخفى وراءها امكانيات نشوب صراع اجتماعى بين الفلاحين وكبار الملاك لم يتردد الفلاحون فى التلويح به فى عرائضهم التى ارسلوها الى الديوان السلطانى ومنها الاضراب وترك الأرض . ولما كانت أسباب الصراع الاجتماعى قائمة وتتفاقم يوما بعد يوم فقد شهدت الفترة التالية عددا من انتفاضات الفلاحين فى المناطق التى سيطر عليها كبار الملاك وكان من الممكن ان ينفجر الموقف حول ابسط الاسباب خاصة فى مواجهة السلطة التى كانت فى نظر الفلاحين مسئولة عن الاوضاع التى وصلت اليها حالتهم . كما حدث فى قرية ابو شادى سنة ١٩٣٦ عندما قررت مصلحة الري قطع قناة كانت القرية كلها تروى منها منذ ثلاثين عاما حتى تحقق توزيعا أفضل للري . فثار الأهالى على العمال ورجال الشرطة الذين كلفوا بذلك وبقوات الجيش التى هرعت الى الموقع وعلى مدى عدة أيام تمكن الفلاحون من منع السلطات الحكومية المعززة بقوات الجيش والبوليس من تنفيذ المشروع وشاركت القرية كلها فى تحدى الحكومة وكانت النساء فى الصف الأول يحرضن الرجال والصبية يجمعون النخائر ويقدمونها للرجال<sup>٤١</sup>

واذا كانت الحالة السابقة واحدة من حالات التعبير عن السخط المكبوت ضد السلطة فان ماحدث فى قرية شبراريس من نفس العام يتصل بالصراع الاجتماعى حول الأرض . ففي ابريل سنة ١٩٣٦ ثار الفلاحون فى قرية شبراريس احدى قرى البحيرة بسبب نزع ملكية بعض أراضيهم .

ونلك ان بعض المصارف الكبرى حاول انتزاع عربة يملكها أحد الأعيان وكانت اراضى العربة مقسمة الى مساحات يستأجرها الفلاحون لمدة تزيد عن عشرين سنة . وعندما وصل مندوب البنك للقيام باجراءات نزع الملكية عارض الفلاحون فى ذلك لأن الخطوة التالية كانت تعنى طردهم من الأرض . وما لبث ان تدخلت الشرطة لحسم الموقف حيث انتقل معاون المركز على رأس قوة مسلحة الى موضع الحادث ولكن الفلاحين هاجموا هذه القوة

ففتحت القوة النار لارهابهم . لكن الفلاحين زانت ثورتهم وتطور الموقف  
فهاجم الفلاحون الأسلاك التليفونية وقطعوها كما أحرقوا سيارة البوليس  
ولم تلبث ان وصلت قوة أخرى لنجدة القوة الأولى لكنها لم تكن كافية لقمع  
هذه الحركة مما يتطلب انتقال مدير الأمن على رأس قوة ثالثة أكبر ولم  
تستقر الأحوال الا بعد ان فتح البوليس النار مما ترتب عليه اصابة عدد من  
الفلاحين وجرح سبعة من رجال الشرطة وقد قبض على عدد من الفلاحين  
الناثرين<sup>٤٢</sup>

وفي بداية الاربيعينات وبينما كانت حركة العمال في المن تزداد عتقا  
عن طريق الاضرابات والمظاهرات بسبب ضغط المشكلة الاجتماعية  
اتخذت حركة الفلاحين في الريف طريقا آخر هو القتل الذي وجد فيه  
الفلاحون مخرجا لتصفية حسابهم مع كبار الملاك وشمل القتل كبار الملاك  
وأبوات تنفيذ سياستهم مثل مديري دوائرهم وأعوانهم . وسنعرض لواحد  
من هذه الحوادث ذات الدلالة التي وقعت في أملاك اسرة محمد علي في  
الزنكلون التي كانت مملوكة للأمير أحمد سيف الدين الأخ غير الشقيق للملك  
فؤاد وكان الأمير يملك كل زمام القرية البالغ مساحته ٣٥٨٩ فداناً<sup>٤٣</sup>  
ففي أوائل سنة ١٩٤٠ أطلق أحد الفلاحين النار على محمد بك شوكت  
وكيل دائرة الأمير سيف الدين وأصيب وكيل الدائرة اصابات بالغة .  
وكان من الممكن أن يفسر الحادث على انه حادث قتل عادي لكن هنا  
وثيقة تكشف الأبعاد الحقيقية لهذا الحادث الذي يعتبر واحدا من هذه  
الحوادث التي حفلت بها تلك الفترة في مناطق كبار الملاك وحيث أحضرت  
السلطات على أثرها قوات من الجيش والهجانة لارهاب القرية والقرى  
المجاورة . كما يتضح من الخطاب التالي الموجود ضمن أوراق عابدين .  
« أخى حصل عقب صلاة يوم الجمعة حادث مخزن وهو اطلاق النار على  
وكيل الدائرة محمد بك شوكت فأصيب في كتفه الأيسر وبخل بعض الرش الى  
الرئة وحصل كسر ضلعين وضغط على الرئة ايضا وحالته سيئة وهو الآن  
بالمستشفى الأميرى بالزقازيق وقد كنت موجودا بمنزلى وقت الحادث  
وسمعت الأعيمة فنزلت وتوجهت الى منزله وكنت أنا أول من دخل المنزل أنا  
ومحمود أفندى سيد أحمد وخملائه وأنخلناه داخل المنزل حيث الاعتداء وقع  
في حديقة المنزل وحضر مأمور المركز والمعاون والحكمدار ووكيله والمدير  
ورئيس النيابة وقد اتهم التفتيش العمدة وابنه ورجلين من عزبة الدالى وهى  
تابعة للتفتيش وانتهى التحقيق الساعة ٤ صباحا وحضر عننا فرقتان من  
عساكر المركز ومن الجيش الم رابط وفي الصباح حضر الهجانة وهم يسمون  
( الكتربيد ) والحالة عننا سيئة جدا والبلد متعصبة للغاية ضد التفتيش



وموظفيه وندعو الله ان يسلمنا شرهم<sup>٤٤</sup> ، والخطاب على الرغم من أنه خطاب شخصي الا أنه يعطى أكثر من دلالة فالحادث ناتج من موقف القرية كلها ضد التفتيش . والسلطات المحلية استحضرت قوات تفوق كثيرا القوات اللازمة لمواجهة حادث عادي وواضح ان الهدف من احضارها هو احتمال حدوث اضطرابات من القرية كلها . وفي كفر البرامون بالدقهلية البالغ زمامها ٧٥٠ فدانا ويسكنها ٣٠٠٠ فلاح لا يملكون الا ١٢ فدانا بينما يملك تفتيش افيروف باقى أطيان القرية كان التفتيش يرفض تأجير الأرض للفلاحين ويفضل تشغيلهم كعمال زراعة بأجر لا يزيد عن خمسة قروش يوميا بينما كان متوسط أجر العامل الزراعى في البلاد المجاورة ثمانية قروش وكان عمدة القرية يمارس ضغطا على الفلاحين لحساب المالك فيمنع الفلاحين من مغادرة القرية للحصول على الأجر الأعلى ونتيجة لذلك قامت مظاهرة من الأهالى تهتف ضد العمدة وتنخل البوليس لقمع المظاهرة وسقط اثنان من الفلاحين قتلى هما الجميل زايد ورمزى شهدى . وخلال تلك الفترة قدمت أول قضية شيوعية للفلاحين في المنصورة في قرية طناح<sup>٤٥</sup> وفيما بين سنة ١٩٤٩ و ١٩٥١ تفاقمت انتفاضات الفلاحين في الملكيات الكبيرة وخاصة في بهوت وكفورنجم . حيث هاجم الفلاحون الحراس ومراكز الشرطة وأشعلوا النار في المكاتب مطالبين بالأرض التى يفلحونها وقد شهدت هذه الأحداث أراضى البدرأوى عاشور والأمير يوسف كمال والأمير محمد على وفؤاد سراج الدين باشا وعبد اللطيف طلعت حيث كانت ممتلكاتهم مسرحا لأعمال عصيان حمل الفلاحون فيها السلاح أحيانا وحدث ذلك حتى فى الأراضى الملكية وأراضى الحكومة وقد وجهت هذه الحركات بعمليات قمع لامثيل لها<sup>٤٦</sup> ففي قرية كفور نجم التى كانت مملوكة للأمير محمد على ولى عرش فاروق ثار الفلاحون ضد سادة الأرض وقد بدأت هذه الأحداث عندما تأخر الفلاحون المستأجرون فى سداد الأيجار المرتفع الذى كانت تفرضه سلطات المالك . ونتيجة لذلك فقد هاجم مفتش الدائرة محمود الصاوى بالتعاون مع السلطات الادارية فى المركز بيوت الفلاحين وانتزع منها كل شئ حتى حلى النساء القليل . وعندما احتج الفلاحون على هذه المعاملة اطلقت النار على عنانى عواد فى وضخ النهار الذى تزعم هذا الاحتجاج وقبض على عشرات من أهل القرية وفرض على القرية نظام قاس<sup>٤٧</sup>

وفى نفس العام ( يونيو سنة ١٩٥١ ) شهدت قرية بهوت انتفاضة أخرى حيث كان محمد باشا البدرأوى وشقيقه محمد السيد بك البدرأوى يملكان ٢٠٨٩ فدانا من زمام القرية بينما كان معظم الباقي من زمام القرية يملكه أفراد آخرون من عائلة البدرأوى<sup>٤٨</sup>



وقد بدأت هذه الانتفاضة عندما حاول بعض الفلاحين مناقشة نظام الإيجار المفروض عليهم مع أبو العمائم ناظر زراعة عائلة البيراوى عاشور فى مركز طلخا ونتيجة لذلك تم استدعاء هؤلاء الفلاحين الى سراى الباشا ليضربوا بالكرايبج أمام أهل القرية . وعندما احتج أحدهم على هذه المعاملة أطلق عليه الباشا رصاصة من بندقية أحد الجنود بعد أن انتزعها منه ونتيجة لذلك ثار الفلاحون وهاجموا قصر محبى باشا البيراوى وأشعلوا فيه النار واستعان الباشا بسلطات الأمن المحلية التى فرضت على القرية كلها نظام حظر التجول وسيق خمسون فلاحا لحاكمتهم بتهمة الاعتداء على قصر الباشا .<sup>٤٩</sup>

ولم تكن أراضى الحكومة بعيدة عن هذه الانتفاضات كما أنها لم تكن بعيدة عن الاستغلال الذى مورس على الفلاحين فى اكتوبر سنة ١٩٥١ ثار صغار المستأجرين لأراضى الحكومة فى قرى السرو بالدقهلية واستولوا على الأراضى التى كانوا يزرعونها لأن الحكومة كانت تنوى بيعها بالمزاد العلنى قطعا كبيرة وكانت هذه الأرض مملوكة لأراضى الدومين ثم تنازلت عنها مصلحة الأملاك الأميرية سنة ١٩٤٠ لوزارة الزراعة<sup>٥٠</sup> .

وهكذا كانت مظاهر القلق الاجتماعى واضحة بين الفلاحين فى مواجهة كبار الملاك الذين كانوا يستخدمون سلطة الدولة وأجهزة القمع الخاصة بها فى مواجهة انتفاضات الفلاحين وكان عنف الرد وضخامته لا يستهدف المنطقة التى حدثت فيها الوقائع وإنما يستهدف ارهاب القطاع الزراعى بأكمله حتى لا تتحول هذه الانتفاضات الى حركة عامة تدمر النظام الاجتماعى القائم خاصة بعد أن وجدت بعض المنظمات الشيوعية طريقها الى الريف ابتداء من سنة ١٩٤٤ .

وثمة حقيقة أخيرة حول هذا الموضوع وهى أن الصراع الاجتماعى فى الريف المصرى كان بشكل رئيسى فى المناطق التى غالبيتها من المستأجرين حيث كان الإيجار أكثر وسائل الاستغلال استنزافا لفائض انتاج الفلاحين .

وهكذا كان الوضع فى الخمسينات فى حاجة الى تغييرات جذرية فى القطاع الزراعى وفى أوضاع الملكية ولم يكن ذلك ممكنا فى اطار النظام القائم وأصبح واضحا أن أى تغيير جذرى فى أوضاع الملكية يتطلب تغييرا فى هيكل النظام القائم .

## هوامش الفصل الخامس

- (١) تقرير كرومر عن سنة ١٩٠٢ . ص ٨١
- (٢) بوسيه العرائض المرفوعة بالتماس وضع قانون لايجارات الاطيان . عريضة رقم ٥٨٦٠ بتاريخ ١٩٢٠/١٢/٧ مقدمة من لفيق من المستأجرين بالنيا ( مجموعة أوراق عابدين التي نقلت لدار الوثائق ) .
- (٣) المصدر السابق . عريضة رقم ٥٩٠٤ في ١٩٢٠/١٢/٩ .
- (٤) المصدر السابق . عريضة رقم ٥٨٨٦ في ١٩٢٠/١٢/١٠ .
- (٥) المصدر السابق . التماس من مستأجري اطيان مركز بلبيس مؤرخ ١٩٢١/١/١١ .
- (٦) المصدر السابق رقم ٤٧٣ في ١٩٢١/٣/٦
- (٧) المصدر السابق مذكرة مؤرخة ١٠ مارس سنة ١٩٢١ بتوقيع عبد الرحمن محمد سكرتير علم لجنة اتحاد المستأجرين بمصر .
- (٨) المصدر السابق . التماس رقم ٥٨٩ مؤرخ ١٩٢١/٣/٢١ .
- (٩) المصدر السابق . التماس مؤرخ ١٩٢١/٣/٢١ .
- (١٠) المصدر السابق . عريضة رقم ٥٩٣ في ١٩٢١/٣/٢٢ .
- (١١) المصدر السابق . التماس اهالى ناحية القصاصين بمراكز الزقازيق مؤرخ ٢١/٣/٢٨
- (١٢) المصدر السابق . تلغراف من سكرتير لجنة اتحاد المستأجرين وآخرين في ٢٨ مارس ١٩٢١ .
- (١٣) المصدر السابق . مذكرة مرفوعة لحضرة صاحب العظمة مولانا السلطان من لجنة اتحاد مستأجري الاطيان في ٣١ مارس سنة ١٩٢١ وموقعة من رئيس لجنة اتحاد مستأجري الاطيان محمود عبد النبي رقم ٦٨٧ في ٣١ مارس سنة ١٩٢١ .
- (١٤) المصدر السابق . تلغراف من لجنة اتحاد المستأجرين بمركز بني مزار في ٤ ابريل سنة ١٩٢١ . وضع من هذه البرقية أن اتحادات المستأجرين هذه كانت من بعض الاعيان الذين يقومون بزراعة اراضيهم ويستأجرون الى جانبها مساحات اخرى فقد جاء في مقدمة هذه البرقية « اجتمع الموقعون على هذا عمد واعيان وصغار المستأجرين بمركز بني مزار » .
- (١٥) المصدر السابق . تلغراف من سكرتير عام لجنة اتحاد المستأجرين عبد الرحمن محمد رقم ٧٢٢ في ٢١/٤/٩ .
- (١٦) المصدر السابق . التماس من لجنة اتحاد المستأجرين رقم ٧٥٢ في ١٩٢١/٤/١٦ .
- (١٧) المصدر السابق . التماس من اهالى ناحية شرشيمه مركز هيا شرقية رقم ٧٧٣ في ١٩٢١/٤/١٩ .
- (١٨) المصدر السابق . التماس من اهالى ناحية الكشح بمركز البلينا بمديرية جرجا في ٥ مايو سنة ١٩٢١ رقم ٨٥٦ .
- (١٩) المصدر السابق . التماس من مستأجرين تفتيش الفيكونت بأرمنت بمديرية قنا في ١٤ مايو سنة ١٩٢١ رقم ٨٦٤ .
- الاطيان المشار اليها اشتراها الفيكونت دي فونتارس من اطيان الدائرة السفنية بعقد مؤرخ في ١٤ اكتوبر سنة ١٩٠٥ والفلاحون المشار اليهم استأجروا من هذه المساحة ١٠٠٠ فدان .
- (٢٠) د . عاصم النسوقي . المرجع السابق . ص ١٤٨ .
- (٢١) عيروط . المرجع السابق . ص ٥٨
- (٢٢) المرجع السابق . ص ٥٩

- (٢٣) ابراهيم عامر ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ ، ١٠٧
- (٢٤) حول المزيد من التفاصيل حول هذه الفترة أنظر :
- دراسة للباحث بعنوان « الفلاحون المصريون بين الثورة العرابية وثورة سنة ١٩١٩  
المجلة المصرية للدراسات التاريخية سنة ١٩٧٥ .
- (٢٥) الأهرام عدد ٢٨ يوليو ١٩٧٢ ، مقال بقلم د . يونان لبيب رزق عن سخرة العمال  
المصريين لحساب السلطة الانجليزية في الحرب العالمية الاولى .
- (٢٦) على بركات ، المرجع السابق .
- (٢٧) المرجع السابق .
- (٢٨) ٥٠ عاما على مرور ثورة سنة ١٩١٩ ، نشرته مؤسسة الأهرام سنة ١٩٦٩ ، ص ٢٢١ .
- (٢٩) دار المحفوظات بقاتر قيد عمد ومشايخ البلاد والعزب وحوادثها مركز فاقوس من  
١٨٩٥ - ١٩٢٥ أرقام ٣١١٤٠ ، ٣١١٤١ ، عين ١٦٤ مخزن ٥٢ .
- (٣٠) عبدالرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٦٨ ، ج ١ ، ص ١٥٢ ، ١٥٤ .
- (٣١) الأهرام ، خمسون عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢١١ - ٢٢٣ .
- (٣٢) على بركات ، المرجع السابق .
- (٣٣) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ - ١٥٦ - أيضا الأهرام خمسون عاما على ثورة  
١٩١٩ ، ص ٢١١ .
- (٣٤) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ - ١٨٣
- (٣٥) الأهرام ، خمسون عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٣١
- (٣٦) د . عاصم السوقي ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .
- (٣٧) محمد أنيس ود . السيد رجب طراز ، التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث ، ص  
١٦٠ ، ١٨٩ .
- (٣٨) د . عاصم السوقي ، المرجع السابق ، ص ٢٦٤ ، ٢٦٥
- (٣٩) د . أنيس ود . حراز ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ .
- (٤٠) د . عاصم السوقي المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .
- (٤١) عيروط ، المرجع السابق ، ص ٩١ .
- (٤٢) المرجع السابق ، ص ٣٣
- (٤٣) دار المحفوظات ، مكلفه الاطيان بناحية الزنكلون شرقية ١٩٢٣ - ١٩٢٩ ج ١ هذه  
الأرض هى جزء من اراضى جفلك الزنكلون الذى استولى عليه محمد على لنفسه سنة  
١٨٤٢ وكانت مساحته فى ذلك الوقت ١٢٣٤٧ فداناً .
- (٤٤) مجموعة أوراق عابدين ، خطاب شخصى مرسل من أحمد كمال سالم الى أحمد موظفى  
الديوان الملكى ومحرر فى الزنكلون فى ٦ اكتوبر سنة ١٩٤٠ .
- (٤٥) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣
- (٤٦) أنور عبد الملك ، المرجع السابق ، ص ٧٩
- (٤٧) فتحى عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص ١٨٧
- (٤٨) دار المحفوظات ، مكلفه بهوت بقلية من ١٩٢٨ - ١٩٢٩ الأجزاء من ١ - ٥ .
- (٤٩) فتحى عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص ١٨٧
- (٥٠) المرجع السابق ، ٢١٣

### مراجع ومصادر البحث

أشرنا تفصيلا في هوامش البحث الى المصادر والمراجع التي رجعنا اليها في هذه الدراسة ويستحسن ان نشير هنا الى مجموعات الوثائق التي رجعنا اليها في هذه الدراسة وهي :

أولا : وثائق دار المحفوظات .

١ - المطلقات

٢ - محافظ الدائرة السنوية .

٣ - سجلات عمد ومشايخ القرى

ثانيا : مجموعات دار الوثائق .

١ - مجموعة وثائق عابدين والتي نقلت الى دار الوثائق ومعها مجموعة كشوف الأعيان ونوى الحيثية وهي مجموعة كشوف على درجة كبيرة من الأهمية .

٢ - بيانات الهيئة العامة للإصلاح الزراعي عن الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعي الأول

وجميعها وثائق غير منشورة .





ملحق

مشروع قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٤٨

مشروع قانون الاصلاح الزراعى الذى تقدمت به جماعة النهضة القومية سنة ١٩٤٨ الى مجلس الشيوخ وناب عنها فى ذلك الدكتور ابراهيم بيومى مسكور عضو مجلس الشيوخ ونشر فى نفس العام . ونشره هنا لأنه أول مشروع متكامل للاصلاح الزراعى شهدته مصر قبل الثورة .

## مشروع قانون

### لتنظيم الملكية والايجار والعمل فى الزراعة

نحن فاروق الأول ملك مصر  
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

#### الباب الأول

##### ملكية الفلاح ووسائل نشرها

مادة ١ - ملكية الفلاح فى حكم هذا القانون هى قطعة من الأرض الزراعية يملكها مزارع يستغلها بنفسه على أن يكفل انتاجها معيشته ، ومساحتها فدانان على الأقل .  
مادة ٢ - لنشر هذه الملكية توزع على صغار المزارعين الأراضى الزراعية التابعة لأملاك الدولة ، سواء منها ما تم اصلاحه أو ما يستصلح مستقبلا ، ويحظر بيعها لغيرهم . ولا يستثنى من هذه القاعدة الا الأراضى اللازمة للأبحاث والتجارب التى تقوم بها وزارة الزراعة والهيئات العلمية ذات الفائدة العامة .  
مادة ٣ - تعمر الأراضى المستصلحة بواسطة مستعمرات تشتمل على المنازل والمنشآت اللازمة للخدمات الاجتماعية والاقتصادية ، وتقسم الأرض الزراعية فى المستعمرة التى وحدات تملك للمستعمرين ، على أن يربط بينها نظام تعاوتى للانتاج والتصرف .  
مادة ٤ - يمنح المستعمر سلفة انشائية تساعد على استكمال ما يلزم لاستغلال وحدته ، ويقسط الدين الناشئ عن قيمة الوحدة والمنزل والسلفة على أقساط يراعى فيها عدم ارهاق المدينين .

والى أن يتم التسديد يحظر التصرف فى الوحدة بالبيع أو الرهن أو البذل أو التأجير أو تقرير حق عينى عليها ، وكل اجراء مخالف لهذا الحظر يعند بنساطلا ، على أنه يجسوز للمستعمر اذا حدث ما يمنعه من استغلال وحدته قبل اتمام التسديد أن يتنازل عنها لغيره . ممن تتوفر فيه الشروط ، وذلك بموافقة مصلحة الاصلاح الزراعى .

مادة ٥ - يشترط فى المستعمر أن يكون مصرياً بالغاً يزاوئ مهنة الزراعة ، وتكون الأولوية فى توزيع الوحدات حسب الترتيب الآتى ، على أن يفضل فى كل فئة من كان متزوجاً وله أولاد :

( ١ ) من كان من أهل المنطقة الواقعة فيها الأرض المراد استعمارها أو كان مستأجراً فيها .

( ٢ ) من أخذ نصيبه الوراثى نقدا ، طبقا لأحكام هذا القانون  
( ٣ ) من أراد استبدال أرضه طبقا لأحكام هذا القانون .  
مادة ٦ - لا يجوز لمن يمتلك أرضا زراعية أن يحصل على وحدة في المستعمرة ، ولا  
يجوز لأحد أن يحصل عند التوزيع على أكثر من وحدة واحدة .  
على أنه يجوز لمن يمتلك أقل من فدانين من الأرض الزراعية في أية منطقة من مناطق  
القطر أن يستبدل بها وحدة في المستعمرة ، ويسوى الفرق بين الثمنين .  
وتباع الأراضى المستبدلة الى أهالى التواشى الواقعة فيها بحيث تحقق نشر ملكية  
الفلاح .

## الباب الثانى حماية ملكية الفلاح

مادة ٧ - يحظر التنازل عن أى جزء من الملكية الزراعية ان كانت مساحتها فدانين  
فأقل ، أو إن كانت أكثر من هذا وأدى التنازل الى نقصها عن هذا الحد .  
ويسرى هذا الحظر على البيع والهبة والبذل وجميع طرق انتقال الملكية ما عدا الميراث ،  
وكل عقد مخالف لذلك يعد باطلا ولا يجوز تسجيله .  
مادة ٨ - يحظر تقسيم الأرض الزراعية في حالات الارث ، كلما أدى ذلك الى تكوين  
ملكية أقل من فدانين ، ويستثنى من هذا التركات التى نقل مساحة الأرض الزراعية فيها  
عن فدانين .  
وكل قسمة أو اتفاق مخالف لذلك يعد باطلا ولا يجوز تسجيله .  
مادة ٩ - في حالة عدم الاتفاق بين الورثة تكون الأولوية في تملك الأرض الزراعية على  
النحو الآتى :

- ( ١ ) يقدم أبناء المورث وبناته على جميع من سواهم من الورثة .
  - ( ٢ ) يقدم البنون على البنات
  - ( ٣ ) يقدم الأبناء الكبار على الصغار والمشتغلون بالزراعة على غير المشتغلين بها .
- مادة ١٠ - يدفع الوارث أو الورثة الذين تملكوا الأرض الزراعية الى الوارث أو الورثة  
الآخرين الذين أخرجوا منها قيمة انصبتهم الشرعية فيها نقدا بمجرد ايلولة الملكية اليهم .

## الباب الثالث تحديد الملكية الزراعية

مادة ١١ - يحظر على كل مالك لمائة فدان فأكثر من الأرض الزراعية ، سواء أكان فردا  
أو شركة أو وقفا أهليا أو شخصا معنويا ، وسواء أكانت الأرض في زمام ناحية واحدة أم  
موزعة بين نواح متعددة ، أن يضم الى ملكيته أرضا زراعية أخرى ، على ألا يسرى هذا  
الحظر على الأرض الزراعية التى تؤول الى الأفراد عن طريق الميراث .  
وكل عقد مخالف لذلك يعد باطلا ولا يجوز تسجيله .

مادة ١٢ - على كل مالك لما يتجاوز ثلثي الأرض الزراعية في زمام تاحية ، سنواء أكان فردا أو شركة أو وقفا أهليا أو شخصا معنويا ، أن يتخلّى عما يتجاوز الثلثين في مدى ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك بالبيع لأهالى المنطقة في وحدات لا تتجاوز عشرة أفدنة للشخص الواحد .

وفي حالة عدم التنفيذ لغاية انتهاء هذه المدة تنزع ملكية الأرض التى كان يجب التخلّى عنها .

مادة ١٣ - يجوز تأجير الأرض البور التابعة لأمالك الدولة لشركات أو أفراد يتولون اصلاحها ، ويعين العقد شروط التأجير ، وخاصة الأعمال الواجب انجازها في الأرض ومراحل الاصلاح ومعاملة العمال والجزء في حالة التأخير أو عدم تنفيذ الشروط ، وعند انتهاء الايجار تستولى الدولة على الأرض وما عليها من مبان وآلات ثابتة بغير تعويض . ويدفع المستأجر ايجارا إسميا ويعفى من مال الأرض والضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية ، وتستخدم أرباح الاستغلال في توزيع ربح لا يزيد سنويا عن عشرة في المائة من رأس المال المدفوع ، وفي تكوين احتياطي يوازى مقدار رأس المال المدفوع ، على أن تحدد مدة الايجار بحيث تمكن من اتمام الاصلاح مع تكوين هذا الاحتياطي .

## الباب الرابع تنظيم الايجارات والأجور

مادة ١٤ - يشترط في الايجارات الزراعية ابتداء من السنة الزراعية اللاحقة لتاريخ العمل بهذا القانون :

( ١ ) الا يزيد ايجار الفدان عن اثني عشر مثلا للضريبة المربوطة عليه اذا كان بمقابل نقدي ، فاذا كان بمقابل عيني أو بالمزارعة أو بأية طريقة من طرق التأجير الأخرى وجب ألا يزيد نصيب المؤجر عن نصف غلة الأرض .

( ٢ ) ألا تقل مدتها عن ثلاث سنوات شمسية ، ويستمر العمل بالعقد في حالة وفاة أحد الطرفين أو انتقال ملكية الأرض المؤجرة الا اذا رغب المستأجر أو ورثته في إنهائه . وتستثنى من أحكام هذه المادة المشاتل وبساتين الفاكهة .

مادة ١٥ - يجب اثبات عقود تأجير الأرض الزراعية بالكتابة مهما تكن قيمتها ، وتحرر من صورتين يحتفظ كل من الطرفين بواحدة منها ، ولا يتخذ العقد صفته القانونية الا اذا سجل تسجيل تاريخ في المحكمة المختصة .

ويبطل كل عقد أو اتفاق أو اجراء يؤدى مباشرة أو غير مباشرة الى مخالفة أحكام المادة السابقة ، وخاصة الى استيلاء المؤجر على ايجار يزيد عن الحد الأعلى المبين ، وكل مخالفة يعاقب مرتكبوها بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها عن كل فدان وقعت المخالفة فيه .

مادة ١٦ - لا يجوز أن يقل أجر العامل الزراعى البالغ عن عشرة قروش في اليوم . ويبطل كل عقد أو اتفاق أو اجراء يؤدى مباشرة أو غير مباشرة الى أن يحصل على أجر يقل عن هذا ، وكل مخالفة يعاقب مرتكبوها بغرامة لا تزيد عن خمسة جنيها .

مادة ١٧ - يعدل عند الإقتضاء وبقرار من مجلس الوزراء الحد الأعلى لقيمة الإيجارات الزراعية بمقابل نقدي والحد الأدنى لأجر العامل الزراعي ، وذلك على أساس الرقم القياسي العام لأثمان المحاصيل الزراعية اذا حدث في هذا الرقم تغيير بلغ متوسطه في مدة ستة أشهر عشرين في المائة على الأقل زيادة أو نقصا عما كان عليه في السنة أشهر السابقة .

## الباب الخامس أحكام عامة وختامية

- مادة ١٨ - تنشأ مصلحة للإصلاح الزراعي ذات ميزانية مستقلة تلحق بالميزانية العامة ، يعهد اليها بنشر ملكية الفلاح وحمايتها .
- مادة ١٩ - يعفى من رسوم التسجيل كل انتقال للملكية الأراضى الزراعية يجرى بمقتضى أحكام هذا القانون .
- مادة ٢٠ - على مصلحة الاحصاء والتعداد أن تنظم في مدة لا تتجاوز سنة ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون احصاء شاملا ومستمر لتوزيع ملكية الأرض الزراعية في القطر .
- مادة ٢١ - على وزراء المالية والزراعة والشئون الاجتماعية والعمل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

## مذكرة إيضاحية

لا تنحصر المشاكل الزراعية في النواحي الفنية من رى وصرف وانتخاب بنور وما الى ذلك ، وانما تمتد الى الأوضاع الاجتماعية والقانونية التي تنظم علاقة المزارعين بالأرض التي يفلحونها . ولا تقل هذه الأوضاع عن المسائل الفنية أهمية وخطورة ، بل تزيد عنها لأنها تمس الانسان في جميع مرافق حياته ، ففي التشريعات والتقاليد المتصلة بحياة الناس للأرض بخل كبير في ازدهار الزراعة أو زكودها ، في رخاء الريف أو فقره ، في تقدم الأمة أو تأخرها .

وكم يبدو الأمر هاما وجوهريا في بلد كمصر كانت مهد الحضارة الانسانية لأنها كانت مهد الزراعة المنظمة ، فقام كيانها الاجتماعي والاقتصادي على الزراعة قبل أى شيء آخر . ولم تفت هذه الحقيقة المصلح الكبير محمد على باشا ، فبار في سنتي ١٨١٢ و ١٨١٣ الى اصلاح النظام العتيق الموروث عن العهد التركي ، وبدأ بمسح اراضى القطر والقضاء نظام الالتزام . واستمر هذا التوجيه القوى ممثلا في سلسلة من الأوامر والقوانين طوال القرن التاسع عشر ، وانتهى في سنة ١٨٩٦ الى زوال آخر آثار القرون الوسطى .



فصارت حياة الأرض الزراعية ملكا أو ايجارا مبسطة وموحدة كما نعرفها الآن . ومن ذلك التاريخ لم يعن بمتابعة الاصلاح ليساير التطور السياسى والاجتماعى ويلائم الظروف العمرانية والاقتصادية ، اللهم الا فيما يتصل بقانون الخمسة أفدنة الصابر فى سنة ١٩١٢ ، وبعض التجارب فى استعمار الاراضى المستصلحة ، اخصها انشاء مستعمرة بيله سنة ١٩١٢ ومستعمرة شالما سنة ١٩١٤ . وبدا هذا الركود فى عهد اخذ فيه تزايد السكان المطرد يخلق مشاكل جديدة ومعقدة ، فكان لها اثرها السبىء فى معيشة الريفيين ومرافقهم ، ولابد الآن - وكاد يمضى من القرن العشرين نصفه - من دفع جديد لاصلاح الاوضاع الاجتماعية والقانونية المتصلة بالزراعة .

وكان هبوط مستوى المعيشة الملحوظ لدى اهل الريف لم يكف للفت النظر الى سوء حالهم ولتوكيد العزم على علاجها ، فقد شاعت الاقدار ان تنق ناقوس الخطر ثلاث مرات اثناء السنوات الاخيرة ، وذلك فى اوبئة الملاريا والحمى الراجعة والكوليرا . ولئن كان نزول هذه الامراض بالقطر من آثار الحرب المباشرة او غير المباشرة ، فليس من الصدف بحال ان تفك بأهل الريف تلك الفتك الذريع . وما ذاك الا لأنها نزلت على قوم ضعاف فى اجسامهم ، تنقصهم وسائل الصحة والوقاية وليس لديهم من المؤونة او المال مسخر يستطيعون به الوقوف امام الصدمة الاولى .

ففلاح الوادى - وهو غالبية سكانه - فى حاجة ماسة الى رعاية قبل ان تزداد حاله سوءا ، فيلحق بالامة ضرر لا سبيل الى تداركه . واذا كانت العناية بالصحة والتعليم تفيد بلا شك ، فان هذه الفائدة ستبقى محدودة ما دامت موارد رزقه لم تتحسن ، ولن تؤدى الخدمات الاجتماعية ، مهما يبلغ اتساعها وتنوعها ، الى رفع مستوى معيشته ان بقى مقيدا فى اغلال عوامل اقتصادية لا يقوى على مقاومتها .

ويرجع فقر الفلاح فى اساسه الى ضيق الارض الزراعية فى القطر مع كثرة النين لا يجدون سواها بابا للعمل والرزق . ومما يدعو الى اشد القلق فى المستقبل ان التفاوت بزداد سنة فآخرى بين الارض والسكان ، فيزاد التوازن اختلالا على اختلاله والمزارعون فقرا على فقرهم . ومن هذا كان هبوط مستوى المعيشة لدى اهل الريف فى الجيلين الاخيرين ، وسيستمر الهبوط لا محالة والتيار سائرا فى انحداره ما لم تتخذ خطوة ايجابية جريئة لانقاذ الفلاح .

ويزيد هذه الحال اثرا ووطأة ما أسفر عنه توزيع الملكية الزراعية منذ نصف قرن ، فقد مالت الى النقص الملكيات الصغيرة والمتوسطة ، بينما احتفظت الكبيرة بنصيبها الغالب لأنها تستطيع دائما ان تتكون من جديد . وزادت زيادة فلحشة تلك الملكيات الضئيلة التى لا تتجاوز بضعة قراريط ولا تكسب اصحابها شيئا من الاستقلال الاقتصادى والاجتماعى . وهذا توزيع يتعارض مع المصلحة العامة التى تقتضى على العكس الاكثار من صغار الملاك ومتوسطيهم ، وكان لهذا التطور شأن كبير فى تأخر القرى عن مسيرة النهضة القومية . هذا الى ان فقد التوازن بين مساحة الارض وعدد المزارعين قد أدى الى ان يستولى صاحب الارض على النصيب الأكبر من ايرائها ، بينما يحصل من يزرعها بيده ويقلجها

بالفعل على نصيب لا يتناسب مع دوره في الانتاج . / فالعامل الزراعى يقبض اجرا زهيدا لا يكفيه بحال لتدبير شئون بيته ، أما المستأجر الصغير - وهو الذى كان يجب أن يصعد الى مرتبة أعلى في السلم الاقتصادى - فلا يخرج كثيرا عن مرتبة العمال ، وذلك لارتفاع الإيجارات وقلة ما يترك له من ربح ، ولعدم استقراره في الأرض المستأجرة مدة مقبولة . وفي كل هذا ما أدى الى انتشار الفقر في الريف وحرم الصناعة الوطنية من سوقها الطبيعية .

ولو كانت هذه حال نفر قليل ما كانت سببا لقلق وتخوف ، ولكنها حال ثلثى الشعب المصرى ، ولن يجدى أى مجهود لرفع مستواه ما لم يستوعب هذا السواد الأعظم . والفلاح عماد الاقتصاد القومى ، ولا جنوى لمصر من تقدم في بعض النواحي ورخاء في بعض الأوساط مادام هو لم يحصل على قسطه العادل منهما ، لان التقدم الذى يجاوزه مبنى على الرمال والرخاء الذى لا يشمل صورة كانية لن تلبث أن تضمحل وتنهار .

فالحاجة ملحة الى تغيير في الأوضاع الزراعية يجعلها أكثر ملاءمة لمقتضيات العصر ، وكان يجب أن تقترن نهضتها الوطنية منذ ربع قرن بهذا الاصلاح الحيوى ، ولو تم ذلك لساير المزارعون التقدم طوال هذه المدة بدل أن يبقوا مع الأسف في مؤخرته . وليس ثمة بد اليوم - بعد اهمال أضر بالمصلحة الوطنية اشد الضرر - من وضع الأساس اللازم لتوجيه جنيد في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التى تحيط بالفلاح ، وهو الغرض من القانون المعروض .

ويعتمد هذا القانون على مبدئين رئيسيين : اولهما أن يضمن لمن يعملون في الأرض قدرا مناسبا من ملكيتها ونصيبا عادلا من ايرادها . وثانيهما أن توزع ملكية الأرض الزراعية ومنفعتاتها توزيعا يؤدى الى زيادة وسائل الانتاج وموارد الثروة العامة . ومشكلة الفلاح واحدة سواء اكان مالكا أم مستأجرا أم عاملا ، كما أن الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية مرتبطتان أوثق الارتباط في الاصلاح المنشود ، فكان لزاما أن ينظم كل هذا في تشريع واحد تحقيقا للتناسق الذى لا بد منه .

ويتلخص وسائل هذا الاصلاح في نشر ملكية الفلاح وحمايتها ، كى تستقر في الأمة طبقة من صغار المنتجين الزراعيين هم قوامها ومصدر قوتها وثباتها : وفي زيادة ايراد المستأجرين والعمال ، مما يعالج مشكلة الفقر ويفتح أمام الصناعة الوطنية سوقا واسعة لمنتجات الاستهلاك العامة : وفي تحديد الملكية الزراعية الكبيرة مما يفسح المجال أمام متوسطى الملاك وصغارهم ويوجه كثيرا من رؤوس المال والجهود المصرية نحو الصناعة والتجارة : وفي تشجيع الاقدام على اصلاح الأرض البور ، كى لا تهمل الثروة الزراعية الى جانب الاهتمام بالتقدم الصناعى : وأخيرا في تنظيم الادارة التى يعهد اليها بتحقيق الاصلاح ، وفي هذا التنظيم ما يضمن تنسيق العمل وحسن القيام به مع الاقتصاد في النفقات ما أمكن .

وتتعاون هذه الوسائل كلها على تحقيق اصلاح كامل ، لم تهمل فيه الحاجات العاجلة وما تقتضيه الظروف الحاضرة ، ولم يقصر في رسم سياسة بعيدة المدى ترمى الى التخفيف من حال طال عليها الأمد وظلم لم يعد يحتمل . وفي هذا التجديد الشامل ما يضمن تطورا محكم الخطوات . مرتب الحلقات ، يصلح حال المزارعين الاقتصادية والاجتماعية ويرفع مستوى معيشتهم ويعود بأعظم الفوائد على الأمة والوطن ، دون أن يحدث تلك التغيرات السريعة والانقلابات العنيفة التي اقترنت بحل مثل هذه المشاكل في كثير من البلاد الأخرى .



وإن يرمى هذا القانون الى رفع مستوى المعيشة لدى اهل الريف بتحسين احوال المزارعين الاقتصادية والاجتماعية وذلك :

- ( ١ ) بأن يضمن ملكية زراعة كافية لأكثر عدد ممكن منهم
- ( ٢ ) بأن يحافظ على ملكية الفلاح بحمايتها من التقسيم الى مادون حد الكفاية
- ( ٣ ) بأن يضمن للمستأجر الزراعى نصيبا عادلا من ايراد الأرض وللعامل الزراعى أجرا عادلا لعمله
- ( ٤ ) بأن يشجع على اصلاح الأراضي البور وحسن استغلال الثروة الزراعية
- ( ٥ ) بأن يساعد على زيادة وسائل النشاط والانتاج الاقتصادي وانباء الثروة العامة ويشمل القانون ٢١ مادة موزعة على خمسة أبواب :

### الباب الاول - ملكية الفلاح ووسائل نشرها .

تنص المادة ١ على أن يكون فدانان حداً أبنى لملكية الفلاح ، او الملكية الصغيرة ، في جميع أحكام القانون . وقد بكت الدراسة والتجربة على أن الانتاج النباتي والحيواني لهذه المساحة - ان احسن استغلاله - يسد حاجات الأسرة الريفية في مصر ، أما مساحة أقل منها - مهما تكن جودة الأرض - فلا تبقى بضرورات الأسرة الريفية ، ولذلك لا تكون ملكية ذات فائدة اجتماعية ولا تجعل من صاحبها منتجا اقتصاديا مستقلا .

وتضع المادة ٢ مبدأ عاما في استخدام الأراضي الزراعية التابعة لأحكام الدولة والتي ليست من المنافع العامة ، وهو أن توقف كلها على نشر ملكية الفلاح . ولا يحتاج هذا المبدأ الى ايضاح أو تدليل ، وكان يجب الأخذ به منذ أول القرن الحاضر بدل التخييط الذي بلينا به ، فحاجة الفلاح الى الأرض ملحة بدرجة لاتدع مجالا لاعطاء أرض لأية فئة أخرى ، وفي تطبيق هذه القاعدة تطبيقا كاملا ما بهىء فرصة عاجلة للاكتثار من الملكيات الصغيرة .

وتنظم المادة ٣ و ٤ و ٥ و ٦ تعمير الأراضي المستصلحة ونشر ملكية الفلاح ، وقد اقتصر فيها على القواعد العامة كي تترك للمتفنين حرية تصرف تمكنهم من مراعاة الفوارق بين المناطق والافادة من تجاربهم . على أن هذه القواعد العامة قد وضعت في ضوء دراسة دقيقة وتجارب سابقة كثيرة ، بعضها في مصر والبعض الآخر في البلاد الأجنبية ، وفيها ما يحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمى إليها نشر ملكية الفلاح .

## الباب الثاني - حماية ملكية الفلاح

كان لابد أن يشتمل الاصلاح الزراعى على حل حاسم لمشكلة تقسيم الملكيات الصغيرة . وهى مشكلة مزمنة ، اذ يرجع أول عهدنا بها الى سنة ١٨٦٩ حين صدر أمر عال « بمنع فرز أطيان الاهالى بعد الوفاة » ، وقد قصد به تجنب الأضرار المترتبة على التقسيم . ولم يكن لهذه المحاولة أى أثر عملى ، ومنذ تلك التاريخ وأضرار التقسيم تمتد وتتضاعف والمشكلة تزداد حدة وصعوبة ، ولقد انتهت الى درجة من الخطورة لا يمكن السكوت عليها . فكان عدد الملكيات الناقصة عن فدان واحد ٧٨٢ , ٠٠٠ فى سنة ١٨٩٦ ومجموع مساحتها ٢٦٤ , ٠٠٠ فدان ، وفى ١٩٤٢ بلغ عددها ١ , ٧٧٩ , ٠٠٠ ومجموعها ٧٢٢ , ٠٠٠ فدان . وفى ١٨٩٦ كانت مساحة ٩٩٣٠٠٠ فدان مقسمة الى ملكيات لم يزد متوسطها عن ١١ قيراطا ، فصعدت هذه المساحة بعد نصف قرن الى ١ , ٩٢٩ , ٠٠٠ فدان ( أى أكثر من ثلث الأراضى الزراعية فى القطر ) ، وهبط متوسط هذه الملكيات الضئيلة الى ١٠ قيراط . وليس هذا التطور سوى نتيجة أخرى لتزايد السكان وفيه خطر مزيج ، اقتصادى أولا اذ أن الأرض المقسمة هذا التقسيم الزائد لا يمكن أن تستغل استغلالا صحيحا ، وفى هذا خسارة فاحشة على الاقتصاد الوطنى ، واجتماعى ثانيا اذ أن ملكية من هذا النوع لا تقضى بحاجات صاحبها فلا تكسبه استقلالاً واستقراراً يعول عليهما فى تحسين حاله . وسوف يستمر متوسط هذه الملكيات فى الهبوط وعددها فى الصعود كما تستمر فى الزيادة نسبة أراضى القطر التى تشغلها ، والنتيجة الحتمية لهذا التطور أن أهمل علاجه هى أن تضعف قيمة هذه الملكيات الضئيلة فى نظر الناس وأن يضطروا فى نهاية الامر الى استغلالها بطريقة من طرق الشيوع . وكيف يمكن أن ننتظر غير هذا . وقد وصلت الحال الى أن يقسم السهم الواحد ، فتتق المساحة حدائد يكاد يلتصق بعضها ببعض عند التحديد ؟ فلا مناص انن من وقف هذا التيار قبل أن يستفحل أمره . وتنص المواد الأربع فى هذا الباب على وسائل العلاج وكيفية تطبيقها . واقتصر هنا أيضا على القواعد العامة وتركزت تفاصيل التطبيق للأئحة التنفيذية التى توضع فى ضوء هذه المذكرة .

فتضع المادة ٧ مبدأ عاما ، وهو أنه تحرم تجزئة الملكية بأية طريقة اذا كانت أقل من الحد الأدنى المنصوص عليه للملكية الفلاح أو اذا أتت التجزئة الى نزولها عن هذا الحد .

أما المادة ٨ فتعالج مشكلة تقسيم الأرض الزراعية فى المواريث ، ويلاحظ فيها أن الملكيات الناقصة عن فدانين قد استثنيت من هذا العلاج ، وذلك لأنه ليس ثمت فائدة من المحافظة على ملكيات ناقصة عن حد الكفاية ، وخاصة أن تلك المحافظة تقتضى مساعدة وإشرافا من الدولة ، فالأجدى حصرهما فيما هو نافع وضرورى .

وتنظم المادة ٩ اختيار الورثة الذين يملكون الأرض الزراعية فى التركة فى حالة تطبيق المادة السابقة عند عدم اتفاق الورثة .

وقد روعى فى هذا الاختيار أن يتمشى مع تقاليد الشعب ، فتتخصص صعوبة التنفيذ فى أضيق نطاق ممكن .

أما تعويض من يبعثون عن الأرض الزراعية من الورثة المنصوص عليه فى المادة ١٠ ،

فهو نظام معمول به في بلاد أخرى ، فضلا عن أنه الطريقة العملية الوحيدة لتحقيق الغرض المنشود بغير أن يغبن أحد أو تهضم حقوقه . ولا يختلف هذا الحل عما ألف في قواعد الميراث من حق الورثة في أن يخرج بعضهم بعضا مقابل قدر من المال ، ونعني بذلك التخارج المعروف في الفقه الاسلامي .

وبذلك يتوقف تيار تساؤل الملكية الزراعية ، ويمكننا فيما بعد أن نعمل على علاج التساؤل القائم . وقد ورد في الفقرتين الأخيرتين من المادة ٦ أساس لمحاولة في التخلص تدريجيا من الملكيات الناقصة عن قدايتين ، وذلك باستبدالها بوحدة في المستعمرات ، ثم بيعها الى أهالي النواحي الواقعة فيها من أصحاب الملكيات الضئيلة . وبهذا تضم هذه الملكيات الضئيلة الى بعض بحيث تتكون منها ملكيات لا تقل عن الأدنى اللازم . وهي محاولة يتوقف نجاحها على ايجاد مساحة كافية من الاراضي المستصلحة كل عام وعلى تفهم الأهالي فائدة الاستبدال ، ويمكن مستقبلا وفي ضوء هذه التجربة وضع التشريع الذي يكفل التخلص من جميع الملكيات الضئيلة في القطر .

### الباب الثالث - تحديد الملكية الزراعية

لتحديد الملكية الزراعية نواع قوية يحسن أن نشير اليها هنا ، وأولها أنه لايجوز أن تعتبر الأرض الزراعية مجرد وسيلة لاستثمار رؤوس المال ، بل هي أولا وقبل كل شيء أداة لكسب الرزق وطريقة من طرق المعيشة يجب ألا يحرم منها من يقيم فيها أو مبن يفلحها بنفسه . هذا الى أن قيمتها في مصر أضعافها في البلاد الأخرى ، وما ذاك إلا لأنها ضيقة والطلاب كثيرون ، ولهذا تقضى العدالة بالا تتركز في أيد قليلة كي يتمتع بها العدد الأكبر . أما الداعي الثاني فهو أن الوقت قد حان للكف عن تلك المسابقة المألوفة الى شراء الأرض الزراعية وتكديس معظم المال المتوفر في اقتنائها ، بينما تفتقر الصناعة الوطنية الى المال المصري والجهد المصري ، وما من سبيل لتحقيق هذا إلا أن يضيق المجال أمام من يريدون استثمار أموالهم في الأرض الزراعية وهم يقيمون بعيدا عنها . ويلحظ أن هذا التضيق يحل مشكلة تملك الأجانب للأرض الزراعية حلا عمليا ، لأن الأجانب الراغبين في شرائها هم في الغالب من أصحاب رؤوس المال الذين يبحثون عن مساحات كبيرة ، فلن يجدوا حاجتهم منها تحت ظل التحديد ، وبهذا يتفادى إصدار تشريع خاص في هذا الشأن .

وأخيرا لا يغيب عن البال أن في تحديد الملكية الزراعية معنى وطنيا ساميا وتبوكيدا للتضامن بين أبناء البلد الواحد في توزيع أعز شيء لديهم ، وهو اصلاح يقضى به التطور العالمي وظروفنا الخاصة ، وفي تجاهل هذا التطور خطأ سياسي وفي إهمال هذه الظروف قصر نظر يجب التنزه عنه



فالعادلة الاجتماعية والمصلحة الاقتصادية والحكمة السياسية توصي كلها بهذا الإصلاح الزراعي الشامل الذي أضحي لا مفر من تحقيقه . وكل ما في الأمر أن يقصد فيه الى علاج لا انقلاب ، وتطور لا ثورة . ولذلك أخذ القانون بمبدأ تحديد زيادة الملكيات الزراعية في المستقبل مع عدم التعرض للقائم منها وعدم المساس بالحقوق الوراثية .

وتنص المادة ١١ على أن تقف زيادة الملكيات الزراعية عند مائة فدان ، وقد اتخذ هذا الحد حلا وسطا بين تقييد يضيق المجال أمام متوسطى الملاك وإطلاق يحول دون تحقيق الأغراض التي تدعو الى التحديد . وسبق للجنة مجلس الشيوخ المكلفة ببحث الاقتراح بمشروع قانون المقدم من محمد خطاب بك سنة ١٩٤٤ . لوضع حد لزيادة الملكيات الزراعية ، أن وافقت على هذا الرقم . وإن كان المشروع قد رفض فيما بعد جملة . أما المادة ١٢ فهي علاج لبعض الحالات الخطيرة في نتائجها الاجتماعية والاقتصادية وإن كانت قليلة الانتشار نسبيا . وفي نصها ما يضمن ألا تحرم ناحية أو قرية من عدد من متوسطى الملاك وصفارهم . وهم نواة الحياة الادارية والاجتماعية فيها وأساس الحركة والنشاط المحلي . وقد سبق للحكومة أن وعدت في خطاب العرش في نوفمبر ١٩٤٥ بأن تتقدم بمشروع لهذا العلاج . وكررت هذا الوعد في خطاب العرش الأخير

على انه لا بد من التنبه الى ان في تحديد الملكية الزراعية ما يؤدي الى امتناع الشركات والأفراد عن اصلاح الأراضي البور ، فتحرم البلاد من الدور الهام الذي قام به النشاط الأهلى في زيادة المساحة المزروعة . ولذلك وضعت المادة ١٣ أساسا لنظام جديد يكفل استمرار هذا النشاط ويشجع الشركات والأفراد على اصلاح الأراضي البور . مع تلافى تكوين ملكيات زراعية جديدة ذات مساحات شاسعة . ويلحظ أن الاعفاء من الأيجار والضرائب المنصوص عليه في الفقرة الثانية مساهمة من الدولة في الإصلاح المنشود . ولا مناص من تلك المساهمة مادامت الأراضي لن تبقى ملكا لمن يصلحونها ومادامت حيازتهم لها محدودة المدة

#### الباب الرابع - تنظيم الإيجارات والأجور الزراعية :

يقصر تنظيم الإيجارات الزراعية في المادة ١٤ على وضع حد أعلى لقيمتها مع اطمالة مدتها . والمبدأ الذي أخذ به القانون هو أن يقسم صافي إيراد الأرض بين المؤجر والمستأجر مناصفة قدر الامكان . وفي هذا ما يزيد بخل صغار المستأجرين بون أن يحرم المؤجر من نصيبه العادل . وقد اتخذ لتطبيق هذا المبدأ أساس واضح هو الضريبة المربوطة على الأرض المؤجرة . ويلحظ في هذا الصدد أنه يتبقى إعادة النظر في فئات الضريبة في بعض المناطق كي تطابق الواقع تماما فيضمن التناسب بين جودة الأرض والمال المربوط عليها . وبالتالي الحد الأعلى لقيمة إيجارها وترمى اطمالة المدة الى زيادة استقرار المستأجر في

الأرض التى يفلحها دون تقييد حرية المؤجر فى اختيار من يؤجر له ، وفى هذا ما يمكن المستأجر من تدبير اقتصاده الخاص على أساس سليم ويحفزه الى خدمة الأرض وصيانة مرافقها أكثر من ذى قبل ، ففيه مصلحته ومصلحة المؤجر معا .

وتنظم المادة ١٥ مراقبة الايجارات الزراعية بطريقة سهلة ميسورة ، اذ تنص على اثبات العقود كتابة مع تسجيلها تسجيل تاريخ وبهذا يضمن تنفيذ المادة السابقة دون أن يرهق أصحاب الشأن بفرض اجراءات معقدة ومضيفة لوقتهم

وتضع المادة ١٦ حداً أدنى لأجور العمال الزراعيين لا يجوز أن تنزل عنه فى أية حال ، وقد روعى فيه أن يتناسب مع ما وضع لقيمة الايجارات من حدود ، وذلك كى يحفظ التوازن بين ايراد الفلاحين مستأجرين كانوا أو عمالا ، وكى لا يؤدى تحديد قيمة الايجارات الى الاكتثار من الزراعة على النمة ونقص طبقة صغار المستأجرين .

وفى تنظيم الايجارات والأجور على هذا الوضع ما يضمن أن يحصل من يزرع الأرض بيده على نصيب معقول من ايرادها ، فيرتفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى فى الريف ، ويحفظ فيه ولمصلحة أهله كثير من الخيرات التى كانت تصرف بعيدا عنه فى المدن الكبرى ، وتفتح أمام الصناعة الوطنية سوقها الطبيعية .

على أنه لا بد من اعادة النظر من وقت لآخر فى الحدود الموضوعية ، حتى لا تبقى جامدة ويمعزل عن الحركة الاقتصادية والمالية ، فيختل التوازن بين نصيب كل من طرفي الانتاج ، المؤجر أو الزارع على حسابه من جهة والمستأجر أو العامل من جهة أخرى . وتنص المادة ١٧ على أن يكون التعديل على أساس أثمان الحاصلات الزراعية كلما حدث فيها صعود أو هبوط محسوس ومستمر . وكان لازماً أن تنظم طريقة التعديل فى القانون ذاته وعلى هذا النحو ، لكى لا يحتاج الأمر الى اصدار قانون خاص كلما ظهرت الحاجة الى التعديل ، وليصبح هذا التعديل أشبه بعملية حسابية لا تدع مجالاً للشك ولا تقبل التلاعب ، فلا تخضع لنفوذ سياسى أو حزبى ولا ترعى فيها أية مصلحة غير المصلحة العامة .

## الباب الخامس - احكام عامة وختامية :

هناك قوانين كثيرة لا تأتى بالنتيجة المقصودة ، لاشئ سوى أن اداة التنفيذ لم يعن بإنشائها وترتيبها ، أو لم توضع اختصاصاتها واتصالها بمنع سائر فنروع الاداة الحكومية : ولأشك أن تشييق الغمل وتوحيد الخطط وتحقيق التعاون بين مختلف المصالح والادارات ألزم فى هذا القانون منها فى غيره ، لأنه يرمى الى اصلاح واسع النطاق والى تجديد شامل فى ناحية هامة من نواحي النشاط الوطنى . وإذا كان تنفيذ تصيد الملكية وتنظيم الايجارات والأجور لا يستدعى إيجاد ادارة مستقلة ، فليس الأمر كذلك فيما يتعلق بنشر ملكية الفلاح وحمايتها ، ولا بد من ادارة خاصة لهذا العمل الدقيق والمتشعب الأطراف

ولذلك نصت المادة ١٨ على انشاء مصلحة للاصلاح الزراعى تضطلع بكل ما يتصل بنشر ملكية الفلاح وحمايتها . والمفروض انه سيتوضع لهذا الغرض لائحة خاصة يراعى فيها أن

يكون لتلك المصلحة الشأن الذي يتناسب مع خطورة عملها ، وأن تتمتع بقسط وافر من الاستقلال في تصرفاتها ومالياتها . ذلك أن طبيعة اختصاصها تستلزم عمليات كثيرة سواء في توزيع الملكيات والاشراف على المستعمرات ام في اقراض المحتاجين من صغار الملاك . وينبغي ان تجمع في حساب واحد ، بل ان توزع على مختلف فروع الميزانية العامة . هذا الى ان في تلك الاستقلال ما يشعر القائمين على هذا العمل بمسئولية تحفزهم الى الاجادة مع مراعاة الاقتصاد ، فاذا أساعوا أو أحسنوا كان تقصيرهم أو اجابتهم واضحة للجميع ومحل تقدير خاص .

ويمكن تصوير مالية هذه المصلحة على النحو الاتي : تتكون مصروفاتها من المصروفات الادارية العامة وتكاليف انشاء المستعمرات والاشراف عليها والسلف الممنوحة عند الحاجة للورثة الآخرين . اما الايرادات فتكون من الاقساط التي يؤديها المزارعون عن الوحدات في المستعمرات وعن الارض المباعة في المناطق الاخرى والتي تدخل في حيازة المصلحة بطريق الاستبدال مع الوحدات ، وكذلك الاقساط التي يسدها الورثة عن لسلف المقدمة اليهم لدفع قيمة انصبة الآخرين .

ويقتضى تسيير هذا النظام ان تسلم الاراضى المستصلحة الى مصلحة الاصلاح الزراعى بغير مقابل حسب حاجتها وبناء على طلبها ، كما يقتضى ان يوضع تحت تصرفها مبلغ من المال يؤخذ من الاحتياطي العام لتمكينها من البدء في العمل ، على ان تستمر بعد هذا بغير حاجة الى تمويل جديد فتغطي مصروفاتها بايراداتها واذا اسفرت اعمالها عن زيادة الايرادات على المصروفات ، يمكن استخدام نصف الزيادة سنويا في تسديد المبلغ الماخوذ من الاحتياطي العام للدولة والنصف الاخر في تكوين احتياطي خاص بالمصلحة .

وما من شك في أن هذه المصلحة ستكون وثيقة الاتصال بالبنك العقاري الزراعى في كل ما يتعلق بتصرفاتها المالية . هذا الى أنه لا بد من توجيه عناية خاصة نحو ايجاد تعاون تام بينها وبين مختلف فروع الاداة الحكومية وبالاخص وزارات المالية والزراعة والشئون الاجتماعية والصحة والعدل ، ويتحقق هذا الغرض بانشاء مجلس يضم رئيس المصلحة وممثلي المصالح والادارات التابعة لهذه الوزارات والمتصلة بالاصلاح الزراعى ، على ان يكون لهذا المجلس رأى قاطع في ميزانية المصلحة ورسم برنامجها السنوى . ويقصد من الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٩ تسهيل العمليات التي تجرى بمقتضى هذا القانون والتي ترمى كلها الى نشر ملكية الفلاح .

اما الاحصاء المنصوص عليه في المادة ٢٠ ، فلا بد منه لتنفيذ القانون تنفيذا صحيحا ومعرفة النتائج التي يصل اليها هذا التنفيذ ، وفيه سد لتقص واضح في الاحصاءات الرسمية .



ينبغي لفت النظر الى أن الركن الاساسى في تحقيق الاهداف البعيدة التي يرمى اليها هذا القانون هو اصلاح الاراضى البور وزيادة المساحة المزروعة في القطر ، ويقدر اطراد هذا

الاصلاح وتلك الزيادة يكون نشر ملكية الفلاح والمحافظة عليها . وان لم تتوافر لهذا الغرض مساحة مناسبة من الارض المستصلحة كل عام ، لم يؤد هذا التشريع غايته ، ولا يبقى له مدد الا ما ينتج عن تحديد الملكيات الكبيرة . وهو مدد ولا شك ضئيل . فضروري انن ان يوضع برنامج اصلاح الزراعى . وان كانت تجاربنا السابقة في هذا لا تبعث على تفاؤل كبير اد طالما تأخرت مراحل التنفيذ . فهذه على كل حال مسألة حيوية لمر ولا يعقل ان تهملها حكومات المستقبل كما اهملتها بعض الحكومات بالامس .

وقد تبدو بعض الحلول المنصوص عليها في هذا القانون غريبة وغير مألوفة . لكن هذا هو شأن كل اصلاح هام . وهناك كثير من القواعد المعمول بها الان كانت غريبة وغير مألوفة وقت اقرارها . فما لبثت ان اوضحت عالية وطبيعية . ولا ابل على هذا من الانتقادات العنيفة والتنبؤات المتشائمة التي اثيرت حول قانون الخمسة افدنة عند اعلانه لاول مرة . هذا الى ان كثيرا من هذه الحلول له سوابق في بلاد اخرى ، وفوق هذا وذاك فهي حلول عملية املتتها ظروفنا الخاصة ومشاكلنا المعقدة .

وفي تنفيذ هذا القانون ما يضع الملكية الزراعية على اساس سليم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، بل والسياسية ايضا . ويعالج حال الجزء الاكبر من المزارعين علاجا ناجحا سريعا مما يسهل بعنئذ علاج حال الباقين بما يفتح من سوق داخلية واسعة للصناعة الوطنية وما يخلق من وسائل نشاط جديدة . وهو الاساس اللازم لكي نستوعب بعد تواصل الجهد والتنفيذ جميع سكان القطر في نظام اقتصادى صحيح يجد فيه كل منهم مجالا للعمل المنتج والرزق الهنىء .

صدر عن :

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

## مصر والحرب العالمية الثانية

تأليف :

د. محمد جمال الدين المسدي

د. يونسان ابييب رزق

د. عبد العظيم رمضان

يطلب من ادارة التوزيع بجريدة الاهرام





صدر عن :

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام  
ومؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت

الجزء الثاني من :

## محاضر الكنيسة

نصوص مختارة من محاضر الكنيسة السادس  
الدورة الثالثة ٦٧ / ١٩٦٨

مترجمة عن العبرية

الثن : ٣ جنيهات

يطلب من ادارة التوزيع - بمؤسسة الاهرام



صدر عن :

مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت  
ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

## المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرون ١٩٧٢ عرض لبحوثه ومقرراته

الثنى ١٠ جنيهات

١٠٩٨ صفحة

يطلب من قسم الاشتراكات بجريدة الأهرام ومن مكتبات الأهرام : ١٦٥ ش  
محمد فريد القاهرة - ١٠ طريق الحرية بالاسكندرية - مكتبة الأهرام بجامعة  
اسيوط - مكتبة الأهرام بالجامعة الأمريكية - مكتبة الأهرام بمسطار  
القاهرة - مكتبة الأهرام بفندق شيراتون ، ميريان .





سلسلة كتب « دراسات في الاشتراكية الديمقراطية » تصدر بالتعاون بين المركز والهيئة المصرية العامة للكتاب صدر منها :

- ١ - الأصول التاريخية للاشتراكية الديمقراطية  
اسامة الغزالي حرب
- ٢ - الحرية وتعدد الأحزاب في فكر الاشتراكية الديمقراطية  
هالة أبو بكر سعودى  
وحيد محمد عبد المجيد
- ٣ - التجربة الاشتراكية في النرويج والنمسا  
محمد نعمان جلال  
خالدة شادى
- ٤ - التجربة الاشتراكية الديمقراطية في تونس  
جهاد عودة
- ٥ - أصول الاشتراكية البريطانية « الفابية »  
محمد سلماوى
- ٦ - الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية الأوربية  
عبد العاطى محمد احمد
- ٧ - الفلاح المصرى ومبدأ المساومة  
د . كمال المنوفى
- ٨ - الاشتراكية الديمقراطية في المانيا الاتحادية  
نزيرة الأفندى
- ٩ - الاشتراكية الديمقراطية في السويد  
عزة صبيح
- ١٠ - الاشتراكية الديمقراطية في السنغال  
د . نازلى معوض



**مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام**

**صدر حديثاً :**

**اتجاهات الصحافة الإسرائيلية  
من يناير الى يونيو ١٩٧٨**

**مختارات من المقالات  
وبراسات تحليلية**

**الثمن ٥٠ قرشا**

**٢٦٤ صفحة**

## مطبوعات المركز بالتعاون مع الهيئات العلمية

### ■ مطبوعات المركز بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت

- محاضر الكنيست الاسرائيلي ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - الكتاب الاول . ١٩٧١
- محاضر المؤتمر الصهيوني الـ ٢٧ لعام ١٩٦٨ - الكتاب الاول -  
جزءان ..... ١٩٧١
- محاضر الكنيست الاسرائيلي ١٩٦٧ - ١٩٦٨ - الكتاب الثاني ١٩٧٨

### ■ مطبوعات المركز بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للكتاب

- سعد زغلول يفاوض الاستعمار - طارق البشرى ..... ١٩٧٧
- طه حسين وزوال المجتمع التقليدي - د . عبد العزيز شرف .... ١٩٧٧
- الشركات متعددة الجنسية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية  
والسياسية ..... محمد السيد سعيد ١٩٧٨

### دراسات في الاشتراكية الديمقراطية

- الأصول التاريخية للاشتراكية الديمقراطية - اسامة الغزالي حرب
- الحرية وتعدد الأحزاب في فكر الاشتراكية الديمقراطية - هالة أبو بكر  
سعودي ووحيد محمد عبد المجيد
- التجربة الاشتراكية في النرويج والنمسا - محمد نعمان جلال وخالدة شادي
- اصول الاشتراكية البريطانية الغابية - محمد سلاموى
- تجربة الاشتراكية الديمقراطية في تونس - جهاد عودة
- الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية الأوربية - عبد العاطي محمد أحمد
- الفلاح المصرى ومبدأ المساومة - كمال المنوفى
- الاشتراكية الديمقراطية في ألمانيا الاتحادية - نزيهة الأفندى
- الاشتراكية الديمقراطية في السويد - عزة صبيح
- الاشتراكية الديمقراطية في السنغال - د . نازلى معوض

### ■ مطبوعات بالتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة

- حرب أكتوبر - دراسات في الجوانب الاجتماعية والسياسية ... ١٩٧٤



## مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

- العسكرية الصهيونية ( المؤسسة العسكرية الاسرائيلية . النشأة والتطور ) المجلد  
الأول — تأليف مجموعة من خبراء المركز . . . . . ( ١٩٧٢ )  
— وثائق عبد الناصر ( الكتاب الأول : يناير ١٩٦٧ — ديسمبر ١٩٦٨ ) ( الكتاب  
الثاني : يناير ١٩٦٩ — سبتمبر ١٩٧٠ ) . . . . . ( ١٩٧٢ )  
— التوسع الاسرائيلي ( عرض وتحليل مشروعات السلام الاسرائيلي — محمد فيصل  
عبد المنعم ، ابراهيم كروان . . . . . ( ١٩٧٤ )  
— العسكرية الصهيونية ( العقيدة والاستراتيجية الحربية الاسرائيلية ) — المجلد  
الثاني : تأليف : مجموعة من خبراء المركز . . . . . ( ١٩٧٤ )  
— أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية — د. مصطفى خليل . . . . . ( ١٩٧٥ )  
— تاريخ الوزارات المصرية ( ١٨٧٨ — ١٩٥٢ ) — د. يونان لبيب رزق . . . . . ( ١٩٧٥ )  
— موسوعة المصطلحات الصهيونية — د. عبد الوهاب المسيري . . . . . ( ١٩٧٥ )  
— مصر وأمريكا ( عرض تاريخي لتطور العلاقات المصرية الامريكية وتسجيل رحلة  
الرئيس السادات لأمريكا ) — مصطفى علوي ، عبد المنعم سعيد . . . . . ( ١٩٧٦ )  
— الديمقراطية في مصر — المهندس سيد مرعي وآخرين . . . . . ( ١٩٧٧ )  
— مبادرة السلام .. رحلة القرن العشرين — توثيق وتحليل علمي . . . . . ( ١٩٧٨ )  
— الوفد والكتاب الأسود — د. يونان لبيب رزق . . . . . ( ١٩٧٨ )

### ■ السلسلة الشهرية :

- ١ — تجسيد الوهم — ( دراسة سيكولوجية للشخصية الاسرائيلية )  
د. قدرى حنفى . . . . . ( ١٩٧١ )
- ٢ — نمو الاقتصاد الاسرائيلي — عثمان محمد عثمان . . . . . ( ١٩٧٢ )
- ٣ — نهاية التاريخ ( مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيوني ) — د. عبد الوهاب  
المسيري . . . . . ( ١٩٧٢ )
- ٤ — الشخصية العربية ( بين المفهوم العربي والمفهوم الاسرائيلي ) — السيد يسين . . . . . ( ١٩٧٤ )
- ٥ — استراتيجية اسرائيل بعد حرب أكتوبر — اللواء مصطفى الجمل . . . . . ( ١٩٧٦ )
- ٦ — الاتجاهات الجديدة في مجلس الشعب — اشرف : السيد يسين . . . . . ( ١٩٧٦ )
- ٧ — الانتخابات الامريكية وأزمة الشرق الاوسط — د. سعد الدين ابراهيم . . . . . ( ١٩٧٦ )
- ٨ — الصهيونية والعنصرية — أحمد يوسف القرعى . . . . . ( ١٩٧٧ )
- ٩ — قرار الحرب في السياسة الاسرائيلية — د. السيد عليوه . . . . . ( ١٩٧٧ )
- ١٠ — التضامن العربي الافريقي — نبيه الاصفهاني . . . . . ( ١٩٧٧ )
- ١١ — مؤتمر جنيف واحتمالات السلام — د. محمد ربيع . . . . . ( ١٩٧٧ )
- ١٢ — الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ — د. يونان لبيب رزق . . . . . ( ١٩٧٧ )
- ١٣ — البحر المتوسط في الاستراتيجية الدولية — د. اسماعيل صبرى مقلد . . . . . ( ١٩٧٧ )
- ١٤ — الثورة الادارية — د. نزيه نصيف الايوبى . . . . . ( ١٩٧٧ )
- ١٥ — الثورة والفقر الاجتماعى ، اشرف : السيد يسين . . . . . ( ١٩٧٧ )
- ١٦ — الحوار العربى الاوروبى — عبد المنعم سعيد . . . . . ( ١٩٧٧ )
- ١٧ — صراع القوى الكبرى في افريقيا — مجدى حماد . . . . . ( ١٩٧٧ )
- ١٨ — الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة في الارض المحتلة — أسامة الغزالي حرب . . . . . ( ١٩٧٧ )
- ١٩ — الفوائض البترولية العربية — طه عبد العليم طه . . . . . ( ١٩٧٧ )
- ٢٠ — مشروعات الدولة الفلسطينية — د. على الدين هلال . . . . . ( ١٩٧٨ )
- ٢١ — استيعاب المهاجرين في اسرائيل — محمد السيد سعيد ، أميرة سلام . . . . . ( ١٩٧٨ )
- ٢٢ — ليكود والتسوية — أمل الشاذلى . . . . . ( ١٩٧٨ )
- ٢٣ — التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث — خري عزيز . . . . . ( ١٩٧٨ )
- ٢٤ — سياسة التعليم في مصر — د. نزيه نصيف الايوبى . . . . . ( ١٩٧٨ )
- ٢٥ — قضايا التنمية في الكويت — عبد العاطى محمد أحمد . . . . . ( ١٩٧٨ )
- ٢٦ — ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار في افريقيا — أحمد يوسف القرعى . . . . . ( ١٩٧٨ )
- ٢٧ — اليهود العرب في اسرائيل — وحيد محمد عبد المجيد . . . . . ( ١٩٧٨ )
- ٢٨ — قضية الحدود في الخليج العربى — د. عبد الله الأشعل . . . . . ( ١٩٧٨ )
- ٢٩ — العرب وتحديات الحوار مع افريقيا — على أبو سن . . . . . ( ١٩٧٨ )
- ٣٠ — استراتيجيات التنمية في العالم الثالث — د. نزيه نصيف . . . . . ( ١٩٧٨ )



## هذا الكتاب :

يتناول هذا الكتاب بالدراسة أوضاع الملكية الزراعية في مصر في الفترة ما بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢ ، وسيطرة كبار الملاك على جهاز الدولة والحكم وتكريس ذلك لخدمة مصالحهم ، مما أدى الى ضياع كل الأصوات المطالبة بالاصلاح وخاصة في القطاع الزراعى .

كما يتناول الكتاب أوضاع الفلاحين ومظاهر القلق الاجتماعى فى الريف المصرى الناتج من سوء توزيع الملكية الزراعية وسيطرة كبار الملاك على أوجه النشاط الاقتصادى الأخرى .

والكتاب امتداد لجهد آخر قام به الكاتب فى دراسة أوضاع الملكية الزراعية السابقة على هذه الفترة .

## المؤلف :

د. على بركات ، استاذ مساعد التاريخ الحديث بجامعة المنصورة ، وهو من المهتمين بدراسة تاريخ مصر الاجتماعى ، ومن ابرز دراساته المنشورة « تطور الملكية الزراعية وأثره على السياسية فى الفترة من ١٨١٣ - ١٩١٤ » ، وقد صدر عا ولل مؤلف أيضا عدة دراسات فى المجالات العلمية المتخصصة « دراسة عن الفلاحين بين الثورة العرباية وثورة ١٩١٩ فى المجلة المصرية للدراسات التاريخية . ودراسة : « رفاعة مفكرا سياسيا » منشورة فى مجلة كلية التربية جامعة المن

